

مجموع خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد المسيرة الخضراء على امتداد ربع قرن 1999 – 2024

إصدار توثيقي
في خدمة الذاكرة الوطنية والقضية الأولى للمملكة المغربية

الإصدار: مجموع خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة عيد المسيرة الخضراء على امتداد ربع قرن 1999-2024

الناشر: المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث- المملكة المغربية

مصدر الخطب الملكية: الموقع الرسمي لوزارة العدل

تاريخ الإصدار: الخميس 06 نونبر 2025

رمزية تاريخ الإصدار: الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة

يأتي هذا الإصدار الأكاديمي الموسوم بـ «مجموع خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد المسيرة الخضراء (1999 – 2024)» في سياق وطني ودولي بالغ الدلالة، إذ يندرج ضمن جهود المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث لتوثيق الذاكرة الخطابية الملكية واستثمارها في خدمة الفكر السياسي والدبلوماسي للمملكة المغربية.

لقد شكّلت خطب عيد المسيرة الخضراء على امتداد ربع قرن مرجعًا ثابتًا في صياغة الموقف المغربي من قضية الوحدة الترابية، ومنطلقًا لإعادة قراءة تطورات النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية من زاوية الرؤية الملكية القائمة على الشرعية التاريخية والسياسية والدبلوماسية. فكل خطاب ملكي، في هذا السياق، لم يكن مجرد مناسبة احتفالية، بل وثيقة توجيهية عليا تحدد معالم الفعل الوطني والسياسة الخارجية وتؤطر رؤية المغرب للعالم من زاوية دفاعه عن سيادته ووحدته.

ويمثل هذا العمل التوثيقي محاولة علمية جادة لتجميع وتحليل الخطاب الملكي من خلال تتبع مضامينه ودلالاته السياسية والقانونية والدبلوماسية، بما يتيح للباحثين والمهتمين قراءة تطور الموقف المغربي من قضية الصحراء في ضوء التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

وقد جاء هذا الإصدار في ظرفية دقيقة تتزامن مع ترسيخ المبادرة المغربية للحكم الذاتي كحلّ وحيد وواقعي للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، وهو الحل الذي حظي باعتراف واسع من قبل المنتظم الدولي وتركيزه متزايدة من قبل مجلس الأمن، باعتباره الإطار الوحيد والجاد والعملي لتسوية النزاع، بما يضمن كرامة ساكنة الأقاليم الجنوبية ووحدة التراب الوطني وسيادة المملكة.

إن هذا العمل العلمي يسعى إلى إبراز المنهج الملكي في تدبير قضية الصحراء، وهو منهج يجمع بين الثبات على المبدأ والانفتاح في الأسلوب، وبين الحزم في الدفاع عن السيادة الوطنية والبراغماتية في تدبير العلاقات الدولية، مما يجعل من الخطب الملكية وثيقة دولة بامتياز، ومرجعًا دبلوماسيًا يوجّه العمل السياسي والإداري والإعلامي في الداخل والخارج.

إن هذا الإصدار ليس مجرد تجميع لخطب ملكية، بل هو تأريخ لمسار وطني متجدد، يوثّق لكيفية انتقال الخطاب الملكي من الدفاع إلى المبادرة، ومن التبرير إلى الإقناع، ومن ربط الشرعية بالتاريخ إلى تأسيسها على الفعل التنموي والدبلوماسية المتجددة، مما يجعل من هذا العمل مرجعًا أساسيًا للباحثين في العلوم السياسية والقانون الدولي والعلاقات الدولية.

وبذلك، يضع المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث بين يدي القارئ والباحث هذا الأثر الوطني الهام، مساهمةً منه في خدمة الذاكرة الوطنية وتعزيز الوعي الأكاديمي بالقضية الوطنية الأولى، وفي دعم مسار الدولة المغربية تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي جعل من قضية الصحراء معيارًا لكل شراكة ومقياسًا لكل علاقة، وركيزةً لثوابت السياسة الخارجية للمملكة.

دراسة تحليلية

لمجموع خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة عيد المسيرة الخضراء (1999 – 2024)

أولاً: المدخل العام – الإطار الوطني والرمزي للخطب الملكية

تُمثل خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد المسيرة الخضراء، وثائق مرجعية لتطور الرؤية الاستراتيجية للمملكة المغربية في تدبير ملف الصحراء المغربية، على مدى ربع قرن من الزمن. ومن خلال تتبع الخطب الممتدة من 1999 إلى 2024، يبرز بجلاء كيف انتقل الخطاب الملكي من مرحلة التعبئة الوطنية من أجل استكمال الوحدة الترابية، إلى مرحلة ترسيخ السيادة والتنمية الجهوية والدبلوماسية الحازمة، في أفق الوصول إلى مرحلة الاعتراف الدولي الشامل بالمقترح المغربي.

وقد شكّلت الذكرى الخمسون للمسيرة الخضراء (نوفمبر 2025) تنويجاً لمسار نصف قرن من النضال الوطني المتواصل، إذ جاءت متزامنة مع القرار الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 31 أكتوبر 2025، والذي نصّ بوضوح على أن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب تشكّل الحل الوحيد والواقعي والدائم للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية. هذا التزامن التاريخي بين القرار الأممي والاحتفال بالذكرى الذهبية للمسيرة الخضراء يحمل دلالات سياسية وسيادية عميقة، تؤكد أن الرؤية الملكية الاستباقية التي تأسست منذ مطلع الألفية الثالثة بلغت نضجها الكامل وحققت غاياتها الاستراتيجية.

ثانيًا: التطور الزمني للخطاب الملكي حول القضية الوطنية

1. مرحلة التمهد والتعبئة الوطنية (1999 – 2006)

تجلى خلالها الحرص الملكي على إعادة ترسيخ الذاكرة الوطنية الجماعية حول الصحراء المغربية، مع تأكيد شرعية الرباط التاريخية والروحية بين العرش والشعب.

وفي هذه المرحلة، مهدت الخطب الملكية لمفهوم الحل السياسي الواقعي، ودعت إلى تجاوز منطق الصراع نحو منهجية التفاهم البناء، إيذانًا بإطلاق مبادرة جديدة مغربية الأصل والرؤية.

2. مرحلة الإعلان الرسمي عن مبادرة الحكم الذاتي (2007 – 2009)

تمثل هذه المرحلة لحظة التحول الكبرى في مسار الملف، إذ قدمت المملكة المغربية بتاريخ 11 أبريل 2007 إلى الأمين العام للأمم المتحدة مبادرتها الخاصة بمنح الأقاليم الجنوبية حكمًا ذاتيًا موسعًا في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

وقد استقبل مجلس الأمن هذه المبادرة بترحيب واسع، وأصدر قراره رقم 1754 الذي وصفها بأنها جدية وذات مصداقية، لتصبح منذ ذلك الحين مرجعية أممية للحل السياسي الواقعي. وقد انعكس هذا التوجه في الخطب الملكية بين 2007 و2009، التي أكدت أن المغرب انتقل من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة المسؤولة.

3. مرحلة تفعيل الدبلوماسية والانفتاح الإقليمي (2010 – 2016)

تميزت هذه المرحلة بإطلاق الدبلوماسية الميدانية الاستباقية للمغرب، حيث عمل جلالة الملك على توسيع دائرة الدعم الدولي للمقترح المغربي، وترسيخ حضوره في المنتديات القارية والدولية.

كما شهدت هذه الفترة الإعلان عن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية كترجمة عملية لمضامين الحكم الذاتي، وتعزيز الربط المؤسساتي بين المركز والجهات الجنوبية وفق مقاربة الجهوية المتقدمة.

4. مرحلة الحزم الدبلوماسي وإعادة ترتيب التحالفات (2017 – 2021)

تميزت الخطب الملكية في هذه المرحلة بوضوح في الموقف وحزم في الدفاع عن الثوابت الوطنية، حيث أكد جلالته أن قضية الصحراء هي المعيار الذي يُقاس به صدق الشراكات ووفاء التحالفات. وفي سنة 2020، حققت الدبلوماسية المغربية انتصارًا تاريخيًا باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب الكاملة على صحرائه، وافتتاح قنصلية أمريكية في مدينة الداخلة، ما مثّل نقطة تحول استراتيجية في ميزان المواقف الدولية. وفي الموازاة، تواصلت مشاريع البنية التحتية الكبرى في الأقاليم الجنوبية (ميناء الداخلة الأطلسي، الطريق السريع تزنييت – الداخلة)، تجسيدًا لرؤية التنمية المندمجة في خدمة السيادة.

5. مرحلة التثبيت الدولي والاعتراف الأممي (2022 – 2025)

تُعدّ هذه المرحلة تنويجًا لمسار طويل من الوضوح والثبات الملكي. ففي خطب جلالته الأخيرة، تم التأكيد على أن المغرب لن يدخل في أي مسار تفاوضي خارج مبادرة الحكم الذاتي وتحت السيادة المغربية الكاملة. وجاءت الذكرى الخمسون للمسيرة الخضراء (نوفمبر 2025) في لحظة رمزية تاريخية متزامنة مع صدور قرار مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025، الذي اعتبر مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هي الحل الوحيد الواقعي والجاد للنزاع، وهو ما مثّل تنويجًا رسميًا للرؤية الملكية التي صاغ معالمها جلالته الملك منذ مطلع عهده.

إن هذا التزامن بين الذكرى الذهبية للمسيرة الخضراء والقرار الأممي التاريخي يُعدّ تنويجًا لمسيرة نصف قرن من العمل الدبلوماسي والسياسي الذي قاده جلالته الملك بصرامة وبعد نظر.

ثالثاً: الخصائص الأسلوبية والفكرية للخطاب الملكي

1. خطاب العقل والإقناع لا المواجهة، يعتمد على الوضوح والحجة بدل الانفعال.
2. استعمال الرمزية التاريخية والدينية لترسيخ الشرعية الوطنية.
3. تحوّل اللغة من الدفاع إلى المبادرة، مما يعكس الثقة في الموقف المغربي.
4. دمج البعد التنموي بالبعد السيادي: كل خطاب يقترن بإعلان مشاريع مهيكلّة تُرسخ الوجود الفعلي للدولة في الأقاليم الجنوبية.

رابعاً: الأبعاد القانونية والدبلوماسية للقرار الأممي الأخير (31 أكتوبر 2025)

- اعتراف ضمني وعلمي في آن واحد بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، من خلال تبني مجلس الأمن لمقاربة الحكم الذاتي باعتباره الحل الوحيد الجاد والواقعي.
- تحول نوعي في الموقف الأممي: فبعد سنوات من الحديث عن "تسوية سياسية متفاوض بشأنها"، أصبح النص الأممي يقرّ صراحة بـ "واقعية وصدقية المقترح المغربي".
- انسجام القرار مع روح الخطاب الملكية الأخيرة، ولا سيما خطاب 6 نونبر 2024 الذي شدد فيه جلالاته على أن المغرب لن يتفاوض إلا على أساس مبادرة الحكم الذاتي وتحت سيادته الكاملة.
- تعزيز المكانة الدبلوماسية للمملكة داخل مجلس الأمن نفسه، بفضل شبكة دعم تضم الدول الصديقة الدائمة العضوية، التي رأت في المبادرة المغربية أساساً للاستقرار الإقليمي.

خامسًا: الخاتمة – من المسيرة إلى السيادة الكاملة

إن تتبع الخطب الملكية بمناسبة المسيرة الخضراء منذ سنة 1999 إلى غاية 2024، وما تلاها من قرار أممي في أكتوبر 2025، يؤكد أن المسيرة الخضراء لم تتوقف عند حدودها الجغرافية سنة 1975، بل استمرت مسيرة فكرية وسياسية يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله نحو تحقيق السيادة الكاملة للمملكة على كل ترابها فإذا كانت المسيرة الأولى قد حررت الأرض، فإن المسيرة الثانية التي يقودها جلالته حررت الإرادة الدبلوماسية المغربية ورسخت الاعتراف الدولي وبذلك، جاءت الذكرى الخمسون للمسيرة الخضراء لتتزامن مع اعتراف مجلس الأمن بمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع، في دلالة رمزية على أن نصف قرن من الثبات الملكي والوضوح الوطني أثمر انتصارًا قانونيًا وديبلوماسيًا غير مسبوق.

المركز الأكاديمي للدراسات والبحوث

الخميس 06 نونبر 2025

مدينة السمارة- المملكة المغربية



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء

مراكش، 27 رجب 1420هـ الموافق 06 نونبر 1999م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم السبت 06 نونبر 1999م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

جريا على العادة التي سنّها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، قفليدا لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة، يسعدنا، وقد حلت ذكرى الرابعة والعشرون، أن أوجه إليكم خضابا أعموك فيه إلى تأمل حدثها المتفرّد الذي يمثل إحدى حلقات الكفاح الذي خضته "شعبي العزيز" من أجل استرجاع الاستقلال واستكمال وحدة التراب.

فبالتحام عميق بين رعايانا المخلصين في شمال المملكة وجنوبها وهو الالتحام الذي وثقت عراله على مر العصور وأصر التواصل المستمر ومقومات الوصية الصادقة، فحق الإجماع على هذا الكفاح الذي كان فيه لأبناء الصحراء الجهاديين نصيب وافر منذ وقت مبكر بما سبلوا من مواقف بصلوية في مختلف واجهاته السياسية والعسكرية والثقافية أفاعا عن انتمائهم القوي للوطن وإضهارا لتشبتهم المتين بمغربييتهم وتمسكهم الوثيق بالعرش العلوي العتيق مما أفشل جميع المخططات الاستعمارية التي كانت تلجأ إلى الإغراء والتفكيك وإلى المواجهات العنيفة.

شعبي العزيز،

إن إحياء هذه الذكرى المتميزة يثبت على امتداد العبر من المسيرة إننا تعدد حدثا بارزا على مستوى المغرب والعالم كله وهي تستمد هذا التميز من صلابتها السلمية الذي يربط منذ المراحل الدبلوماسية الأولى التي سبقتها، لا سيما على صعيد الأمر المتحدة، التي أحالت القضية إلى محكمة العدل الدولية التي لم تلبث أن أصدرت حكمها بإقرار ما بين المغرب والصحراء من صلات قانونية وروابط اليبعة.

وكان أن تشكلت المسيرة التي تصوع لها مختلف أفراد الشعب من نساء وأطفال وشيوخ وشباب ومن شتى المهن والحرف، كلهم سعوا للمساهمة فيها بانتظام محكم مضبوط، بدءا من التجمع في الأقاليم إلى أن تم الفتح المبين، سلاحهم كتاب الله الذي كانوا يرفعونه بأيديهم إلى جانب العلم الوكسي ومعهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير مع ما لهذا النداء من أثر في ملء القلوب بالإيمان وفي التعبئة وبث الشجاعة وإذكاء الحماس.

ولم تكن هذه الصبيغة السلمية ناجمة عن عجز أو ضعف ولكنها كانت اختيارا قائما، بعد الاضمينان إلى الله على الثقة في النفس واليقين بالحق مع الاستعداد الكامل للدفاع عن الأرض وحفظ الكرامة وصيانة الأرواح إن دعت الضرورة لذلك.

وما كالم مبدع المسيرة الخضراء والذنا المكر، تغمده الله بواسع رحمته ومغفرته، يعص في خضابه التاريخي بأكالير يوم 5 نونبر سنة 1975 إشارة الانطلاق حتى التحقت المسيرة بالصحراء لتعول إثرا لا بدعوة من جلالته، نور الله ضريحه، وقد بلغت غايتها وحقت مبتغاها.

وترسيخا لهذا النجاح الباهر وتأكيدا لشعور الاضمينان والثقة واليقين وتثبيتا بالمواقف السلمية الحكيمة وحرصا على إنقاذ المجموعة الإفريقية من كل تصدع، قبل المغرب سنة 1981 مبدأ استفتاء ينضم تحت إشراف هيئة الأمر المتحدة.

وإذا كان أمر الاستفتاء ما زال يتعثر لأسباب مفتعلة خارجة عن إرادة المغرب، فإنه في صيغته الشعبية والتلقائية يتجلى في كل حين معززا بالحركة التنموية الدائمة التي تعرفها الصحراء. ومع ذلك فإننا ملتزمون بالمخصص الأممي على أن يتم تسجيل جميع المنحدرين منها في اللوائح الانتخابية للمشاركة في هذا الاستفتاء.

شعبي العزيز،

إنه في الوقت الذي تشهد أقاليمنا الجنوبية تقدما هائلا وازدهارا كبيرا وقعت مؤخرا بمدينة العيون كما في علملا أعمال شغب من جراء مصالح اجتماعية.

وقد تم استغلال هذه الأحداث لترويج إشاعات باسلة وتوضيفها للنيل من سمعة المغرب في الوقت الذي تشكل فيه تلة الأعمال انتهاكا صريحا للقانون وخرقا للنظام العام بإتلافها للممتلكات العمومية ومساسها بالملكية الفردية.

وهنا نود أن نؤكد أن خيارنا للديمقراطية هو خيار لا رجعة فيه وأن الديمقراطية مسؤولية كدلة وندعو إلى عدم سوء استعمالها. وكل تجاوز أو خرق من شأنه أن يمس بالنظام العام سيتعرض للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

شعبي العزيز،

لقد أخذنا على عاتقنا أمر معالجة ملف الصحراء المغربية بمنصور جديد يتسربله التعامل معها بإنصاف وموضوعية وواقعية، فأصدرنا تعليماتنا السامية بمناسبة رئاستنا اجتماع اللجنة الملكية لمتابعة الشؤون الصحراوية بتخصيص خلاف مالي لحل مشكل البصالة في تلة الأقاليم مع تقديم تسهيلات للصلاب تتعلق بالنقل وكذا المعوقين بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع.

وقد استهدفت التعليمات كدلة تفعيل المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء وتنظيم انتخاب أعضائه بإشراك أبناء المنصقة حتى يمثلوا في اللجنة الملكية مع ما يقتضي ذلك من نص في النصوص القانونية والإجراءات المنصمة لانتخاب المجلس بنزاهة وشفافية مما جعلنا نكون لجنة أسندنا رئاستها إلى وزيرنا الأول. كما أمرنا بمضاعفة الاهتمام بالسكن وأوضاع مقيمات الوحدة.

وحتى تتحقق الغايات التي نرمي إليها من هذه التعليمات والتي نريدها أن تبلور عنايتنا الفائقة بالأقاليم الجنوبية، فقد قررنا أن نوسع لسكانها مجال تكبير مصالحهم العملية وأن نتيج لهم مسؤولية هذا التكبير في نضال الجهوية التي كان والدنا المغفور له قد دعا إليها في خطاب ذكرى المسيرة عام 1996، والتي سنعمل بحول الله على تميمها بما تستلزم من لامركزية نراها تستجيب لما يتمتع به المغرب من خصوصيات نابغة من تشكيل هبيعته الثرية وتكوين ثقافته الغنية داخل إطار من التعدد المتألف والتنوع المتناسق.



ومما لا شك فيه أن هذه السياسة التي نسلكها تفتنر بالممارسة وتستعصي حتما النتائج المتوخاة منها. وهنا أختنم الفرصة للتذكير بأن أبواب المغرب مفتوحة في وجه أبنائه أينما كانوا ليساهموا في معركة التنمية والتحديث والديمقراطية ونجاء نداء والدنا تغمده الله بواسع رحمته إلى المغرب بهم "إن الوصن غفور رحيم".

شعبي العزيز،

إننا، ونحن نغير هذه الذكرى الوصنية الغالية باستعانة أهم ملاصقها واستحضار أبرز دلالاتها نتوخى مزيدا من العبر والاستنارة بقبيلها كنهتدي بها في المسيرات العديكات التي اخترنا أن نخوض غمارها بنفس روح المسيرة الخضراء لإفجاز ما يتحتم من إصلاح وتغيير قصد النهوض بالمغرب الموحد وتأهيله ليتخذ المكان اللائق به بين الدول المتقدمة في القرن المقبل إن شاء الله

✽ ربنا لا تنزع قلوبنا بعد إله هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة. إننا أنت الوهاب ✽. صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمسيرة الخضراء
09 شعبان 1421 هـ الموافق 06 نونبر 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الاثنين 09 شعبان 1421 هـ الموافق 06 نونبر 2000م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة.
وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:
"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،
شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم الأغرم منذ خمس وعشرين سنة خلت، أعصر والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، إشارة انطلاق المسيرة الخضراء المظفرة.

لقد اثبتت تلك الملحمة التاريخية الفريدة عن العبقرية والعنكة النافذة لأبينا جميعا، وحقت للمغرب استرجاع أقاليمه الجنوبية المغتصبة بتلاحم العرش والشعب وقوة الإيمان والجنوح إلى الوسيلة السلمية الحضارية والاحتكام للشرعية الدولية لاسترجاع الصحراء المغربية.

إننا ونحن نحتفي اليوم بهذا الذكرى العزيرة علينا جميعا بكل إجلال وإكبار لنستحضر الولاء المكبر لربائنا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية لجلالتنا ولعرشنا العلوي العبيد ووكنيتهم الوحداوية الصالحة والتحامهم بإخوانهم في سائر جهات المملكة ضمن إجماع وكني متجدد وفي ظل الاستقرار والأمن والصلوات.



لقد كانت المسيرة الخضراء شرعية في أهدافها وسلمية في وسائلها. ومنذ انطلاقتها ظل المغرب منقاداً للنهج السلمي ملتزماً بالمشروعية الدولية ومتمسكاً بالأسلوب الحضاري للحوار والاعتدال، سباقاً إلى انهاء المباحرات البناءة مثابراً على الاستجابة لكل المساعي الحميدة من أجل الصلح النهائي للنزاع المفتعل حول استكمال لوحدة ترابه.

وبعدما اتضح للمتخصص الدولي أن مناورات الصرف الآخر قد أدخلت منخصص التسوية الأممي في صرق مسدود، وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن الذي حث الأصراف المعنية على اقتراح السبل الكفيلة بإيلاء حل نهائي ودائم للنزاع المفتعل، بإحراز الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتكليف مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر باستكشاف هذه السبل مع الأصراف المعنية.

فاستجاب المغرب كعادته لهذه المباحرة الأممية وقدم في شهر يونيو خلال لقاء لندن اقتراحات مفصلة ومدرسة لمعالجة ما استعصى من نكص في المخصص الأممي.

كما اقترح في شهر شتنبر خلال لقاء برلين على الصرف الآخر إجراء حوار صريح وهادف لدراسة إمكانية التوصل لحل سياسي في ظل السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترايبية، وفي إصرار احترام المبادئ الديمقراطية وتفعيل اللامركزية الواسعة والجهوية، التي من شأنها تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تكبير جهتهم وتنميتها لجعلها صرحاً منيعاً وركيزة قوية من ركائز الدولة المغربية الموحدة.

وعلى الرغم من استمرار الأقلية المغر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترابية، ضداً على إرادة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عالياً مواقف المغرب الإيجابية والبناءة، فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المستعزين في تنكوف يدركون أن لا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وحنهم المغرب حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية الحقبة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.

إننا تعلم شعب العزيز، مدى العناية الخاصة التي توليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك، لتعويضهم عن سنوات الحجر والاستعمار وتبويتهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وحنهم. وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائها ونأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الاقتصادي الإقليمي والوطني.



وإننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيب كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والأمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قسما من أقطاب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي يخص فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.

ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا فإنه لا ينسينا مأساة رعايانا المعتجزين في تندوف الذين يعيشون ظروف الاستعباد، ويخاضون بحياتهم من أجل الالتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول: إن ساعة الفرج آتية لا ريب فيها وإن المغرب لن يألو جهدا لرفع العصار عنهم كما فعل للأقلية المغربيةها وصية وعهد والحدنا المنعم "إن الوهن غفور رحيم".

وكيفما كانت تصورات الملف، فإننا كخديم أول لمؤتمن على وحدتنا الوصنية والترايبية، نجدد لدا شعبي العزيز، ما أكدناه في خضاب العرش من أن أي حل لن يكون إلا في إصرار الإجماع والسيادة الوصنية والشرعية الدولية.

ومثلما استرجعنا صحراءنا بالتعبئة الشعبية في المسيرة الخضراء المضفرة ضمن صفوف مبنكة، فإننا سنكسب بإذن الله النزاع المفتعل حولها بمزيد من التعبئة الوصنية الشاملة سواء من صرف أجهزة الدولة أو مؤسساتها، أو من صرف كافة الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية، التي نهيب بها مضاعفة الجهود داخليا بتأخيرك وتعبئتنا اليقظة حول قضيتنا الوصنية المقدسة، وخارجيا بالتصدي لملاورات وأضاليل أعداء وحدتنا الترايبية والتعريف بعدالة موقفنا في جميع المحافل الدولية رسمية كانت أو شعبية. شعبي العزيز،

إن فلسفة المسيرة الخضراء التي اعتمدت السلم والشرعية لاسترجاع الأرض المغتصبة، هي نفسها التي حكمت موقف المغرب من قضية قومية مقدسة والتي نخصها الشعب المغربي في الشعار النبيل المعبر: الصحراء مغربية وفلسفين عربية.

وقد كان المغرب رائدا في الدعوة للحل السلمي العادل والشامل والحائز للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية، وبما يتيح استرجاع كل الأراضي العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.



ومن هذا المنطلق، كان المغرب قد فتح مكتب اتصال مع إسرائيل كقناة لتشجيع العملية السلمية بيد أن تنكر الحكومة الإسرائيلية للشرعية الدولية وعدولها عن خيار السلام وتماحيها في انتهاج منصف العدوان السافر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، قد جعلنا نبأحر إلى إخلاق هذا المكتب.

وقد اتخذنا هذا القرار انسجاماً مع توجهاتنا السلمية والشرعية ولعملاً لإخواننا الفلسطينيين ونهوضاً بأمانة رئاستنا للجنة القدس الشريف، وحملنا للصرف الإسرائيلي على الإعلان لقرارات الشرعية الدولية والانصياع لقرار السلام الذي يؤمن بتميمته وسنظل عاملين على تحقيقه.

إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصالح عن تعصب عرقي أو هاتفي أو عقائدي كما أنه لا يعنى قتلنا من أمانتنا الدينية والتاريخية والدمورية في الحفاض على حقوق وحريات ومقدسات رعايانا ذوي الديانة اليهودية، إسهول بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في كل التسامح والتساكن والاحترام المتبادل للمقدسات الدينية.

ولن نسمح في إصدار دولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم وليعلم الجميع أننا حريصون على سيادة القانون والشرعية وأن أي مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.

شعبي العزيز،

في سياق الالتحام بين المسيرتين الوحدوية والديمقراطية، وتفعيلاً لما أعلننا عنه في خضاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإنجاز خصوات متقدمة على حرب تكعيم دولة الحق والقانون، فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مدونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة.

ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص إلى تعزيز حريات التجمع والاجتماع والتعبير وتبسيكه المسالك الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليل منها لفائدة الغرامات المالية.

كما يهدف الراسن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون، وحماية قدسية الثوابت الوحدوية والحرص على الانسجام مع تقاليدها الدينية والحضارية، والتشريعات



الحولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبذ العنصرية والكراهية والعنف والتمييز، على أساس ديني أو هائقي أو المساس بحرية الغير.

وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ ائتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحريات المواكبين والجماعات والهيئات، ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

فلنستمر شعبى العزيز، في استلهام روح المسيرة الخضراء مترحمين على روح مبدعها، أب الأمة، أكرم الله مثواه وعلى أرواح جميع شهداء الوحدة الترابية، وفي هليعتهم أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، ومعتزين بمسالة ضباطنا وجنودنا الأشاوس المرابطين في ثغور الصحراء ومنوهين بما أبانوا عنه من رابطة جأش واستماتة في ألاء واجبههم المقدس لحماية هذا الجزء الغالي من وطننا العزيز من كل عدوان.

ولنتحل بفضلها من أجل مضاعفة الجهد لمواصلة المسيرات الوحدوية والديمقراطية والتنمية التي نفوضها جميعا لكسب الاستحقاقات الكبرى التي تنتظر المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّلَامَةِ وَالْعِشْرِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْضَفَةِ
الرَّابِعِ، 20 شَعْبَانَ 1422 هـ الْمَوْافِقِ 06 نَوْنِبَرِ 2001 م

وَجَدَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ، نَصْرَ اللَّهِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ 06 نَوْنِبَرِ 2001 م، خُصَّابًا سَامِيًّا إِلَى الْأُمَّةِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّلَامَةِ وَالْعِشْرِينَ لِانْصِلَاقِ الْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْضَفَةِ.
وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِي السَّامِي:
"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،
شَعْبِي الْعَزِيزُ،

فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ الْعَجِيبِ مِنْ سَنَةِ 1975، عَاشَتْ بِلَادُنَا الْحَدِيثُ التَّارِيفِي الْعَظِيمُ لِانْصِلَاقِ الْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ
الْمُخْضَفَةِ، الَّتِي جَسَّدَتْ الْإِلْتِحَامَ الدَّائِمَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالشَّعْبِ، وَالتَّعَبُّدَ الْوُكْنِيَّةَ الشَّامِلَةَ وَرَاءَ الْكُنَا الْمَنْعَمِ
جَلَالَةِ الْمَلِكِ الْحَسَنِ الثَّانِي قُدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، الَّذِي جَعَلَ مِنْهَا فِي الْوَاقِعِ مَسِيرَتَيْنِ مُتَكَامِلَتَيْنِ: مَسِيرَةَ اسْتِكْمَالِ
وَحِدَّةِ التَّرَاقِي الْوُكْنِيَّةِ الَّتِي كَلَّلَتْ بِاسْتِرْجَاعِنَا لِأَقَالِيمِنَا الصَّحْرَاوِيَّةِ، وَمَسِيرَةَ اسْتِكْمَالِ الْبِنَاءِ التَّنْمَوِيِّ
وَالدِّيمَقْرَاطِيِّ.

وَقَدْ آلَيْنَا عَلَى نَفْسِنَا مِنْكَ اعْتِلِينَا عَرْشَ أَسْلَافِنَا الْمِيَامِيِّينَ مُوَاصِلَةَ اسْتِكْمَالِ وَتَرْسِيخِ مَا حَقَّقَهُ وَالْكُنَا الْمَنْعَمِ
كُصِيبِ اللَّهِ ثَرَاهُ، مِنْ مَكَاسِبِ وَكْنِيَّةٍ وَحَوْلِيَّةٍ فِي هَاتَيْنِ الْمَسِيرَتَيْنِ سَائِرِينَ عَلَى نَهْجِهِ الْقَوِيمِ فِي اعْتِمَادِ تَوْكِيدِ
الدِّيمَقْرَاطِيَّةِ وَاللِّامْرَكِيَّةِ وَالْجَهْوِيَّةِ، وَالتَّمَسُّكِ بِفَضَائِلِ الْإِجْمَاعِ الْوُكْنِيِّ حَوْلَ الْوَحْدَةِ التَّرَاقِيَّةِ وَالتَّضَامُنِ،
لِتُشَارَكَ مَا قُوَّتِهِ الْإِسْتِعْمَالُ عَلَى رِعَايَاتِنَا الْأَوْفِيَاءِ فِي الصَّحْرَاءِ مِنْ عِلَاقِ بَرْكَبِ التَّنْمِيَّةِ الشَّامِلَةِ لِلْمَغْرِبِ الْخَرِ
الْمَوْحِدِ.



وإن من حق الشعب المغربي، وهو يحتفل اليوم بالذكر السادسة والعشرين لعودة كرائنا إلى حضيرة الوصر الأثر، أن يعتز بكون الجهور الجبارة والعثينة التي يكلفها، قد أثمرت منجزات تنموية هائلة جعلت أقاليمنا الصحراوية تضاهي الجهور المتصورة من روع مملكتنا.

وهكذا عبت آلاف الكيلومترات من الصرق وزودت تلة الأقاليم بموار قارة للماء الشروب، وجلب المياه الضرورية للسكان عن طريق عملية مياه البحر، وحفر الآبار، وبنيت موانئ ومضارات متعددة، وتمت كهربية المدن والقرى مع ربطها بالشبكة الوطنية، وأقيمت وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية، وشيدت المدن والآلاف من المساكن على امتداد أقاليم العيون وبوجدور والسمارة والداخلة وأوسر. كما بنيت العديد من المؤسسات التعليمية، وأصلقت مجموعة من المشاريع الاستثمارية، وأحدثت الكثير من المقاولات من صرف أبناء المنصقة وشبابها.

وما كان لهذه الجهورية التنموية أن تحقق أهدافها لولا الأمن والاستقرار اللذان تنعم بهما هذه الأقاليم بفضل الجهور المستمينة، والتحصينات الدفاعية التي قام بها المغرب للواء عن حوزته، ونشر الأمن والصمائية في روع كرائه، والتي أصلعت بها القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المراقبة بهذه الأقاليم بكامل التفاني والإخلاص، مما يجعلها تستحق منا ومنه، شعبي العزيز، كل الإشادة والتقدير.

شعبي العزيز،

إذنا كنا قد تمكنا، بعون الله وتوفيقه، من تحقيق العديد من المنجزات في مسيرة توفير العيش الكريم والأمن لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية، فإن هنالك الكثير الذي ما يزال ينتظر منا القيام به.

فما الذي يتعين علينا إنجازاه بعد أن أرسينا البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية؟ وأي مستقبل نريده لمناصقنا الصحراوية، ويتصلع إليه أبناءها كليل يجعلها تتبوأ المكانة المتميزة التي نتوخاها لها في مغرب التنمية المستدامة والديمقراطية الحقبة التي تعتبر الجهورية إحدى ركائزها الأساسية؟

إننا عازمون على توصيد الجهورية بمنصور للتنمية الجهورية المتوازنة لا يكتفي في مجرد هياكلها وأبعادها الإدارية والمؤسسية والثقافية، بل يعتبرها فضاء خصبا للتنمية الشاملة والمتواصلة بالجبهة ومن أحلقها.



وقد ارتأينا أن يكون الشروع في تفعيل هذا المنحور في جهتي جنوب المملكة وشمالها بكيفية تراعي خصوصياتهما، ضمن مناهج للتنمية الجهوية المنهجية.

وهكذا، قررنا أن يركز المخطط التنموي لأقاليمنا الصحراوية العريضة الغنية برجالها ونسائها الأوفياء على تنمية قطاعات الصيد البحري والاستثمار العقلائي للثروات المعدنية والصناعة التقليدية، والسياحة، وتربية المواشي، مع إيلاء كامل العناية للتربية والتكوين والثقافة والبيئة، في ارتباط بالتنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب، وكذا توسيع المبادلات التجارية مع جيراننا الأشقاء في موريتانيا والبلدان الإفريقية الصاعدة.

وسنشرع بنفسنا على تتبع إعداد مشروع مخطط للتنمية المنهجية للأقاليم الصحراوية، حرصين على أن يتم بتشاور واسع وشفاف مع أبناء المنطقة بمجالسها المنتخبة، وشبابها، وفعاليتها، وجمعياتها، وفضيها، الفكرية والاجتماعية.

وانطلاقا من حرصنا الأكيد على ألا يتحول هذا المخطط إلى مجرد مشاريع وقرارات نظرية، فإننا سنسهر على حسن إعدادها، وضمان وسائل تمويلها، وتوفير أدوات تنفيذها، وآليات تقييمها المستمر.

اعتبارا لما نضمنه رعايانا الأوفياء بأقاليمنا الصحراوية من سابع رضا، وفائق عنايتنا لما أبكوه على مر التاريخ الوصني من مقاومة للمؤامرات الاستعمارية والانفصالية، ومن تشبث بمقدراتهم ووحدتهم، ملتفتين حول العرش العلوي العتيق، فإننا سنجعل من مخطط التنمية لأقاليمنا الصحراوية مثالا يتكسب به في التنمية الجهوية المنهجية الرامية إلى توفير المزيد من أسباب العيش الكريم لسكانها المراكبيين فوق ترابهم الوصني واستقبال المستجيبين للحكومة وكنهم الغفور الرحيم.

شعبي العزيز،

لقد جعلنا من التشبث بمبادئ الحور، والاعتدال، والسلم، وحسن الحور، والاحتكام للشرعية الدولية، السبيل الأمثل للحزب النهائي للنزاع المفتعل حول استرجاعنا المشروع لأقاليمنا الجنوبية.

وقد أبان المغرب عن حسن نية، وإرادة سياسية واضحة وقوية للتعاون مع المجتمع الدولي لتجاوز المأزق الذي جعل مخطط التسوية الأممي غير قابل للتصديق بفعل العراقيل التي افتعلها خصوم وحدتنا الترابية.



وفي هذا السياق، كان تعامل بلادنا الإيجابي مع مشروع الاتفاق الإصلاحي الذي حظي بتأييده ودعم المجتمع الدولي، والذي اقترحه بكل مسؤولية السيد جيمس بيكر الممثل الخاص للسيد "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة، باعتباره فرصة حقيقية في نصالح المشروع الدولية لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وإن المغرب القوي بقدسية الإجماع الوصفي حول وحدة ترابه الوصنية الذي لن يفرض في شبر واحد منه، قد قبل هذا الحل السياسي ما دام يلتزم بالاحترام التام لسيادتنا الوصنية ووحدة الترابية، ويندج في خصوصيات نظامنا الجهوي واللامركزي المتصور، وفي نصالح احترام المبادئ الديمقراطية.

وإننا لتتصلع إلى أن تتعامل جميع الأطراف المعنية بروح إيجابية مع هذا المسار الذي حظي بالإجماع الدولي آمليين أن يمكن من إنهاء هذا النزاع المفتعل، وخلق مناخ من التعاون والتكامل والصفاء في منصفة المغرب العربي التي ما أحوجها لتعبئة قدراتها ومواردها المشتركة لرفع ما يواجهها من تحديات وبناء غد آمن وأفضل للأجيال الصاعدة.

ومهما كانت تصورات ملف الصري النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، فإن المغرب المتشبت بوجوده على أرضه، الواثق بسيادته عليها، سيواصل مسيرة التنمية الشاملة لأقاليمه الصحراوية، معتمدا في ذلك أوسع معاني وممارسات الديمقراطية، وأعلى درجات الجهوية واللامركزية، وعدم التمركز، وأوثق روابط الوحدة، ومقومات السيادة الوصنية.

فلنستلهم من هذه الذكرى الخالدة روح الالتحام والعطاء المستمر من أجل مغرب تشكل فيه مختلف جهات المملكة فضاءات دينامية للتنمية المستدامة، وممارسة الديمقراطية العملية، وإبراز الخصوصيات الثقافية وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في ظل الوحدة والتضامن، سائلين الله أن يمكننا بالعون والسداد في مواصلة مسيراتنا الديمقراطية والتنمية من أجل مستقبل متقدم ومشرق لهذا البلد الأثير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الذكرى الـ 27 للمسيرة الخضراء

الربيع، فاتح رمضان 1423هـ الموافق 06 نونبر 2002م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأربعاء 06 نونبر 2002م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المخففة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء المخففة، لا باعتبارها، فقط ملحمة تاريخية، مكتننا من استرجاع أقاليمنا الجنوبية الغالية، ولكن لكونها تعد أيضا ميلا إلى المغرب الجديد، وكنز لا ينفد للفضائل الوصية السامية، ومرجع لا يستخلص العبر النفيسة. وذلك ما أراه لها مبدعها، والحمد المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وفي مقدمة ما ورثناه من حكمة جلالته وحكمته، العمل بالتشاور الموسع، والإقدام على اتخاذ القرار الصائب والشجاع، والحرص في القيادة والتنظيم والحرص على التعبئة الشعبية الشاملة، في كل القضايا الوصية.

وهذا ما نسير على نهجه، منذ اعتلائنا العرش، جاعلين من التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي منطلقا لمسيرة جديدة، نوصد بها المشروع المجتمعي الديمقراطي العائلي الذي هو خيلنا الثابت، والذي لا شيء يمكن أن يجعلنا نبتعد عنه، لبناء مغرب المستقبل. مغرب الاستقرار والتقدم، الوفي لهويته الحضارية المنفتح على عصره، الفاعل في محيطه الجهوي والدولي.



ولأجل ذلك، يجب أن نضل متشبثين بالروح الوطنية الصادقة التي كان والحدنا المنعم، صيب الله ثراه، يعتبرها نوعاً من الوثنية، منوهين بكل الذين قتلوا بهذه الروح، من أبناء المغرب الأبرار الذين تساموا على جميع الاعتبارات الذاتية والضرفية، جاعلين نصب أعينهم المصلحة العليا للبلاد، متجندين وراء العرش في قيامته لكسب مسيرة التحرير والوحدة والديمقراطية والتنمية.

لذلكم أن المسيرة الخضراء لم تكن تستهدف استرجاع التراب الوصني المغتصب فحسب، بل كذلك تحرير الموانئ المغربية في الجنوب من قبضة الاستعمار.

ولهذه الغاية، بذلت الدولة جهوداً جبارة ومتواصلة، على مدى العقود الثلاثة الفارصة، مكنت من تحقيق منجزات هائلة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجهيزات الأساسية، أتاحت لهذه الأقاليم أن تأخذ مكانة مرموقة ضمن مسار النهوض التنموي الشامل للمغرب.

وقد حرصنا خلال زيارتنا المتوالية لهذه الأقاليم، على تجديد العهد برعايانا الأوفياء بها، والاتصال الميداني على أحوالهم وإعلاء الانصاف لعدة مشاريع لتنمية المؤهلات البشرية والصحية، والواحدة للمنطقة.

ولأجل ذلك، عملنا على إحداث الوكالة الخاصة لإنعاش وتنمية الأقاليم الجنوبية، التي أعدت مخصصة للتنمية المتكيفة، يتضمن مجموعة من المشاريع الصمومة، المستجيبة للتطلعات الواقعية لشبابها، ولا سيما إيلاء الشغل المنتج والعيش الكريم، من خلال عدة برامج استثمارية، تشمل جميع القطاعات، وخاصة منها توفير السكن اللائق، وتعمير التروء بالماء الشروب والكهرباء، ومكافحة التصحر، وتهيئة مناطق للصناعة والسياحة الشاطئية والإيكولوجية، وإعداد التجهيزات اللازمة للنهوض بالصيد البحري والساحلي منه على وجه الخصوص، وتوسيع الموانئ الرئيسية للمنطقة.

وبهذه المناسبة، نأمر بعقد المجلس الإداري للوكالة قصد إقرار تلة المشاريع وتفعيلها في أقرب الآجال، مؤكداً موصول عنايتنا الفاتقة لجعل هذه الأقاليم قسماً للاستثمار ونموذجاً للتنمية الجهوية.

وفضلاً عن ذلك، فقد وفرنا لرعايانا الأوفياء بهذه الأقاليم ما لا يقدر بثمن، ألا وهو الحرية والكرامة والالتحام بالوطن الأم، في ظل الأمن والاستقرار، معبرين في هذا المقام عن بالغ تقديرنا لما أبانت عنه القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوصني والقوات المساعدة المراقبة بهذه الأقاليم من إخلاص راسخ وتعبئة مستمرة وتقلان موصول.



شعبي العزيز،

لقد كان من شأن إجماعنا الوطني على نهج الخيار الديمقراطي الجهوي وما حققناه من تقدم مشهود به عالمياً، أن تزايدت تحديات المجتمع الدولي مع وجاهة موقفنا، بإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول استرجاعنا لصحرائنا، في نطاق احترام سيادة المملكة ووحدةها الترابية. الأمر الذي صار معه مشروع تنظيم الاستفتاء الوارد في ميثاق التسوية الأممي متجاوزاً لعدم قابليته إصلاحاً للإيجاز الفعلي.

وقد قبلت هذه الحقيقة، في مضمون القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي، كما تكرست بالتوافق المتزايد للعائدين، استجابة لنداء "الوطن الغفور الرحيم" الذي ما فتئ يفتح ذراعيه لكل أبنائه، المكسرين لأغلال الاحتجاز والقهر، ويعتز كل الاعتزاز برجوعهم إلى أحضانهم، عاملاً على تخليصهم من أزال رهيب الأسر المنافي لكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

وستظل غايتنا المثلى أن ينعم جميع المغاربة، بالحرية والكرامة، في التزام تام بواجبات المواطنة، وما تقتضيه من مساهمة إيجابية في تقدم بلدهم، مفعمين بالثقة في حاضره ومستقبله، مستلهمين روح المسيرة الخضراء، التي كان سلاحها الإيمان والقرآن. وإننا لنستبشر خيراً باقتراح ذكرها الفالدة بحلول شهر رمضان المبارك، شهر نزول القرآن الكريم، داعين الله عز وجل أن يهله علينا، شعبي العزيز، باليمن والإسعاء وتوالي الأجيال وموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المكففة
11 رمضان 1424هـ الموافق 06 نونبر 2003م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الخميس 06 نونبر 2003م، خطابا ساميا إلى الأمة
بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لارتداد المسيرة الخضراء المكففة.

وفي ما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد هذه السنة ذكرى المسيرة الخضراء المكففة، في جو روحاني تهيمن عليه مشاعر التقوى وواجب الوفاء،
وعميق الامتنان لله سبحانه وتعالى. أما التقوى، فإنها تزكيا عمقا وسموا، بفضل حلول "شهر رمضان الذي أنزل
فيه القرآن". فهي مناسبة تستوجب التحلي بالفضائل التي ييسر فيها المؤمنون خصال التضحية والتضامن،
والتسامح والإحسان.

كما أننا نعتز بحلول هذه الذكرى في ظل الوفاء لروح جدنا ووالدنا المنعمين، محرر الأمة جلالة الملك محمد
الخامس، الذي فخلد بنشوع الذكرى الثانية والأربعين لوفاته، وميداع المسيرة الخضراء المكففة التي فخلد اليوم
ذكرى الثامنة والعشرين، جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحيهما، اللذين سيظل الوطن مدينا لهما
بأسمى آيات العرفان، معاهدتين الله تعالى على أن نضل أوفياء لنهجهما.



وأما الامتنان لله عز وجل فعلى موصول نعمه، حيث نلتئم هذا المساء، في جو من الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي، والاعتزاز بما رسمناه من نهج مغربي متميز، في الالتزام بالإسلام، والاجتهاد لتحقيق مقاصده في العدل والمساواة، وتكريم الإنسان، في مسيرة للتصور وانفتاح على روح العصر.

وستنهل المسيرة الخضراء المصفرة معلمة بارزة في تاريخنا المعاصر، مثل ثورة الملك والشعب، ومحنة سنوية لتقييم ما قصناه من أشواق على الحرب التعبئة المستمرة لرفع التحديات.

شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أحدثك اليوم، عن المنحى الذي اتخذته تصور قضية أقاليمنا الصحراوية، والذي يستوجب منا المزيد من البقصة والتبصر، باعتناء استراتيجية، قوامها ترسيخ صرحنا الديمقراطي الذي هو مكن قوتنا في الدفاع عن عدالة قضيتنا، والتفعيل الأمثل للديبلوماسية هجومية، تتضافر فيها جهود كل المؤسسات والهيئات، حكومية وبرلمانية وحزبية ونقابية وجمعية.

كما أقول لك، وبكل ثقة ووضوح، إنني أقدر انشغال الصيغي، على إثر التأويل الجانبي للصواب للقرار 1495 الصادر عن مجلس الأمن، في 31 يوليوز الماضي. وإنني لمعتزرك فعلا الجماعي الراض لهذا الصرح، معصيا بذلك الدليل للعالم، أن الأمة المغربية من وجهة إلى السمارة، ومن كنجة إلى الكويرة، أمة واحدة، موحدة، رافضة لكل مساس بسيادتها الوطنية، ووحدةها الترابية.

لقد نهل المغرب، وهو الدولة الديمقراطية، ملتزما بمبدأ التسوية السلمية للخلافات، متعلونا باستمرار مع منظمة الأمم المتحدة، متمسكا بالإصرار المعتمد من قبل المنتظم الدولي منذ سنة 2001، في تأكيد هذه على البحث عن الحل السياسي المعروف بالحل الثالث، بعدما اتضح للمجموعة الدولية عدم قابلية تصيير منفضة التسوية لسنة 1991.

ومن منطلق أن الشرعية الدولية، تقتضي روحا ومنصوقا، التفاوض المسبق بشأن أي حل سياسي والقبول المشترك لإجراءات تنفيذه، فإن المغرب لم يفتأ ينال بالاحتكام إلى هذا المبدأ السليم، وهو يرفض اليوم كما رفض بالأمس، أي تأويل يخرج عن هذا السياق.

وإن نؤكد من جديد عزمنا على مواصلة السير على النهج السلمي للمسيرة الخضراء، في إصرار المسلسل الأممي الجاري، فإننا لن نكسر جهدا في الإسهام لإنجاحه بكل استعداد للتعاون التام. إلا أن جنوحنا للسلم



وتشبتنا بالتفاوض الاتفاق، لا يجوز أن يؤول بنوع من الضعف المغلوص. فنحن اليوم أشد ما نكون عزما على الدفاع المشروع عن سيادتنا الوطنية، ووحدة الترابية، وعن كرامة المواطنين المغاربة، وعن هويتنا المتميزة بوحدةها، الغنية بتنوع روافدها، والتي نحن الضامن لها، بصفتنا أميرا للمؤمنين، والممثل الأسمى للأمة.

لقد ظل المغرب، بحكم وعيه القوي بمسؤولياته وبدوره الفاعل داخل المنظمات الدولية والإقليمية، لا يتوانى في المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام بإفريقيا وغيرها، وكذا الإسهام في الدور الريادي لإيجاد حل عالم وشامل في الشرق الأوسط، مؤكدا بذلك تشبته بقيم السلام والحوار والديمقراطية، مما أكسبه التقدير والمصداقية في الوفاء بالتزاماته.

ولي اليقين، شعبي العزيز، بأننا تشاكروني هذه الرؤية، في انسجام تام وقبوح كامل، واثقا في حاضر ومستقبل، معتزا بما تخرجه من هاقات كفيلة بضمان نجاحنا، في كل ما تقبل عليه من مبادرات، وما تحققه من مشاريع وإنجازات.

ففي ظرف أربع سنوات من العمل الكؤوب، تغير المشهد المغربي كليا على جميع المستويات. وإننا لعازمون، في إصدار توصية لعائيم الديمقراطية على أسس صلبة وفعالة، على إعطاء مختلف جهات المملكة تناسقا أقوى بحيث يكون لكل جهة شخصيتها المتميزة، في ظل مغربي موحد، غني بتنوع مكوناته الإقليمية، جاعلين من الجهوية واللامركزية وعلم التمركز، وديمقراطية المشاركة والقرب، مشروعا استراتيجيا، يرداء بلورة وتسييدا على أرض الواقع، ولا سيما في أقاليمنا الجنوبية.

لقد سجلنا بكل اعتزاز المشاركة المكثفة لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية في مختلف العمليات الانتخابية، بنسبة تفوق ما تم تسجيله في الأقاليم الأخرى، مؤكداين بذلك تشبثهم بمغريبتهم.

فكل بصاقة انتخابية يضعها رعايانا الأعزاء بالأقاليم الجنوبية في صناديق الاقتراع، بكل حرية وتلقائية، هي تصويت إيجابي لتأكيد مواهبهم المغربية، وتأكيد لبيعتهم الدائمة للعرش العلوي العلوي، في كنف الأمن والصلابة والاستقرار، والحياة الديمقراطية الفعلية.

وبذلك، فإن النزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، لا يعد مسألة تصفية استعمال، فكل ما تم بتفاوض وتواضع واتفاق بين الأصراف المعنية، لا سيما بين المغرب وإسبانيا، بل مشكلا مصنعنا، في الالتقاء المعاكس للوحدة المغربية، في عالم لا يمكن التعامل فيه إلا بمنطق التكتلات القوية، القائمة على الديمقراطية



والاندماج الاقتصادي. وفي هذا السياق، ظل المغرب يعتبر الاتحاد المغربي خياراً استراتيجياً لا مندوحة عنه، مؤكداً من أجل ذلك تشبثنا الراسخ بأواصر الأخوة، داعين الجزائر الشقيقة، إلى العمل سوياً لحل المشاكل التي تعوق تحقيق تصالح شعوبنا الشقيقة إلى بناء صرح مغربي عتيق، قوامه التفاهم والاستقرار والوئام، والوحدة والتقدم والسلام.

وإننا، إذ نشيد بالمواقف النبيلة المتفهمة للحق المغربي، من لدن عدداً من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، المهتمة باستقرار المغرب العربي والمنطقة المتوسطية، نرحب ونثمن كل المساعي الحميدة في هذا الشأن، مؤكداً أن المغرب القوي بإجماعه الوطني، وبعدالة قضيته، سيظل مستعداً للإسهام الإيجابي في إيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي، ويأخذ بعين الاعتبار حقوقه المشروعة في صيانة سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، في نطاق احترام المبادئ الديمقراطية وتطبيقها، وأن أي مبادرة منافية لهذه المقومات الأساسية للحل السياسي، لن تزيد الإجماع الوطني إلا صموداً، بل إن من شأن ذلك النج بالمنصفة كلها في حوامة عدم الاستقرار، بدل التعاون للقضاء على الإرهاب والتطرف، اللذين يهددان الفضاء المتوسطي برمته.

إن العمل الدؤوب الذي تشهده مختلف مناطق المملكة، في إطار مجتمع ديمقراطي حداثي يؤمن للمواهن مستقبل أفضل، ليتجلى بقوة في أقاليمنا الجنوبية، حيث التعبئة الشاملة وروح التضحية يضيفان كل يوم المزيد من الإنجازات، على حرب تجسيد التدابير الداعية لشؤونهم العملية والجهوية.

وإن المغرب الذي يخلد، هذه السنة، الذكرى الخمسينية لثورة الملك والشعب من أجل استرجاع الاستقلال والحرية، في التحام وثيق بين الأمة وملكها، المؤتمن على سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، لن يقبل بأي حل مصروح لا يستجيب لحقوقه المشروعة، عاكفين العزم على مواصلة قيادة مسيرته المضفرة على حرب الوحدة والتقدم والديمقراطية.

❦ ولا تستوي الحسنه ولا السيئه، المفع بالتيرهى أحسن فلأنا الذي بيننا وبينه عداوة كأنه ولي حميم ❦.
صلى الله على النبي وآله الطيبين الطاهرين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء

23 رمضان 1425هـ الموافق 06 نونبر 2004م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم السبت 06 نونبر 2004م، خضابه سامية إلى الأمة
بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم ذكرى المسيرة الخضراء المضفرة، معتزين بما حققناه لأقاليمنا الجنوبية المسترجعة، من تحرير
واستقرار، وتنمية واندماج في الوطن - الأم. وإذنا أركنا اختصار حصيلة تسع وعشرين سنة لهذه الملحمة،
فإنه يقول لنا القول: إن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها.

وإننا لنستحضر في هذه الذكرى بكل خشوع وإجلال روح مبدعها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني
أكرم الله مثواه، الذي كان يعتبرها كنزاً لاستخلاص الدروس والعبر، ومنطلقاً لمغرب جديد.

وقد كان في مقدمة أهداف تأكيد التلاحم بين العرش والشعب الذي لا تزيده التحديات إلا رسوخاً واعتماصاً
التعبئة الشاملة والنهج الحضاري القائم على السلم والحوار، والتمسك بحسن الجوار وبالشرعية الحولية سواء
لإنهاء احتلال أقاليمنا الجنوبية وعولمتها لوطنها المغرب، أو لحل النزاع المفتعل حول مغربيتها.

وقد واصلنا قيادة شعبنا الأبدي على هذا النهج القويم ضمن إجماع وطني متجدد حول وحدتنا الترابية
وحرس قوي على بناء الاتحاد المغربي على أسس متين، وانفتاح تام على جوارنا الأوروبي والمتوسطى والإفريقي وتفاعل
إيجابي مع مستجدات عالمنا. وغداً في التزام ثابت بالشرعية الحولية، وتجاوب دائم مع مطالباتها الصائبة.



واستمرارا على هذا النهج الراسخ، فإن المغرب سيظل مستعدا للتعاون الصالح والكامل مع الأمر المتحدة وأمينها العام، معالي السيد كوفي عنان وممثله الخاص سعادة السيد ألفارو دي سوكو وبالمساهمة الفاعلة لشركاء المنصقة، والمجتمع الدولي، من أجل إيجاد حل سياسي تفلوؤي ونهائي، مقبول من كل الأطراف المعنية، للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية. وفي هذا الصدد، تؤكد التزام المغرب بالحوار والتفلاؤ، من أجل التوصل لهذا الحل الذي حولناه في خضاب العرش الأخير، مكانة الصدارة في مشروعنا المجتمعي. فقضية وحدتنا الترابية قضية هوية وهنية غير قابلة للتجزئة، وحق تاريخي لا يمكن التغريف فيه.

وعلى هذا الأساس فإن هذه القضية المصيرية، تندرج في صلب بناء مغرب وحيوي ديمقراطي وتنموي، يكفل لكافة أبنائه حقوق المواطنة الكريمة. مغرب مبني على جهوية فعالة ومتناسقة تمكن كل جهاته من التكبير الذاتي أو اللامركزي الواسع، لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق خصوصياتها، وفي ظل السيادة والوحدة الوطنية والترابية.

كما أن المغرب، الوثائق بعدالة قضيته، لن يذخر جهدا، من أجل الصي النهائي لملف النزاع حولها ضمن توجه استراتيجي واضح، يتوخى ضمان حقوق بلادنا، وتجسيد المفهوم الجديد للأمن الشامل والجوار بمنصقة شمال غرب إفريقيا والساحل وجنوب غرب المتوسط. إن الأمر يتعلق بتوجه مستقبلي يرمي إلى رفع التحديات الحقيقية لهذه المنصقة، المتمثلة في ضرورة قصصنها من مفاصل التحول إلى بوابة للتوتر والإرهاب، والعصابات المتاجرة بالفقر، وبالترحيل القسري واحتجاز الأشخاص، في خرق لحقوق الإنسان وكرامته.

كما أن هذا التوجه يهدف إلى جعل هذه المنصقة الواسعة بأسرها، فضاء لحرية انتقال الأشخاص والاستثمار والتبادل الحر، والتنمية المشتركة، والتفاعل الثقافي. ولن يتأتى ذلك إلا بتوافر الثقة المشتركة والاحترام المتبادل، والإرادة القوية المدعومة بالرؤية المستقبلية، البعيدة عن الحسابات الضيقة، والمرتفعة إلى مستوى متعلبات اللحظة التاريخية.

بيد أن مساهمتنا الصالحة في الأخذ بهذا التوجه، الوطني والجهوي والدولي، تقتضي منا، علاوة على اليقظة الدائمة، والتعبئة الشعبية، المزيد من التحرك الفعال على كل الجبهات، وذلك ضمن عمل هادف ومقدام، في سائر المحافل والأوساط الجهوية والعالمية المؤثرة، من أجل بلورة مساندتها للحل السياسي المنشود من قبل المغرب والمجتمع الدولي، في صيغة واقعية ومنصفة.



وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأحزاب السياسية والعمال المنتخبة وكل القوى الوصية انحية إلى الانخراط
الفعال في التعريف بعدالة قضية وحدتنا الترابية والدفاع عنها، في نضال خصة محكمة ومتكاملة، مع
الجهود التي تنهض بها الدبلوماسية الرسمية.

وكيفما كانت العراقيل العارضة، فإنني أؤكد باسم المغرب، أننا سنصل إلى حل سياسي توافقي لهذا النزاع المفتعل
باعتباره أحد عوائق المشروع التنموي الكبير. فهذا الحل وحده ينسجم مع منصف التاريخ. كما أنه
يستجيب لانتخارات أجيالنا الصاعدة المتصلة قبل كل شيء إلى الاستجابة لاحتياجاتها الملموسة، في
التنمية والمشاركة في تدبير الشأن العام والتقدم.

ومهما كانت التصورات والصعوبات الضرفية، فإننا سنواصل بناء المغرب الجديد، المنبثق عن المسيرة
الخضراء الوحيدة، بتحرير الصاقات، وتكريس الجهود لكسب المسيرات التنموية، التي نقولها بكل عزم
وإيمان، في مختلف جهات المملكة، جنوبا وشمالا، شرقا وغربا.

وإننا لنشيد بالانفraz الواسع لرعايانا الأوفياء، بالأقاليم الجنوبية في المعركة الحقيقية، معركة التنمية
المنهجية مع كل أقاليم المملكة، وما تحقق لها من مكاسب. كما نعرب عن تقديرنا لتضحيات الشعب المغربي
قاصبة، من أجل التجسيد الفعلي لروح الوحدة الوصية في منجزات ومشاريع تنمية كبرى، مؤكدين عزمنا
الراسخ على أن نعمل كل جهات المملكة، في نضال سياسة القرب والمشاركة والتضامن الاجتماعي والجمالي،
والتحديث الاقتصادي الذي نقولها.

وإن تشبثنا بهذا النهج التنموي الكفيل برفع كل التحديات، ليتصلب منا مواصلة تجسيد روح المسيرة
الخضراء، مستحضرين في هذه الأجواء الدينية الرمضانية، قيم الإخاء والتضامن وحسن الحوار، والتحلي
بالرزانة والحكمة، والحوار البناء، الذي هو فضيلة إسلامية حتى مع الأعداء، فما بالنا مع الإخوة الأشقاء،
عملا بقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِي السُّنَّةُ وَلَا السَّيِّئَةُ، الدافع بالتي هي أحسن، فإذا الذي بيننا وبينه عداوة
كأنه ولي حميم، وما يلقاها إلا الذين صبروا، وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكر الثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة

03 شوال 1426 هـ الموافق 06 نونبر 2005م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأحد 06 نونبر 2005م، خضابا ساميا إلى الأمة
بمناسبة الذكر الثلاثين لإتصاف المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

قبل التوجه إلى بالخضاب، بمناسبة الذكر الثلاثين للمسيرة الخضراء، نعرب عن إحاطتنا الشديدة
للاختصاص العقير الذي حال المواصنين المغريين المستخدمين بسفارة المملكة ببعدا، من صرف
العصابات الإرهابية في العراق.

وقد تتبعنا مثلاً، وبكل انشغال واستنكار هذه الجريمة الشنعاء، التي يكينها الشعب المغربي، بكل مكوناته،
وتبدل مختلف مشاربه النداءات الإنسانية والمساعدية الخبيثة لإتصاف سراحهما.

وإننا، إذ نعلن شديدا الاستنكار لهذا التصرف الأهوج والمكان، بكل المقاييس الأخلاقية والكينية، ما نزال
نتنصر أن يعول الجناة إلى الرش، ويفكوا الحصار عن هذين المواصنين البريئين، اللذين ينتميان إلى بلد عربي
مسلم، لم يخطر وسعا في الوقوف بجانب الشعب العراقي الشقيق، في معنته، والبحث على انتهاج سبل الحوار
والحوارة بالتريهي أحسن للخروج من أزمته.

شعبي العزيز،

فخلد اليوم، بكامل الاعتزاز، الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة، لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية؛ مستحضرين ما ترمز إليه من التحلم بين العرش والشعب، وإجماع وكهني على التشيبت بوحدتنا الوحدانية والترايبية. وهى مناسبة خالدة نجدها فيها العهد، على الوفاء للقسم الذى أخذناه جميعا مع مبدعها، والحدنا المنعم بجلالة المغفور له، الملك الحسن الثانى، أكرم الله مثواه، ومواصلة التعبئة الشاملة، بقيادة خديمة الأول من أجل حماية الوطن، وصيانة حوزته.

وقد شهدت أقاليمنا الصحراوية، بعد تصفية استعمارها سنة 1975، تنمية شاملة، حولتها إلى مدن وحوضر، تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار، بفضل تضحيات جميع المغاربة، مكبيين وعسكريين. وبفعل التضامن الوطنى القوي فقد اندمجت فيما قصته بلادنا من أشواق متقدمة، على الحرب التصورى الديمقراتى والاقتصادى والاجتماعى. كما وقت بصمود، فى مواجهة المؤامرات المكشوفة، لنصوص وحدتنا الترايبية للنيل من مغربيتها.

وبالرغم من مناورا تهم اليائسة، فإن المغرب، القوي بعدالة قضيته، وإجماعه حول عدم التفريط فى شبر من كرائته، قد ظل حريصا على التشيبت بوشائج الأخوة وحسن الجوار، وانتهاج الحوار والجنوح إلى السلم، والتحلي بالكمة والتعقل.

وإننا لمؤمنون بأن الأخذ بهذه الفضائل، هو السبيل القويم للخروج من النفق الضويل لهذا النزاع المفتعل، إلى رحابة فضاء التعايش والوثلم، الكفيل بتجسيد تصالعات الأجيال الصاعدة، إلى الوحدة وبناء مستقبل مغاربى مشترك.

إن تشيبتنا بمغربية كرائتنا، لا يعالده إلا حرصنا على إيجاد حل سياسى تفلوذى للنزاع المفتعل حولها، ينول أقاليمنا الجنوبية حكما عادليا، يضمن لسكانها تكبير شؤونهم الجهوية، فى نضاق سيادة المملكة، ووحدتها الوحدانية والترايبية.

وتندرج جهودنا الحثوية لإقرار حل توافقى ونعائى فى إصدار تعاملنا الإيجابى، مع التوصيات الوجيعة للأمم المتحدة، ومساعدتها العميدة.



وفي هذا السياق، أكدنا خلال استقبالنا للسيد المبعوث الشخصي الجديد، للأمين العام للأمم المتحدة، استعداد بلادنا للتعاون المخلص مع معاليه، ومن خلاله مع المنتظم الدولي، والتفاوض الجاد، وإثراء المبادرات الإيجابية، العاملة للتسوية العادلة، لهذا الخلاف المصنع، بروح الثقة والمسؤولية، والنضرة المستقبلية المتبصرة.

ومن منطلق وفائنا لروح المسيرة التي حققت تحرير الصحراء، بالتعبئة الشاملة، وسيرا على النهج الديمقراطي، بإشراك كل القوى الحية في الدفاع عن مغربيتها، فقد قررنا استشارة الأحزاب السياسية، لما لها من دور أساسي في القضايا الوطنية، وإثبات بشأن منصوصها الملموس للحكم الذاتي، في نضال سيادة المملكة، في أفق بلورة وتقديم المقترح المغربي، بهذا الخصوص. وإننا نجد الدعوة لكل الهيئات والفعاليات الوطنية، للنهوض بدورها في تعبئة الرأي العام، والتأخير الميداني للمواكبين، وتوسيع انخراطهم في دعم هذا التوجه الحكيم، بكل وعي ومسؤولية، تجسيدا للإجماع الوطني حوله، وكسب المزيد من الدعم الدولي له. كما ندعوها للمزيد من اليقظة والتعبئة، لهذا العصار عن مواكبتنا المعتززين بمخيمات تندوف، فمستقبلهم في ظل مغرب ديمقراطي وموحد، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.

وفي نفس السياق، وعلى غرار الأحزاب السياسية، ستنتم استشارة أبناء المنصقة ومنتخبيها، ولا سيما شيوخ القبائل، لعنكتهم وحكمتهم ومكانتهم الرفيعة لدى جلاتنا، وإثبات بصدا تصوراتهم لمشروع إقامة نظام جمهوري متقدم، ملائم لخصوصيات هذه المنصقة العزيرة من وطننا. كما سيتم إشراكهم في إعداد هيكلية المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقديرنا منا لغيرتهم الصالحة على الثوابت والمقدسات الوطنية، وخبرتهم الواسعة بقضايا المنصقة، وتصلعات سكانها.

وإننا لنؤكد الأهمية التي نوليها لهذا المجلس، ليعمل مؤسسة فاعلة في تنمية الأقاليم الجنوبية، والدفاع عن مغربيتها. كما نتوخى أن يشكل هيئة متوازنة في تركيبتها، منفتحة، بالإضافة إلى أعيانها الأوفياء، على النخب الجديدة، والجمعيات الفاعلة للمجتمع المدني، وخاصة منهم الشباب والنساء.

شعبي العزيز،

لقد خلقت المسيرة مغربا جديدا. وإننا نحرص على تعزيز ما حققته بلادنا من مكاسب، على الحرب الوحيدة والديمقراطية والتنمية، بفضل جهود كل أبناء شعبنا، داخل الوطن وخارجه.



وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الفعال لجاليتنا المقيمة بالخارج، التي نعتبرها من مقومات المغرب الجديد. بل وفي صليعة الفعاليات التي تساهم بكل صدق وإخلاص في تنمية بلادنا، والدفاع عن وحدتها الترابية، وإشاعتها الخارجي، في ارتباط وثيق بهويتها المغربية الأصيلة.

ونجسيدا لتجاوبنا العميق مع التطلعات المشروعة لمختلف أجيالها، في ممارسة المواطنة الكاملة، ولضمان مشاركة ناجعة، وذات مصداقية، لمواهبنا المهاجرين، في كل مؤسسات ومجالات الشأن العام، فقد اتخذنا أربعة قرارات هامة ومتكاملة:

أولها: تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من تمثيلهم عن جدارة واستحقاق في مجلس النواب، بكيفية ملائمة وواقعية وعقلانية.

أما القرار الثاني، المترتب عن الأول، فيتعلق بوجوب إحداث دوائر تشريعية انتخابية بالخارج، ليتسنى لمواهبنا بالمهجر اختيار نوابهم بالغرفة الأولى للبرلمان. علما بأنهم يتمتعون، على قدم المساواة، بالعقوق السياسية والمدنية التي يفولها القانون لكل المغاربة، ليكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوصر.

ويأتي قرارنا الثالث، بتمكين الأجيال الجديدة من جاليتنا العزيرة، من حق التصويت والترشيح في الانتخابات، على غرار آبائهم نجسيدا لمبدأ المساواة في المواطنة.

ولهذه الغاية، نصر تعليماتنا للحكومة، لاختفاء التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات الثلاثة، عند مراجعتها لمنظومة الانتخابات. وسيصل هدفنا أبعد من ذلك، في التجاوب مع الصموح الكبير، لمواهبنا المقيمين بالخارج، بفتح كل فضاءات وأنماط المشاركة أمامهم.

ومن هنا كان قرارنا الرابع، بإحداث مجلس أعلى للجالية المغربية بالخارج، برئاسة جلالتنا، يتم تشكيله، بكيفية ديمقراطية وشفافة، تكفل له كل ضمانات المصداقية، والنجاعة والتمثيلية الحققة. على أن يضم أعضاء تتولى تعيينهم من ضمن الشخصيات المشهورة لها بالعضاء المتميز في مجال الدفاع عن حقوق المغاربة المهاجرين، وعن المصالح العليا للوطن، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات والمؤسسات المعنية بقضاياهم.

وتندرج هذه القرارات والتوجهات في سياق استراتيجية شمولية ثلاثية الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار كون المغرب يعد مصدرا للهجرة، ومعبرا ووجهة لها.



وبالنظر لكون بلادنا تعتبر مصدراً للهجرة، لم نفتأ تولي عناية خاصة لبعاليتنا بالخارج، ولتفاعلهما الإيجابي مع بلدان الإقامة، وانفراصها الفاعل في الإصلاحات والأوراش الكبرى التي نقوم بها.

كما أننا نحرص على توفير الظروف الملائمة للإقامة الشرعية للجمالية الأجنبية، التي اقتضت من بلادنا مقراً لها، إما للدراسة والتكوين، أو للعمل والاستثمار، أو للمساهمة وغيرها، في ظل الأمن والصمائية وسيلامة القانون.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الموقع الجغرافي لبلادنا، وإكراهات المحيط الإقليمي والدولي، قد أفرزت معضناً جديداً أكثر حساسية، جعله معبراً للمهاجرين، من بلدان إفريقية شقيقة جنوب الصحراء، نحو الوجهة الأوروبية الممتنعة.

وبالرغم من كونه المتضرر الأول من هذه الوضعية، فإن المغرب يبذل قصارى جهوده، وبوسائله المحدودة لمواجهة، بتنسيق معكم مع جاراته إسبانيا الصديقة.

ومع ذلك، فإن المشكل في عمقه، يتجاوز الصانع الثنائي بين البلدين الجارين، ليشمل سائر البلدان المعنية بالهجرة، إفريقياً ومغاربيةً وأوروبياً.

وأمام تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية، من حنيا الفقر إلى عالم الغنى، فإنها تقتضي معالجة شمولية، لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب، لأنه غير كاف وحده، إنما لم يتم العمل على معالجة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الاستقرار والعيش الكريم في أوطانها، في ظل الرخاء المشترك، والأمن الشامل.

وفي إطار هذا التوجه، تندرج مبادرة المغرب وإسبانيا، الداعية لاجتماع الدول الأعضاء بكل من الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي والبلدان الإفريقية المعنية، لإيلاء سياسة مشتركة، معالجة في مسؤولياتها، ووسائلها وبرامجها المنهجية، ومنظورها الاستراتيجية للهجرة، باعتبارها معضلة هيكلية، وليست ظاهرة عابرة.



ومهما تكن المصاعب الضربية، فإنها لن تنال من عزم المغرب الراسخ، لرفع هذا التحدي في احترام لحقوق
المهاجرين وكرامتهم مغاربة كانوا أو أجانب. وبذلك يؤكد المغرب أنه يفضل في مستوى ما يصرحه موقعه
الجغرافي، ونظامه الديموقراطي ورصيده الحضاري من انفتاح وتواصل وتضامن وإخاء.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسَبَةِ الذِّكْرِ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ

14 شَوَّال 1427 هـ الموافق 06 نَوْنِبر 2006 م

وَجِهَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ، نَصْرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ 06 نَوْنِبر 2006 م، خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى الْأُمَّةِ
بِمُنَاسَبَةِ الذِّكْرِ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِانْصِلَاقِ الْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ الْمُضْفَرَةِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزُ،

بِمَشَاعِرِ الْعُرْفَانِ وَالْوَفَاءِ وَالْإِلْتِمَازِ، فَنَلْجَأُ الْيَوْمَ الذِّكْرَ الْوَاحِدَةَ وَالثَّلَاثِينَ لِانْصِلَاقِ الْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ
الْمُضْفَرَةِ. أَمَّا الْعُرْفَانُ، فَلَمُبْدَعُهُمَا وَالْحَنَا الْمُنْعَمُ جَلَالَةُ الْمَلِكِ الْحَسَنِ الثَّانِي أَكْرَمَ اللَّهِ مَثْوَاهُ، وَلِلْمَشَارِكِينَ
فِيهِمَا، وَلِلشَّعْبِ الْمَغْرِبِيِّ قَالِصَةً، عَلَى تَضَعِيَّاتِهِ الْجَسِيمَةِ، فِي هَذِهِ الْمَلْحَمَةِ السَّلْمِيَّةِ، الَّتِي مَكَّنَتْ بِلَاغَنَا مِنْ
اسْتِرْجَاعِ أَقْالِيمِهَا الْجَنُوبِيَّةِ. وَأَمَّا الْوَفَاءُ، فَلِلْمَبْلَغِ الَّتِي جَسَّدَتْهَا الْمَسِيرَةُ الْخَضْرَاءُ، مِنَ التَّحَلُّمِ بِالْعَرْشِ، وَإِجْمَاعِ
وَحْنِي عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَتَعَبُّدِ شَعْبِيَّةٍ لِدَائِمَةٍ، وَتَشَبُّعِ حَضَارِي يَقِيمُ السَّلَامَ وَالْعَوَارِ وَمِنْ ثَمَرِ كَانِ التَّزَامُنَا، مِنْذُ
اِخْتِلَافْنَا الْعَرْشَ، بِهَذِهِ الْمَبْلَغِ، فِي تَكْبِيرِ كُلِّ الْقَضَايَا الْوَحْنِيَّةِ الْكَبِيرَةِ وَقَدْ سَلَكْنَا فِي ذَلِكَ نَهْجًا دِيمَقْرَاطِيًّا
أَصِيلًا، عَمَلًا إِحْمَاجِ كُلِّ الْقُوَى الْحَيَّةِ لِلْأُمَّةِ، وَالْفَاعِلِينَ الْمَعْنِيِّينَ، فِي مَعَالِمَتِهَا بِالْعَوَارِ وَالتَّشَاوُرِ، لِيَجْعَلَ
الْقَرَارَاتِ الْمَصِيرِيَّةَ تَنْبَثِقُ مِنَ الْقَاعِدَةِ، كَيْ تَتَبَلَّوْا عَلَى مَسْتَوَى الْقَعْمَةِ. وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَامَتِ مَبْلَغَاتُنَا فِي تَقْوِيلِ
أَقَالِيمِنَا الْجَنُوبِيَّةِ حَكْمًا غَاثِيًا مُوسَعًا، فِي نَصْلِقِ سِيْلَةِ الْمَمْلَكَةِ، وَوَحْدَتِهَا الْوَحْنِيَّةِ وَالتَّرَاقِيَّةِ. وَقَدْ قَصَّعْنَا
فِي هَذَا الشَّأْنِ خُصُوصَاتٍ مُتَقَدِّمَةً، خُصَمِنْ مَسَارِ تَشَاوُرِي وَحْنِي وَمُصْلَحِي.



وفي هذا الصدد، نجد الإشاعة بروح المسؤولية، والتجاوب الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية، من خلال تقديم مقترحاتها البناءة لجلالتنا. كما ننوه، في نفس الوقت، بما يبذله المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، رئاسة وأعضاء، من جهود مغلصة، متشعبة بالغيرة الوصنية، سواء للدفاع عن مغربية الصحراء، أو في إعداد تصور بشأن الحكم الذاتي، ورفعته إلى جلالتنا، في الأسابيع المقبلة. وبذلك نستكمل التشاور مع أوسع قاعدة شعبية، محليا ووصنيا، لبلورة مقترح المغرب، المبتعد للتوجهات الثلاثة الأساسية، في سياستنا الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الوصني، سواصل المضي قدما، في تعزيز صرحنا الديمقراطي بالجهوية المتقدمة، باعتبارها قوام الدولة العصرية، التي نرسي دعائمها. وعلى الصعيد المغربي والإقليمي، نؤكد بهذا النهج حرصنا على وحدة المغرب العربي، وعلى تسيب المنصقة وجهة الساحل، وجنوب-شمال المتوسط، ما يمكن أن ينجم عن زرع كيلن وهمي، من ولايات البلقنة وعكم الاستقرار، وتحويلها إلى مستنقع لعصابات الإرهاب، والتخريب والاتجار في البشر والسلاح. وتلك هي المخاطر التي يعمل المغرب على مواجهتها من خلال اقتراح الحكم الذاتي، كتوجه ديمقراطي.

أما على المستوى الدولي، فإن المغرب بهذا التوجه، يظل وفيًا لالتزامه الثابت، بالتعاون الصالح مع المجتمع الأممي، ومع أمينه العام، وممثله الشخصي، من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي، تنحصر فيه بجدية، كل الأنصاف المعنية فعلا بهذا النزاع. وهو ما يتصلب مضاعفة التعبئة والصمود، للتصدي لمناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية، بالعمل المكثف، للتعريف بمشروعية حقنا، وصواب موقفنا، الذي ينعكس بمساندة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وعددا متزايدا من البلدان الشقيقة والصديقة لعادلة قضيتنا. كما أن المغرب سيواصل جهوده الحثيثة، لتحقيق التنمية الشاملة، بهذه الأقاليم العزيرة علينا. وفي هذا الصدد، فإننا نوجه كل الفاعلين المعنيين، من سلطات عمومية ومنتخبة، وقصاع خاص، ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وسكان هذه الربوع الغالية، إلى تضافر جهودهم، وإيلاء عناية خاصة للبرامج التي تلمس الواقع المعيش لرجالنا الأوفياء بالصحراء، إلى جانب الأوراش الهيكلية الكبرى، بتناسق مع المشاريع المبرمجة، في نضال المبادرة الوصنية للتنمية البشرية، التي تضع هذه الأقاليم في صدارة أولوياتها.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على تفعيل الخيار الديمقراطي التنموي لا يقتصر فقط على توجيه وحدتنا الترابية، وإنما يشمل أيضا كل القضايا الوصنية الكبرى، حيث اعتمدنا في معالجتها نفس المقاربة التشاورية الإجمالية، القائمة على المشاركة الفعلية، لمختلف المعنيين في اقتراح الحلول الأنسب لها. ومن هذا المنطلق، كان حرصنا



القوي على إيلاء عناية خاصة لقضايا جاليتنا بالخارج، وذلك من خلال اعتماد سياسة جديدة للهجرة، ذات بعدين: أولهما بعد خارجي يعمل في إصداره على الدفاع عن حقوقهم في بلدان الإقامة، وتمكينهم من ممارستها بدون تمييز، وثالثها في نضال الاتفاقيات الثنائية المبرمة، ولا سيما مع البلدان الأوروبية.

وبقدر ما نشيد باحترام مواكبتنا بالخارج لقوانين بلدان الهجرة، فإننا نحرص على الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية المغربية الأصيلة، القائمة على التسامح والاعتدال، واحترام الاختلاف، وتبني الإسلام البناء. أما البعد الثاني فهو بعد داخلي وكهني قائم على انتهاز سياسة جديدة، منصفة لجاليتنا بالخارج، التي تخصر لجلالتنا بمكانة خاصة، اعترافا منا بكونها في صليبة القوى العظمى، المساهمة بدورها الفاعل في تنمية المغرب وتحديثه، وإشعاعه الحضاري وتماسكه الاجتماعي، وتصوره الديمقراطي. وفي هذا السياق، كان تأكيدنا على تمكين أفراد جاليتنا من شروط ممارسة مواكبتهم كاملة، بتوسيع انخراطهم ومشاركتهم في كل مجالات الحياة الوكيفية. وإننا نجد معتزير بالصدي الإيجابي الذي لقيته مبادرتنا من قبل جاليتنا في الخارج. وتجاوبا مع تطلعات الانخراط في تفعيل هذه المشاركة، فقد قررنا السير على نفس النهج الديمقراطي المتدرج. فبعد تحويلهم حق المشاركة السياسية، بتمكينهم من أن يكونوا ناخبين أو منتخبين بأرض الوطن، فإننا سنعزز هذا المكسب الديمقراطي بإقامة المجلس الأعلى للجمالية المغربية بالخارج. وفي هذا الصدد، قررنا تكليف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوكيفية التعددية والمستقلة، التي جعلنا ضمن مهامها الدفاع عن قضايا المغاربة بالخارج، بإجراء المشاورات الواسعة، مع كل المعنيين، لإبداء رأي استشاري بنصوص إحداث المجلس الجديد، بكيفية تجمع بين الكفاءة والتمثيلية، والمصداقية والنجاعة. وفي ضوء ما سيرفع لجلالتنا في هذا الشأن، سنقوم بوضع النصهر الشريف، الصادر للمجلس الأعلى للجمالية المغربية بالخارج، على أن نتولى تنصيبه، إن شاء الله خلال سنة 2007. وإننا نحرص على أن يشكل هذا المجلس مؤسسة ناجعة لإسهام جاليتنا في النهضة الشاملة، التي يعرفها وطنهم المغرب، نضرا لما أبانوا عنه من تعلق بهويتهم الوكيفية، ومن تعبئة والتزام في تقديم بلدكم والدفاع عن وحدته، والانخراط في المشروع الديمقراطي والتنموي الذي نواصل إنجازه بإرادة راسخة وخصر حثيثة، لما فيه خير جميع مكونات شعبنا الأبي، داخل الوطن وخارجه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ

25 شَوَّال 1428 هـ الموافق 06 نونبر 2007م

وَجَدَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ نَصْرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ 06 نونبر 2007م، خُصَّابًا سَامِيًّا إِلَى الْأُمَّةِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِانْتِصَاقِ الْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ الْمُخْفَرَةِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزِ،

فَتَعَفَى الْيَوْمَ بِالذِّكْرِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ، بِاعْتِبَارِهَا مَعْلَمَةً تَارِيخِيَّةً لَتَلَا حَمَّ الْعَرْشِ وَالشَّعْبِ فِي
التَّشَبُّثِ بِمَغْرِبِيَّةِ الصَّحْرَاءِ، عَاقِدِينَ الْعَزْمَ عَلَى جَعْلِهَا مَنبَعًا لَا يَنْصُبُ لَتَرْسِيخِ الْمَوَاضِنَةِ الْكَامِلَةِ وَلَا تَفْرَاقِ
كُلِّ الْمَغَارِبَةِ سَوَاسِيَّةً فِي بِنَاءِ مَغْرِبِ الْوَحْدَةِ وَالْديمِقْرَاطِيَّةِ وَالتَّنْمِيَةِ.

وَأَنَّا لَنَسْتَحْضِرُ بِكُلِّ إِكْبَارٍ، الذِّكْرَ الْعَصْرَةَ لِرُوحِ مَبْدَعِهَا، وَالدِّعَاءَ الْمُنْعَمَ جَلَالَةَ الْمَلِكِ الْحَسَنِ الثَّانِي، خَلَّدَ
اللَّهُ فِي الصَّلَاحَاتِ ذِكْرَهُ، مُؤَكِّدِينَ التَّزَامُنَا بِقِسْمِهَا الْخَالِدِ وَوَفَاءَنَا لِلْبَيْعَةِ الْمُتَبَلِّغَةِ مَعَ كُلِّ مَكُونَاتِ الْأُمَّةِ،
وَفِي صَلِيحَتِهِمْ رَعَايَانَا الْأَوْفِيَاءَ مِنْ قِبَائِلِ وَسُكَّانِ الصَّحْرَاءِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

وَنُورُ التَّنْوِيهِ بِتَلَا حَمْلِهِمْ مَعَ السَّلَاحَاتِ وَالْقَوَاتِ الْأَمْنِيَّةِ وَالْعَسْكَرِيَّةِ فِي حَقِّضِ أَمْنِهَا وَاسْتِقْرَارِهَا وَحُوزَتِهَا
وَبِإِسْقَامِهِمْ فِي تَقْدِمِهَا، فِي ضِلِّ مَغْرِبٍ وَاثِقٍ مِنْ حَقِّهِ وَلِحَاثِمِ الْإِسْتِعْدَادِ لِإِقْنَاءِ كُلِّ الْمَبَادِرَاتِ الْبِنَاءِ، لَتَسْوِيَةِ
النِّزَاعِ الْمُفْتَعَلِ حَوْلَ كِبَرَاتِنَا، التَّزَامَا بِالْإِقْنَاءِ الْمَغَارِبِيِّ وَوَفَاءَ لِحَسَنِ الْجَوَارِ وَالْأَخْوَةِ بَيْنَ حَوْلِهِ الْخَمْسِ وَحَيَاتِهِ
لَا سَتَقَرَّارِ الْمُنْصَقَّةِ.



ومن هذا المنطلق، عمل المغرب، بنهج تشاوري، مصلي ووطني، وإجماع شامل، على تقديم مبادرة شجاعة للحكم الذاتي، مبادرة تستجيب للمعايير العالمية وتعترم الشرعية الدولية وتراعي خصوصيات المنصقة الثقافية والاجتماعية.

وقد أسفرت جهودنا الإيجابية، في بلورتها، بروح المسؤولية والإقدام والواقعية، وكذا المساندة الدولية الواسعة لمبادرتنا البناءة، عن توجه جديد في التعامل الأممي مع قضيتنا المصيرية، توجه صائب، قائم على استبعاد كل المخصصات العقيمة السابقة بصفة قصعية، وهو ما تمثل في إصدار مجلس الأمن، بالإجماع، للقرار 1754، الذي شهد للمبادرة المغربية، دون غيرها، بالجدية والمصداقية.

وانطلاقاً من الدينامية التي أفرزتها والتقدير الذي حظيت به، فقد دعا مجلس الأمن الأصراف المعنية للتفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي، توافقي ونهائي، تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهو ما انخرط فيه المغرب، بجدية وحسنية، في جولاتي مفاوضات منهاست. وقد تعزز هذا التوجه البناء بدعم قوي سواء من لجن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من صرف مجلس الأمن، من خلال القرار رقم 1783.

وإن المملكة لمستعدة لمواصلة التفاوض العميق في انفتاح على كل الاقتراحات البناءة، عاملة على توفير الثقة اللازمة لتسفر المفاوضات، مع كل الأصراف المعنية، عن إجماع حل نهائي لهذا النزاع المفتعل. كما أننا لن نذكر أي جهد لإجهاضها، غايتنا تفعيل الانخراط المغربي وتسخير هياكل شعوبه، لتحقيق التنمية ورفع قدراته الحقيقية التنموية والأمنية، الجهوية والدولية، في إطار الوثام والتضامن والاندماج.

وكيفما كانت صيغة الحل التوافقي الذي سينبثق عن التفاوض الجاد، وفق منظور استراتيجي شامل، فإن المغرب، ملكا وشعبا، لن يقبل إلا بالحكم الذاتي في نطق دولته الواحدة الموحدة، ولن يتعامل مع أي صرح مدسوس أو إجهاض ينتصر من سيادة المملكة ووحدةها الوطنية والترايبية غير القابلة للمساومة أو التجزئة.

شعبي العزيز،

إن المسار الديمقراطي التنموي الذي نقوده، يتصلب انخراط كل المغاربة، حيثما كانوا، بنفس روح التشبث بالهوية الوطنية والمواطنة الملتزمة. وإن وقوفنا الميداني، وعملنا الخووب على توفير العيش الكريم لرعائنا الأوفياء داخل الوطن، لا يعالمله إلا عنايتنا الفائقة بشؤون مواطيننا الأعزاء المقيمين في الخارج.



كما أننا حرصون على الاستجابة لمطالبهم المشروعة في تعزيز روابطهم بوصفهم الأم، لا سيما منها العائلية والروحية والثقافية، ولذا ضمن مقاربة شمولية ومتكاملة، هادفة لضمان مشاركتهم الديمقراطية الكاملة في كل مناحي الحياة الوطنية والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم في بلاد المهجر.

وفي هذا السياق، قررنا إحداث مجلس لهم بجانب جلالتنا، يعرض بسامى رعايتنا وتتوافر فيه صفات التمثيلية والفعالية والمصداقية.

ولهذه الغاية، كلّفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإبداء رأي استشاري في هذا الشأن. ونود الإشادة، في هذا الصدد، بالنهج التشاوري الواسع والعمل الجاد الذي قام به المجلس، وخاصة لجنته المختصة، رئاسة وأعضاء، لبلورة تصور عام ومتبصر لهذه المؤسسة.

وقد قمنا بإمعان النظر في توصيته، المرفوعة لجلالتنا، من ثلاثة منطلقات: أولها: اقتناعنا بأن التمثيلية الحققة، إنما تنبع من الانتخاب، الذي يبطل صوريًا، ما لم يقر على المصداقية والأهلية والتنافس الشريف وتعبئة مواهبنا المعاجزين.

ويقوم المركز الثاني على استبعاد التعيين المباشر لأسباب مبدئية، لأن الأمر يتعلق بهيئة تمثيلية، وليس بوظيفة إدارية أو منصب سياسي، لذلك، نعتبر أن الانتخاب ينحل هو المنطلق والمبتغى في إقامة هذه المؤسسة.

أما ثالث المرتكزات، فيستند إلى قبولنا الموصول مع الآراء الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان اعتباراً لوجاهتها ونزاهتها.

وانطلاقاً من الدراسات المعمقة والاستشارات الموسعة، فقد أخذنا بعين الاعتبار، استخلاص المجلس، أنه من الجواز أن يجرى انتخابات عشوائية مفتقرة للضمانات الأساسية، للشفافية والنزاهة والتمثيلية الحققة، اللازمة لبلوغ الغاية النبيلة من قيام هذه المؤسسة المتخصصة في شؤون جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج.

لذلك، ارتأينا اعتماد اقتراح الرأي الاستشاري لصيغة مرحلية لانتخاب هذه المؤسسة في تشكيلتها الأولى التأسيسية، لمدة أربع سنوات. والتزاماً بموقفنا المبدئي فإننا ندعو هذه المؤسسة الجديدة إلى أن تجعل في صدارة أعمالها إنضاج التفكير ووضع الأسس الصلبة لبلوغ الهدف الأسمى للانتخاب الواعي والمسؤول، وتوفير شروط المشاركة الواسعة فيه بكل ركوب الحلول التبسيطية.



وسيرا على نهجنا التشاوري وتقديرا منا لنزاهة مجلس حقوق الإنسان، فقد قررنا تكليفه، من خلال اللجنة المختصة، بأن يرفع لجلالتنا، في أقرب الآجال، مقترحات موضوعية بشأن الشخصيات والجمعيات المؤهلة لعضوية هذه المؤسسة، في التزام بترشيح المشهود لهم بالعطاء والدفاع عن قضايا جاليتنا.

وقد ارتأينا، ضمانا للنجاعة والتفاعل، أن تضم تركيبة هذه الهيئة، أعضاء مختارين بكامل الشفافية والتمثيلية، يتمتعون بصلاحيات تداولية، علاوة على العضوية الاستشارية للسلكات الحكومية والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة.

وإننا نحرصون على أن تكون هذه التركيبة متوازنة ومنسجمة، تراعي التمثيل المناسب بين النساء والرجال، والجغرافيا، وكينيا وجنوب إفريقيا، وكذا بين الأجيال الثلاثة بمن فيهم رعايانا الأوفياء من الصائفة اليهودية المغربية.

وستتوخى في الصهير الشريف، المحدث لهذه المؤسسة، تمكينها من اختصاصات واسعة، تجعل منها قوة اقتراحية، تعنى بكل القضايا والسياسات العمومية التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج، ولا سيما منها الدينية والثقافية والمسائل ذات الصلة بالهوية والدفاع عن حقوقهم وتعزيز إسهامهم الوازن في تنمية قراهم ومكنهم الأصلية ووصنهم الأم وتوسيع إشعاعه الدولي وكذا في تمكين روابض وصنهم الأصلي المغربي ببلدان الإقامة.

وإن إحداث هذه الهيئة التي نعتزم تنصيبها قبل متمر السنة الجارية، ليندرج في إطار إعادة التفكير العقلاني والمراجعة الجذرية لسياسة الهجرة باعتماد استراتيجية شمولية تضع حدا لتداخل الأعوار وتعزز الأجهزة، استراتيجية متناسقة تنهض فيها كل سلطة عمومية أو مؤسسة أو هيئة بالمقام المنوطة بها في تكامل وانسجام، سواء في حسن تدبير جميع قضايا الهجرة أو في المسار الديمقراطي التنموي الواعد الذي نقوله بحزم وثبات وقلان ونكران ذات.

وسأحرص، شعبي العزيز، على أن تكل روح المسيرة الغضاء خالدة في ذاكرة الوصية وعبرة متجددة، ملهمة وموصلة لالتحام بعرشنا ولتعبئة الشاملة لصيانة وحدتنا وسيادتنا، شمالا وجنوبا، ولترسيخ الديمقراطية الحققة وإنجاز التنمية البشرية في وطن مغرب يحسن منيع لا يرام وكرامة إنسانية لا تضام، سائلين الله سبحانه أن يديم علينا موصول السداد والالتحام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء
07 غو القعدة 1429هـ الموافق 06 نونبر 2008م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الخميس 06 نونبر 2008م خضابا ساميا إلى الأمة
بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.
وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:
"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

فخلد اليوم الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة، ليس باعتبارها ملحمة للعرش والشعب تكللت
باسترجاع المغرب لصحرائه، وإنما لكونها شكلت، أيضا، منعصفا في تاريخ بلادنا الحديث، بما تمخض
عنها من إعلاء ديمقراطية جديدة للمسار الديمقراطي وللإجماع الراسخ حول الثوابت الوطنية.

ومنذ تولينا أمانة قيادتنا، عملنا على تعزيزها بمنهج متجدد، من خلال الاقتناع الجماعي الراسخ، بكون
قضية الصحراء، أمانة في أعناق كل المغاربة، قوامه الحكامة العملية الجيدة لأقاليمنا الجنوبية والمشاركة
الواسعة في تدبير قضيتنا الوطنية، وجوهره إخلاء عمق تنموي وتضامني على روحها الوطنية.

كما اعتمدنا، على الصعيد الدولي، مقاربة جعلت المغرب الطرف الوحيد، الذي استجاب لدعوة المجموعة
الدولية كافة الأحراف المعنية، منذ نهاية التسعينات، لإلغاء مبادرات، لتجاوز مآزق محاولات تسوية
النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء والبحث عن حل توافقي، وغالبا ضمن مسار ثالث، يقوم على التخلي النهائي
عن المقترحات السابقة للتسوية، بعدما اقتنع المجتمع الدولي بعدم صلاحيتها وقابليتها للتصديق لأسباب
موضوعية.



وقد قامت بلاندا بجهود مشهود بها، توجناها باقتراح مبادرة مقدامة للحكم الذاتي حرصنا على أن تكون المشاركة الديمقراطية هي السمة المميزة لكافة مراحل إعدادها من لدن كافة الأحزاب السياسية والقوى الحية للأمة، وكذا سائر الهيئات التمثيلية للأقاليم الجنوبية.

وهو ما جعل هذه المبادرة ملكا للمغاربة جميعا، ولا سيما أبناء أقاليمنا الصحراوية، لأنها فتحت أمامهم أبواب المصالحة مع إخوانهم العائدين من أرض الوعر-الأم، ليتولوا جميعا التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية.

كما عملنا على توسيع المشاورات بشأنها لتشمل المجتمع الدولي الذي أسفر تشجيعه ودعمه لها، عن قيام عدة هيئات دولية وأممية بمراجعة مواقفها من هذه القضية، وفي صليعتها، مجلس الأمن، الذي جسد إجماعه وتركيبته لمبادرة بلاندا في عدة قرارات، وآخرها القرار 1813 الذي أشاد بصحتها ومصادقتها وخولها صفة الأفضلية، مما يعني استبعاد أي مقترح آخر متجاوز ملف وعكبر الواقعية والنصرة المستقبلية.

وبفضل دينامية هذا المسار البناء، تأكد التكابق التام بين جهودات المملكة ورغبة المجتمع الدولي في الوصول سريعا، إلى حل توفيقي وواقعي وقابل للتصديق من خلال مفاوضات مكثفة وجوهرية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية بصدق وحسن نية، في إصدار القرار 1813 وبرعاية الأمر المتحدة.

وبغية إيلاء منحن لهذا الخلاف، أبان المغرب عن إرادته الصالحة في الفصل بين النزاع الإقليمي حول الصحراء وبين التصور المنشود للعلاقات الثنائية مع الجزائر.

وللأسف، فإن موقفها الرسمي يسعى لعرقلة الدينامية الفاضلة التي أضلقتها المبادرة المغربية، مسخرة صلاتها لتكريس الوضع الراهن، المشحون ببلقنة المنصقة المغربية والساحلية، في الوقت الذي تفرض عليها التحولات الإقليمية والعالمية التكتل لرفع ما يواجهها من تحديات تنمية مصيرية. ومناصر أمنية.

كما أن التملأي في رفض كل مساعي التصحيح المغربية، أو تلا المبدولة من بلدان شقيقة وصديقة وقوى فاعلة في المجتمع الدولي، يعد توجها معاكسا لمنصق التاريخ والجغرافية الذي يتنافر مع إغلاق الحدود بين بلدين جارين شقيقين.

فتشبث بلاندا بفتح هذه الحدود وتصييع العلاقات، ليس إلا وفاء لأواصر الأخوة وحسن الحوار وتمسكا بحقوق الإنسان في حرية التنقل والتبادل، وكذا استجابة لعتمية الاندماج المغربي.



وفي جميع الأحوال، فإن المملكة ستظل وفية لهويتها الحضارية في الانفتاح، رصيدها في علا المصداقية التي يجتصها النموذج المغربي في ميضه الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نعر عن اعتزازنا بحصول المملكة، في سابقة رائدة من نوعها، على وضع متقدم في شراكتها بالأقاليم الأوروبية.

إن هذا النضام المتميز الذي مل فتتنا ندعو إليه ونعمل من أجله منذ سنة 2000، يشكل اعترافا بوجاهة اختياراتنا الاستراتيجية ونباعة دبلوماسيتنا ومصداقية جهودنا الإصلاحية ومنجزاتنا التنموية الكبرى التي هي من تنويه ولحزم من المؤسسات النقدية والاقتصادية العالمية.

وهو ما يقتضي مواصلة العمل الجاد، من أجل حسن استثمار شتى الفرص والآفاق التي يتيحها هذا النضام المتدرج، بما يتضمنه من تدابير ومكاسب ملموسة على الأمد المنصور، وبما يفتح من آفاق واسعة، مؤكدين حرصنا على تقوية وتوسيع شراكاتنا المتعددة شمالا وجنوبا.

شعبي العزيز،

كيفما كانت التصورات التي يعرفها التعايش الجمهوري والدولي مع قضيتنا الوطنية، فإن المغرب سيظل معولا على ذاته والتمسك بحقوقه المشروعة والتحلي باليقظة المستمرة ومواصلة التعبئة الشاملة ووحدة الجبهة الداخلية التي هي مصدر قوتنا.

ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد استعداد له التام للتفاوض الجاد بشأن الحكم الذاتي كحل نهائي للنزاع، معتبرا أن مبادرته مصروحة باستمرار على صلاوة الحوار في نضال الأمم المتحدة، واثقا من أن منسق التعقل والنضرة المستقبلية سيتغلب، لا محالة، على الأصرحات المتجلوزة وأوهام الماضي.

وإلى أن يتم علا، فإن المغرب لن يقيم مكتوف الأيدي ولن يقبل بأن يكون تقدمه الديمقراطي والتنموي رهين حسابات ومناورات الغير.

لذلك قرنا، بعون الله فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها، بإصلاق مسار جهوية متقدمة ومتدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية، مؤكدين عزمنا الراسخ على تمكين كافة ساكنتها وأبنائها من التكبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية ضمن مغرب



موحد، سواء بإقامة جهوية واسعة وملائمة، ودلاً سبقاً لإرادتنا الوصية، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح متوافق التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي من طرف المنتظم الأممي.

شعبي العزيز،

إن مشروع الجهوية، إصلاح هيكلي عميق يقتضي جهداً جماعياً لبلورته وإنضاجه، لذا، ارتأيت أن أخلصاً في شأن خارطة طريقه: أهدافاً، ومركبات، ومقاربات. فصمومنا الكبير من هذا الورش الواحد هو ترسيخ الحكماء المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المنهجية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولبلوغ هذه الأهداف، فإن هذا الإصلاح يجب أن يقوم على مركبات الوحدة والتوازن، والتضامن. فأما الوحدة، فتشمل وحدة الدولة والوطن والتراب، التي لا يمكن لأي جهوية أن تتم إلا في نطاقها. وأما التوازن، فينبغي أن يقوم على تحديد الاختصاصات الحصرية المنوطة بالدولة مع تمكين المؤسسات الجهوية من الصلاحيات الضرورية للنهوض بمهامها التنموية، في مراعاة لمستلزمات العقلنة والانسجام والتكامل. وبفضل التضامن الوطني جسر الزاوية، في الجهوية المتقدمة، إذ أن تحويل الاختصاصات للجهة يقترن بتوفير موارد مالية عامة وعامة.

كما أن نجاح الجهوية رهين باعتماد تقسيم ناجع يتوخى قيام مناطق متكاملة اقتصادياً وجغرافياً ومنسجمة اجتماعياً وثقافياً. وعلى غرار نهجنا في تدبير القضايا الكبرى للأمة، ارتأينا اعتماداً مقاربتنا الديمقراطية والتشاركية في إعدادها.

ولهذه الغاية، نعتمد، بحول الله إقامة لجنة استشارية متعددة الاختصاصات. مكونة من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة الواسعة وبعد النضج، مكلفين بإيادها باقتراح تصور عام للجهوية، في امتشاح لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها، بعد رفع الأمر إلى نضج السامي.

وإننا نعريصون على أن يتمخض التصور العام لهذا المشروع الكبير عن نقاش وطني واسع وبناء، تشارك فيه كل المؤسسات والسلطات المختصة والفعاليات التمثيلية والحزبية، الأكاديمية والجمعية المؤهلة.

ومهما وفرنا للجهوية من تقدم، فستظل بحاجة، ما لم تقترن بتعزيز مسار الاتمركن، لذا، يتعين إعلاء لافعة قوية لعمل الدولة على المستوى الترابي، خاصة في مجال إعداد تنضيم الإدارة المحلية وجعلها أكثر تناسقاً وفعالية وتقوية التأخير عن قرب.



وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة لأن ترفع إلينا السديك اقتراحات بشأن إحداث عملات وأقاليم جديدة، على أن تراعي في ذلك مستلزمات الحكامة الترابية الجيدة وخصوصيات وإمكانات بعض المناطق والمتصلبات التنموية لسكانها.

كما نهيب بالحكومة، إلى إعداد ميثاق وطني يحكم التمركز يتوخى إقامة نظام فعال لإدارة لا مركزية، يشكل قضيعة حقيقية مع المركزية المتحجرة، نظام يعتمد مقاربة ترابية ويقوم على نقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية وانتظامها في أقصاف تقنية جهوية.

كما يتعين تضمين هذا الميثاق الآليات القانونية الملائمة لحكامة ترابية تفول للولاية والعمال الصلاحيات اللازمة للنهوض بمهامهم ولا سيما ما يتعلق منها بالإشراف على فاعلة ممارسة اختصاصات أجهزة الدولة وتناسق عمل كافة المتدخلين على المستوى الترابي الإقليمي والجهوي.

وإننا ندعو الجميع إلى التحلي بروح الوصنية والمواطنة لرفع التحدي الكبير لانبثاق نموذج مغربي لجهوية متميزة، نريدها، بحكم ما تجسده من تقدم ديمقراطي وتنموي ترسيخا للحكامة الجيدة وتأهيل للإصلاح المؤسسي العميق.

وفي ذلك خير وفاء لروح والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، مبدع المسيرة الخضراء وباني صرح الدولة المغربية الحديثة، التي نحن على سبلاتها ووحدةها مؤمنون، ولتجديك هياكلها ومؤسساتها راعون، وعلى تحقيق تقدمها وتنميتها عاملون.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. ﷻ. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء
ورزازات، 18 ذو القعدة 1430 هـ الموافق 06 نونبر 2009 م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة 06 نونبر 2009 م خضابا ساميا إلى الأمة
بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:
"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم الذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة، ونحن أقوى ما نكون وفاء لقسمها، في
التشبث بالوحدة الترابية للمملكة، وثوابتها المقدسة، وسبلاتها الكاملة، في تلاحم وثيق بين العرش
والشعب، وإجماع وصنيراسخ.

كما نحتفي بهذه الملحمة التاريخية، ونحن أكثر استلهاما لروحها الخلاقية، في التصدي لتأمر النصوص على
مغربية كبرائنا، بما يقتضيه الموقف من حكمة وثبات، وحزم وإقدام، على المبادرات البناءة، لبلوغ ما
نتوخاه لأقاليمنا الجنوبية، من تنمية وتقدم ووحدة. سلاحنا الأساسي هو متانة الجبهة الداخلية، وتعزيز
التصور الديمقراطي والتنموي بإرادة سيادية وصنيّة.

ومن هنا، قررنا إضفاء روح متجددة على المسيرة، لرفع التحديات الآتية والمستقبلية لقضيتنا الوطنية،
وخلد بإصلاق منكم مندمج، قائم على توجهات خمسة:

- أولا: الحرص على أن تكون الأقاليم الصحراوية في صدارة البهوية المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها
الدائم لشؤونها المحلية؛



- ثانيا: قيام الحكومة، بجعل هذه الأقاليم نموذجا لعدم التمركز، وللحكومة الجديدة الجهلية، عبر تزويدها بأجود الأخص، وتحويلها لصلاحيات واسعة، تحت الإشراف القانوني الخاص لولاية وعمال جلالتنا؛

- ثالثا: إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، في أفق انتهاء ولايته، من خلال إعادة النضر في تركيبته وتقوية تمثيليته؛ بانفتاحه على فئب جديدة، ذات كفاءة وغيره وصنية، وتأهيل وملاءمة هيكله، وصق تسييره مع التحديات الجديدة، والرفع من فاعليته في التعبئة للدفاع عن مغربية الصحراء وتنميتها؛

- رابعا: مراجعة مجال عمل وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ونفوذها الترابي؛ وذلك بتركيز جهودها على الأقاليم الصحراوية؛ بالانكباب على إنجاز مشاريع للتنمية البشرية، وبرامج محلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية والإنصاف؛ والعمل على تيسير ظروف العودة لكل التائبين، من منيمات تندوف، وكذا استقبالهم ودعم إلماجهم؛

- خامسا: نهوض الهيئات السياسية والنقابية، والجمعية والإعلامية، والقوى المنتجة والمبدعة، بواجبها في تأخير المواهين، وترسيخ قيم الغيرة الوصنية، والمواطنة الحقة. لذا أن تفعيل هذه الاستراتيجية، لا ينحصر في عمل الدولة وأجهزتها، وإنما يقتضي تعبئة شاملة لكل الفعاليات الوصنية والجهلية.

وفي هذا الصدد، نجد الإعراب عن تنويرنا بكافة رعايانا الأوفياء بصحرائنا، من شيوخ وأعيان ومنتخبين، ومجتمع مدني، لما أبانوا عنه، على الكوام، من ولاء وتشبت متميز بمغربييتهم.

شعبي العزيز،

إن تفعيل التوجهات السياسية والتنموية، لهذه المرحلة الجديدة، لا ينبغي أن ينحصر في الجهة الداخلية، وإنما يتصلب أيضا تضاف جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية، للدفاع عن مغربية الصحراء، وعن مبادلة الحكم الذاتي، التي أشاء المنتظم الأممي بحيدتها ومصداقيتها.

لكن خصوم وحدتنا الترابية، قد أصروا على عرقلة الدينامية التفاوضية التي أصلقتها مبادرتنا على المستوى الأممي؛ بل إن تمالديهم في تصعيد مواقفهم العدائية، اتخذ شكل منحص للتآمر بأساليب الابتزاز والضغط، والأعمال الاستفزازية، والتحريف لروح الشرعية الدولية.



وإذ نؤكد تشبثنا بالمسار التفاوضي الأممي حول مبادئنا للحكم الذاتي فقد آن الأوان لمواجهة هذا التصعيد العدواني بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيره وصنية صالحة، ووضوح في المواقف، وتعمل كل واحد لمسؤوليته.

وهنا نؤكد أن التزامنا بأن يدخل المغرب دولة للحق والتصور الديمقراطي لا يوازيه إلا رفضنا للاستغلال المقيت، لما تنعم به بلادنا، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، للتأمر ضد سيادة الوطن ووحدته ومقدساته، من أي كان.

لقد حل الوقت الذي يتعين على كافة السلطات العمومية، مضاعفة جهود اليقظة والتعبئة، للتصدي بقوة القانون، لكل مساس بسيادة الوطن، والحرص في صيانة الأمن والاستقرار والنظام العام؛ الضمان الحقيقي لممارسة الحريات.

وبروح المسؤولية، نؤكد أنه لم يعد هناك مجال للغموض أو الخداع؛ فإما أن يكون المواطن مغربا، أو غير مغرب. وقد انتهت وقت ازدهار واجبة المواقف، والتلمص من الواجب، ولماقت ساعة الوضوح وتحمل الأمانة؛ فإما أن يكون الشخص وصنيا أو خائنا، إذ لا توجد منزلة وسعي بين الوصنية والخيانة. ولا مجال للتمتع بحقوق المواطنة، والتنكر لها، بالتآمر مع أعداء الوطن.

أما خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلكهم فهم يعلمون أكثر من غيرهم بأن الصحراء قضية مصيرية للشعب المغربي، الملفت حول عرشه، المؤتمر على سيادته ووحدته الوصنية والترابية.

وحينما يجعلون منها مصورا لاستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الصرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهقون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتفاقيات المغربية، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل، لرفع التحديات الأمنية والتنمية الحاسمة للمنطقة.

وإذ ننوّه بدعم أصدقائنا، لعدالة قضيتنا، فإننا نسأل بعض أوساطهم هل هناك بلد يقبل لجعل الديمقراطية وحقوق الإنسان، مكية لتأمر شرعية من الخارجين عن القانون مع الأعداء على سيادته ووحدته ومصالحه العليا؟



ومتى كانت ممارسة العرياء تبيح قريب الممتلكات العامة والخاصة التي بناها المواصنون بتضحياتهم وما غنبتهم في ذلك؟

كلا، إن كل القوانين الوصنية والمواثيق الدولية، تجمع على تجريم العنف، وتعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى.

وفي هذا الصدد، نؤكد للجميع أن المغرب، وهو بلد الحرية والانفتاح، يرفض المزايدة عليه بحقوق الإنسان، لا سيما من صرف أنضمة وجماعات قائمة على انتهاكها. بل نحاول بأساليب المكر والتضليل جعلها أصلا تجاريا، واتخاذها وسيلة للارتزاق الرخيص داخليا وخارجيا، بمقدمات الوهن، أو بالوضع اللاإنساني لإخواننا بتندوف.

فهذا الوضع المؤلم يجعل الجزائر والمنظمات الدولية، وخاصة المنكوبية السامية للاجئين، أمام مسؤولياتها، في توفير الحماية الفاعلة لهم؛ ولا سيما من خلال القيام بإحصائهم واحترام كرامتهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الصبيغ في التنقل والعوامة بحرية إلى وطنهم المغرب.

وبنفس روح التمسك بالشرعية الدولية، نجد الإعراب المنتظم الأهمي عن استعداد المغرب الدائم للتفاوض الجاد، وحرصه على تيسير مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في مواصلة جهود سلفه، لإيجاد حل سياسي توافقي وواقعي ونهائي على أساس مقترح الحكم الذاتي وفي نضاق سيادة المملكة ووحدةها الوصنية والترايبية.

شعبي العزيز،

إننا إذ نستحضر، في هذه المناسبة التاريخية، بكل خشوع وإكبار، الأرواح الصاهرة لكل من مدع المسيرة النضراء، والدنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللشهداء الأبرار للوحدة الترايبية، فإن خير وفاء لذكراهم الفاعلة، هو تأكيد العهد الوثيق بعدم المسالومة أو التفريط ولو في حبة رمل من كبرائنا، لأنها قضية وجود، لا مسألة حدود.

كما نجد الإشادة بما تتحلى به القوات العسكرية والدركية والأمنية والمسلحة، والإدارة الترايبية، من يقظة وتعبئة، في صيانة أمن الوطن وحوزته.



وإننا لواثقون من كسب معركة النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، مهما حال الزمن، لأننا أصحاب حق ومشروعية تاريخية وقانونية، ولإيمان المغاربة جميعها بأنها قضيتهم العادلة والمقدسة.

وستجدني، شعبي العزيز، في صليعة المدافعين عن سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية، في وفاء للبيعة المتباعدة والالتزام الدستوري وإيمان قوي بخصمية النصر مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلْيَنْصِرِ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

بمناسبة الذكرى 35 للمسيرة الخضراء

ميكلت، 28 ذو القعدة 1431هـ الموافق 06 نونبر 2010م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم السبت 06 نونبر 2010م خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المكففة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فتعفي اليوم، بالذكرى الخامسة والثلاثين للمسيرة الخضراء المكففة، في التزام راسخ بإضفاء دينامية متجددة عليها، وغالا من خلال مبادرات تشاركية مقدامة، تجسدها مسيرات تنمية وإيمقراطية وحكوية، متواصلة.

وفي صليعتها مبادرة الحكم الذاتي التي حققت قولا حاسما، حيث تجاوزت مرحلة الإجماع الوطني والحكم الأممي والدولي لتصبح منه تجاوز واسع، وشعلة أمل في قلب منيمت تنكوف.

كما أحدثت قصبة مع المقاربات، التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتصديق، وأصلقت مساراً إيجابيا وواقعيا للتفاوض الأممي.

وبفكر ما تميز موقف بلادنا بالوضوح، وانتهاج الحوار والتخلي بالواقعية، تملأ خصوم وحدتنا الترابية في التملص من مسؤولياتهم وفي مناوراتهم المعالمة للدينامية الاخلاقية، التي أصلقتها مبادرة الحكم الذاتي.



لذا يتعين على المجموعة الدولية أن تتخذ، بشكل واضح وصريح، المسؤولين عن عرقلة المسار التفاوضي وهم خصوم المغرب، الذين يصرون على الجمود والتعنت والانقسام، بكل الدينامية والحوار والوثام. لقد ولوا زمن التملص من المسؤولية، وهاقت ساعة الحقيقة، لتكشف للمجتمع الدولي ما يتعرض له أبناؤنا في مخيمات تندوف، من قمع وترهيب، وإهانة وتعذيب، وأخيرا في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وأمام هذا الوضع المأساوي فإن رعايانا الأوفياء بالمخيمات، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، ما فتئوا يعبرون عن معارضتهم الشجاعة والمتصاعدة للقهر والاستبداد. وهو ما تجسده، رغم كل قيود العصر الخائف، عودتهم المكثفة إلى وطنهم المغرب، في تجارب تلقائي مع مبادرة الحكم الذاتي، ومشروع البهوية المتقدمة.

وإننا نسترحي انتباه المجموعة الدولية، والهيئات الحقوقية، إلى أنه من غير المقبول ولا من الإنصاف، التعامل باللامبالاة أو الحسابات، مع استمرار هذا الوضع، الغريب قانونيا، والمأساوي إنسانيا، والمرفوض سياسيا.

كما ندعوها لتحمل مسؤوليتها بوضع حد لتمادي الجزائر في خرق المواثيق الدولية الإنسانية. ضمن حالة شاذة لا مثيل لها، ولا سيما برفضها السماح للمفوضية العليا للاجئين، بإحصاء سكان المخيمات وحمايتهم.

وهنا نؤكد أننا لن نتخلى أبدا عن رعايانا الأوفياء بمخيمات تندوف، وأينما كانوا. ولن ندخر جهدا لتمكينهم من حقوقهم الأساسية، في حرية التعبير والتنقل، والعودة إلى وطنهم الأم.

وإننا نعبر عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تنعم به بلادنا من حريات، لمحاولة النيل من وحدتها الترابية، نؤكد أننا لن نسمح، لأي كان، بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا.

إن المغرب، الذي يمارس سيادته على كامل ترابه، ويلتزم بمسؤولياته القانونية الدولية، دون أي غموض أو التباس، ليستنكر الترويج الكاذب، لوجود ما يسمى بالمناقص "الخاضعة للمراقبة"، شرق الخط الدفاعي الذي يعرف الجميع بصيغته السلمية، والغاية الحكيمة من وراءه.

ولن نسمح لبلادنا بأي خرق أو تعديل، أو تشكيك في مغربية هذه المناقص أو محاولات استفزازية لفرض الأمر الواقع، أو تغيير الوضع القائم.



والتزاما منه بالشرعية الوطنية والدولية، فإن المغرب، سيواصل التعاون الصالح مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوثه الشخصي من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، على أساس مبدأ الحكم الذاتي.

شعبي العزيز،

مهما كانت التصورات الإيجابية لقضيتنا الوطنية، فإن مواكبة تحولاتها، وكسب معاركها، ورفع قدراتها، رهين بمواصلة تفعيل مسار الاستراتيجية المتقدمة، التي أعلننا عنها، في خضاب المسيرة السابقة.

- أولها: الجهوية المتقدمة، التي أضلقنا ورشها والتي ستكون الأقاليم الصحراوية في صدارة إقامتها، بما تنصوي عليه من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي وتعزيز حقوق الإنسان، بآليات جهوية ومعلية، وبما تقتضيه من جعلها في صليعة اللاتمرکز.

- ثانيا: إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، حيث سنتولى، قريبا إن شاء الله إصدار نصهير شريف للمجلس الجديد. وسيتم تنصيبه، على أساس الإصلاحات الجوهرية التالية:

* ديمقراطية تركيبته: بجعلها منبثقة ومنحصرة في الهيئات والشيوخ والشخصيات ذات الصلة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، ولا سيما منها المجتمع المدني المحلي، الحقوقي والشبابي والنسوي وكذا القوى المنتجة، وممثلي العائدين إلى الوطن، والمقيمين بالخارج.

* اعتماد حكمة جيدة، من شأنها ضمان عقلنة هيكل وصرق تسيير المجلس.

* توسيع صلاحياته لتشمل على وجه الخصوص، المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوطنية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء المغربية.

- أما المحور الثالث، المتعلق بإعادة هيكلة وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، فقد اتخذنا بشأنها قرارات:

* ويهم الأول تحديد نفوذها الترابي في ناحية الساقية الحمراء والي الذهب، وتركيز مهامها على إنجاز مشاريع التنمية البشرية، وبرامج معلية موفرة لفرص الشغل للشباب، ومعززة للعدالة الاجتماعية، وتيسير ظروف استقبال ودعم الملاج العائدين.



* أما القرار الثاني فيتعلق بإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى التابعة حالياً لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، وأقاليم أخرى بهذه المنصفة، لمواصلة النهوض بتنميتها؛ اعتباراً لما لها من مكانة أثيرة لدى جلالتنا؛ داعين الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتنفيذ هذا القرار.

- وفيما ينصر معاً لهذه الاستراتيجية، المتعلقة بوجوب مواصلة التعبئة الشعبية ودعم الجهود الدؤوبة للديبلوماسية الرسمية، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيزها بمبادرات موازية مقدامة، برلمانية وحزبية، وحقوقية وجمعية وإعلامية، للدفاع عن عدالة قضيتنا.

أوفياء في غلا لروح مبدع المسيرة الخضر، والذنا المنعم جلالته الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولقسمها الخالد؛ مترحمين على أرواح شهداء الوحدة الترابية؛ منوهين بالساشرين عليها من قوات عسكرية، وسلطات أمنية وترابية؛ سائلين الله تعالى أن يكلل مسيراتنا بالسكاه والتوفيق، في سبيل وحدة الوطن، وكرامة المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء
الرباط، 09 غو الحجة 1432هـ الموافق 06 نونبر 2011م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأحد 09 غو الحجة 1432هـ الموافق 06 نونبر 2011م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم الذكرى السادسة والثلاثين للمسيرة الخضراء، في سياق وصفي مصبوع بتدشين بلادنا لعهد دستوري جديد يرسخ روحها الوحداوية ويعزز نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز. وانطلاقا من الإصلاحات العميقة التي أقدم عليها المغرب، وقدرته على التفاعل الإيجابي مع التحولات، فإننا اليوم أكثر ثقة وعزما على مواصلة هذه المسيرة المتجددة، لتوصيك الوحدة الترابية وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، والحكمة الجيدة بكل جهات المملكة. وتأتي في مقدمتها أقاليمنا الصحراوية وأبنائها الأوفياء الذين خصهم الدستور بمكاسب ديمقراطية متقدمة، ولا سيما حينما كرس الإنسانية كأحد مقومات الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وألصق بالدولة مسؤولية صيانتها وتنميتها، وجعل من الهوية المتقدمة نهجا يمكن هذه الأقاليم من حكمة جيدة.

وهنا نؤكد أن الصحراء المغربية ستكون نموذجا للجغوية الموسعة، بما تنصوي عليه من انتخاب ديمقراطي لهيئاتها ومن تمويل واسع للسلطات والإمكانات من المركز إلى الجهات، وكذا من آليات التضامن الجهوي والوطني والتأهيل الاجتماعي والتنمية البشرية.



أما على الصعيد الحقوقى، فإنه علاوة على ما جاء به الدستور من ميثاق متقدم ومؤسسات متكاملة لضمان حقوق الإنسان وكرامته وحرياته، بسائر أرجاء الوطن، فقد تم إحداث آليات حقوقية جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك أقاليمنا الصحراوية.

وقد مكن هذا التحول الديمقراطي الكبير الذي أنجزه المغرب، في خضم متغيرات جهوية غير مسبقة من تعزيز موقف بلادنا ومصادقية مبادئها للحكم الذاتي.

وفي هذا الصدد، فإن التزام المغرب بتنفيذ توجهاته السياسية في كل أبعادها لا يوازيه إلا عزمه على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وكل الأكراف المعنية للمضي قدما في مسار المفاوضات وفق المقاربات الأخلاقية التي يحرصها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، وعلى أساس مبادئنا للحكم الذاتي.

كما نؤكد حرص بلادنا على التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، للتوصل إلى حل سياسي نهائي متوافق عليه لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، في إطار الوحدة الوطنية والترايبية للمملكة.

وإن إشراك الممثلين الحقيقيين لسكان أقاليمنا الجنوبية، ضمن دينامية جامعة لكفيل بوضع حد نهائي لمزاعم الذين ينصبون أنفسهم ممثلين حصريين لساكنة المنصقة، في محاولة يائسة منهم لإخفاء غياب أي سند قانوني، أو دعم شعبي، أو شرعية ديمقراطية، لتمثيلهم للساكنة الصحراوية.

وإن إنجاح هذه الدينامية من شأنه أن يمكن إخواننا في منيمات تندوف، من التمتع بنفس الحقوق والفرص والافاق المفتوحة أمام إخوانهم في أقاليمنا الجنوبية، ضمن مغرب موحد ديمقراطي وتنموي للجهات، مختص لكل أبنائه.

وبقدر ما يحرص المغرب، بكل صدق وتوجه نحو المستقبل، على تفعيل هذه الدينامية البناءة، فإن مواصينا في منيمات تندوف، ما يزالون يعانون، في منصقة معزولة ومغلقة، أبشع أساليب الحرمان والقمع والإهانة، في تنكر لكراماتهم وحقوقهم الأساسية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نجد رفضنا لهذا الوضع غير الإنساني المهيمن، وللمناورات السياسية الدنيئة، لخصوم وحدتنا الترابية الذين يتجاهلون، بشكل مافر، كل النداءات الدولية، بما فيها دعوات مجلس الأمن الدولي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لإجراء إحصاء يضمن الحق الإنساني والصيغري لإخواننا بتنكوف، في الحماية القانونية وتمكينهم من كافة حقوقهم.



لقد آن الأوان ليتحمل كل طرف مسؤوليته، فبدل الخضوع لنزوعات الجموع والتجزئة والانفصال، بتعير انشاء قرارات اندماجية وتكاملية ومستقبلية شائعة. كما يجدر استثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنصقة العربية والمغربية، والتي كان المغرب سباقا لتفهم التطلعات الديمقراطية المشروعة لشعوبها والتضامن معها، وإلا في حصر على استقرار بلدانها، وعلى وحدتها الوحدانية والترايبية. وعلى هذا الأساس فإن المغرب يؤكد استعداد له، سواء على الصعيد الثنائي، وخاصة مع الجزائر الشقيقة، في إكهار الدينامية البناءة العالية، أو على المستوى الجهوي للتجسيد الجماعي لتطلعات الأجيال الحاضرة والصاعدة، إلى انبثاق نظام مغربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور والتكامل والتضامن والتنمية. نظام مغربي جديد يشكل بكوله الخمس، محركا حقيقيا للوحدة العربية، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو-متوسمي وفي الاستقرار والأمن في منصقة الساحل والصحراء، والاندماج الإفريقي.

شعبي العزيز،

يأتي تخليدنا هذه السنة لذكرى المسيرة الخضراء، قبل بضعة أيام من انطلاق حملة انتخابات مجلس النواب المقبل التي تستمد أهميتها، ليس فقط من كونها الأولى من نوعها في ظل الدستور الجديد، وإنما أيضا باعتبارها الصل الأساسي لتفعيله الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق فإن على جميع الفاعلين في العملية الانتخابية، أحزابا مؤصرة، وسلطات منصمة، وهيئات جمعوية فاعلة، ووسائل إعلام مهنية، وناخبين مسؤولين، الارتقاء إلى مستوى ما يقتضيه العهد الدستوري الجديد، من أمانة وصدقية، ومواطنة ملتزمة، لكي تكون المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بمصداقيتها وفعاليتها، قاصرة للديمقراطية والتنمية، جديرة بالثقة الشعبية، ومعلقة للمصلحة مع المواطنة.

وتظل التعبئة الوحدانية الشاملة، عملا رفيع التحدي الكبير، لإنجاح انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية، على أساس برامج مجتمعية واضحة وخلاقة، تستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنة.

انتخابات تفرز أغلبية حكومية، تتحمل بكل شجاعة وانسجام وإقدام والتزام، مسؤولية تكبير الشأن العام، وقاسم عليه من حصر معارضة بناءة، بقوتها الاقتراحية. معارضة برلمانية لها مكانتها الدستورية



والفعالية وليس مجرد أقلية مهمشة أو مقصية لا تأثير لها، تنتصر نهاية الولاية النيابية لتعرض برئاسها البكيد.

غايتنا المثلى بناء دولة المؤسسات الحقبة التريكون جميع الفاعلين فيها ملتزمين بالدستور والقانون والتفاني في خدمة تنمية وتقدم الوطن والمواهبين، بعيدا عن تسخير المؤسسات الصورية لخدمة أغراض ذاتية أو فتوية ضيقة.

وإلى نبدا وفاءنا للقسم الخالد للمسييرة الخضراء، فإننا نترحم على روح مبدع هذه الملحمة التاريخية، والذنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات عكراه، وعلى أرواح شهداء الوحدة الترابية الأبرار.

كما نعبر عن إشادتنا بكافة مكونات قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية وبتجندهم الدائم للحفاظ على أمنها واستقرارها، وتغانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن.

وختاما، يسرنا أن نبارك لحا، شعبي العزيز، عيد الأضربا يرمز إليه من قيم روحية واجتماعية للتضحية والتضامن، سائلين الله تعالى ببركات الوقوف بعرفات، أن يوفقنا جميعا لتحقيق ما نتوخاه لوطننا العزيز من موصول الصمائية والاستقرار والمزيد من التقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الـ 37 للمسيرة الخضراء المضفرة
الرباط، 21 غو الحجة 1433هـ الموافق 06 نونبر 2012م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الثلاثاء 21 غو الحجة 1433هـ الموافق 06 نونبر 2012م، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:
"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم، بكل اعتزاز، الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة، ليس فقط لكونها ملحمة وهنية، جسدت السلوك الحضاري للمغرب في استرجاع كبرائه، وإنما باعتبارها أيضا إنجازا تاريخيا بامتياز، لم نفتأ نستلهم منه قيم الوهنية والتلاحم الوثيق بين العرش والشعب، والإجماع الراسخ حول ثوابت الأمة ومقدساتها.

ووفاء بالقسم الخالد للمسيرة، نواصل بكل ثقة وعزم، مسارها المتجدد على درب توكيد نموذجنا الوهني، الذي ارتضاه المغاربة جميعا.

لقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تحقيق مكاسب هامة، بفضل ما أقدمنا عليه، بإرادة خالصة ووعي ومسؤولية، من إصلاحات جوهرية سياسية ومؤسسية عميقة، وما أجزأنا من أورش تنمية هيكلية، ومبادرات صمومة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمان العيش الحر الكريم لمواطنينا، في تجاوب عميق مع التطلعات المشروعة لشعبنا الوفي.



وذلكم هو التوجه القويم الذي أجمع عليه الشعب المغربي، من خلال انخراطه الواسع في المسار الإصلاحى، الذي نقوده، مؤكداً ثقته الكبيرة في مؤسساته الوصنية، وتوجهاته الاستراتيجية. وهو ما تجلّى في مختلف الإصلاحات العميقة، والمنجزات الكبرى التي راكمتها بلادنا، ومن بينها تكريس التداول الديمقراطي بين الأغلبية والمعارضة، الذي عرفه المغرب منذ سنة 1997، وألّا في إصرار ممارسة سياسية صبيعية، وفي سياق حركية دائمة، وتوجه مستقبلي واضح الرؤية، سواء بالنسبة للمواكبين، أو لشركاء بلادنا، دولاً ومجموعات.

وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الفاعلين والمسؤولين في مختلف المؤسسات، ليكونوا في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقهم فعلاً، وعلى السلكتين التنفيذية والقضائية، فإننا ندعو جميع الهيئات المنتخبة، بمختلف مستوياتها، إلى الالتزام الدائم بالمفهوم الجديد للسلطة، بكل أبعادها.

فالمنتخب يجب أن يكون في خدمة المواطن، وأن يرقى إلى مستوى الثقة التي وضعها فيه، بعيداً عن أي اعتبارات شخصية أو فئوية ضيقة.

شعبي العزيز،

لقد شكلت المبادأة الوجيعة بتحويل الصحراء المغربية حكماً ذاتياً، في إطار سيادة المملكة ووحدةها الوصنية والترايبية، منعصفاً هاماً في مسار التسوية النهائية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، تقديراً لانسجامها مع الشرعية الدولية، ولما تتيحه لجميع أهالي المنصقة من تكبير واسع لشؤونهم العملية، واحترام خصوصياتهم الثقافية.

غير أن الدينامية التي ألهقتها هذه المبادأة المقدامة، من خلال مسار جديد للمفاوضات، لم تقض بعد الآن، إلى التوصل إلى الحل السياسي التوافقي والنهائي المنشود، بفعل غياب الإرادة الصادقة لدى الأطراف الأخرى، وتماخيا في خصة العرقلة والمنورة.

وعلى الرغم من هذه المحاولات اليبائسة، فإن المغرب يؤكد حرصه القوي على الدفع قدماً بهذا المسار، على أساس ثوابت المفاوضات وأهدافها، كما حددت في مجلس الأمن، وأكدته لنا معالي السيد بن كرمون، الأمين العام للأمم المتحدة.



ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد على ضرورة الالتزام بمعايير البحث عن التسوية، وخاصة التحلي بالواقعية وروح التوافق الإيجابي، وهو ما تجسده المبادأة المغربية للحكم الذاتي، التي تخص بال دعم المتزايد للمجتمع الدولي.

ونو التأكيد بالموقف الواضح، الذي عبر عنه مؤخرا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشدد على أنه من مهام الأمم المتحدة، بموازاة مع مواصلة المسار التفاوضي، التشجيع على تطوير العلاقات المغربية الجزائرية، التي ما فتى المغرب يدعو إلى تصييعها، بما فيها فتح الحدود، وإلّا في تجاوز مع عداء من الدول والمنظمات الدولية.

وبموازاة إلّا، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية للانفراج القوى لوضع حد للمأساة، التي يعيشها أبناءنا في تندوف داخل التراب الجزائري، حيث يسود القمع والفقر واليأس والحرمان بأبشع قبياتته، في خرق مافر لأبسط حقوق الإنسان.

لذا، نجد نداءنا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام، بحكم مسؤولياتها في مجال الحماية، والالتزامات الدولية للجزائر، باعتبارها بلد الاستقبال، بتسجيل وإحصاء سكان المخيمات، تصييقا لقرارات مجلس الأمن لستين 2011 و 2012.

شعبي العزيز،

إن النضال المغربي الجديد، الذي أعونا إليه في السنة الماضية، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة، يتعين ترجمتها إلى واقع حقيقي وملمو، لبناء البيت المغربي المشترك.

وهو ما يعتم على الدول المغربية الخمس، الالتزام بالقصيدة مع منصف الجموع، الذي يره مستقبل الأقاليم المغربية، بل ويجعل منه المشروع الاندماجي الجهوي الأقل تقدما بقرتنا الإفريقية.

وإلّا ما يفرض العمل، بصق وحسن نية، لبلورة آليات للتضامن والتكامل والاندماج، كفيلة بالاستجابة لتطلعات شعوبنا الشقيقة، بما يعبر صقاتها، ويتيح استثمار مؤهلاتها المشتركة، وحرية تنقل الأشخاص والمنتجات والخدمات ورؤوس الأموال، وتحقيق النمو وخلق الثروات، وكذا ضمان الأمن الجماعي.



وسيوصل المغرب تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي، رغم تلاميذ البعض في التشبث بموقف متجاوز، يستند على أصروحات عقيمة وغير قابلة للتصديق، في تجاهل وتناقض مع التصورات الموضوعية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب، من منطلق إيمانه القوي بمعدالة قضيته، وصواب توجهاته، ووعيه الكامل بواجبه تجاه سكان صحرائه، لن يسمح، في كل الظروف والأحوال، بأن يكون مصير صحرائه رهين حسابات الأصراف الأخرى، ومناوراتهم الفاشلة. لذلك سنواصل مسيرات التنمية والتحديث في صحرائنا، بمزيد من العزم والجدد الكؤوب.

كما نؤكد التزامنا بتنفيذ الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم المحلية، ومساهمتهم في التنمية البشرية المنهجية والمستدامة، ولما توفره من أجواء تعبوية، تقوم على حركية مجتمعية واعدة، تفرز نخبا جديدا، لاسيما من النساء والشباب، في إطار تداول الديمقراطية مفتوح على السلطنة.

وفي نفس السياق، نؤكد الإشادة بأهمية الأوراش التنموية المتعددة، التي تم إطلاقها لفائدة سكان المنصقة، في مختلف المجالات، مؤكداً على ضرورة تعزيزها، وإضفاء دينامية جديدة عليها، على أساس الآفاق الصموحة التي تفتحها المشاريع الهيكلية، التي هي في صلب الإنجاز، أو قيد البرمجة أو التقييم.

ولهذه الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوط، يصبغ على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنصقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية صمفرة للنمو وخلق الثروات، ومدة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الصموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من كفاءات واختصاصات، وتركيبية تعمدية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعدادها، وإدراؤها ومقاربة تشاركية، تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوصنية.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نواصل عملنا الكؤوب، في سبيل تحقيق المزيد من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأقاليمنا الجنوبية، إنما نؤكد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، في التشبث بالوحدة الترابية

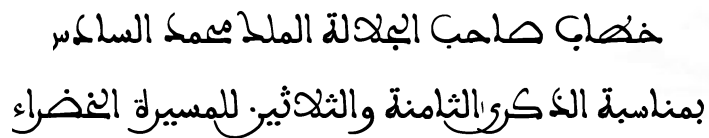


للمملكة، وبسيادتها الكاملة، وثوابتها المقدسة، ومواصلة الإسقام في بناء مغرب الوحدة والتقدم والرخاء.

وفي غلا خير وفاء لروح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوحدة الترابية.

ونغتنم هذه الذكرى الخالدة، للتنويه بقواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، وخاصة المراقبين منهم بأقاليمنا الصحراوية، وكذا بتجندهم الدائم، للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وتغاييهم في الدفاع عن حوزته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



02 مصر 1435هـ الموافق 06 نوفمبر 2013م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأربعاء 02 محرم 1435هـ الموافق 06 نونبر 2013م،
خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة.

وفي ما يلي نص المصباح الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فحتفل اليوم بالذكر الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، ونحن أكثر عزمًا على مواصلة مساهمة المجتمع،
بنفس روح الوصية الصادقة والتعبئة الجماعية، لصيانة الوحدة الترابية والنهوض بالتنمية الشاملة.

وإذا كانت المسيرة انضواء قد مكنت من استرجاع أقاليمنا الجنوبية، فإن المسيرات التي نقودها، تهدف إلى ترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، والمضي قدماً في النعوض بالجميل الجديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. غايتنا تكريم المواهب المغربية وتمكينه من مقومات المواطنة الكاملة.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا على مجموعة من الإصلاحات العميقة والأوراش الكبرى، وفق منظور متدرج، يراعي الخصوصيات الوطنية، بعيداً عن الشعارات الفارغة، الموجهة للاستهلاك الإعلامي وعن ركوب الأفعال المتسرفة، على التصورات والأحداث الوطنية والدولية.

غير أن بعض الجهات والأشخاص يستغلون فضاء الحرية والانفتاح الذي ينعم به المغرب لأغراض باهضة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية.



وإن المغرب، بقدر ما يحرص على التعاون والتفاعل الإيجابي مع المنظمات الحقوقية الدولية، التي تتحلوا بالموضوعية في التعامل مع قضاياها، ويتقبل بكل مسؤولية، النقد البناء، فإنه يرفض أن تتخذ بعض المنظمات، في تقارير جافزة، بعض التصرفات المعزولة، غريزة لمحاولة الإساءة لصورتها وتبخيس مكانتها الحقوقية والتنموية.

فهناك مثلاً من يصدقون، ضلماً وعدواناً، أي شخص يدعي أنه تم المس بحدود حقوقه، أو أنه تعرض للتعذيب، ولا يأخذون بعين الاعتبار أحكام العدالة، بل، وما يقوم به المغرب على أرض الواقع.

فهل يعقل أن يهتم المغرب حقوق الإنسان في شماله، ويتركها في جنوبه؟

فكل الدول ترفض أن تتعرض لأعمال تمس بالأمن والاستقرار؛ لأن حقوق الإنسان تتنافى مع العنف والشغب، وترهيب المواكيز. ولأن ممارسة الحريات، لا يمكن أن تتم إلا في إطار الالتزام بالقانون.

وإذا كانت معظم المواقف الدولية تنصف بالموضوعية والواقعية، فإن ما يبعث على الأسف، أن بعض الدول تتبنى، أحياناً، نفس المنطق، في تجاهل مفوض، لما حققته بلادنا من منجزات، وخاصة في مجال الحقوق والحريات.

فهذا الغالب والغموض في المواقف، يجعل صرح السؤال مشروعاً: هل هناك أزمة ثقة بين المغرب وبعض مراكز القرار لدى شركائه الاستراتيجيين، بخصوص قضية حقوق الإنسان بأفريقيا الجنوبية؟ بل إن مجرد وضع هذا السؤال يوضح أن هناك شيئاً غير صحيح في هذه المسألة.

شعبي العزيز،

إنني لا أريد أن أخلط في الجوانب القانونية والسياسية لقضية وحدتنا الترابية، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي سبق لي أن تكلمت عدة مرات بشأنها. ولكني سأوضح لآ الأسباب وراء بعض المواقف المعادية للمغرب.

إن بعض الدول تكتفي بتكليف موظفين بمتابعة الأوضاع في المغرب. غير أن من بينهم من لهم توجهات معادية لبلادنا، أو متأثرون بأصروحات الخصوم. وهم الذين يشرفون أحياناً، مع الأسف، على إعداد الملفات والتقارير المغلوطة التي على أساسها يتخذ المسؤولون بعض مواقفهم.



هكذا كلام أقوله له، شعبي العزيز، لأول مرة، ولكني أقوله دائماً، وبصفة خاصة لمسؤولي الدول الكبرى، وللأميين العالم لمنظمة الأمر المتحدة ومساعدته.

غير أن السبب الرئيسي في هذا التعامل غير المنصف مع المغرب، يرجع، بالأساس، لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع، في محاولة لشراء أصوات ومواقف بعض المنظمات المعادية لبلائنا، وغالباً في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق، لا تعنيه هذه المسألة، بل إنها تقف عائقاً أمام الاندماج المغربي.

فشعبنا الذي يتميز بإجماعه الراسخ حول وحدته الترابية، ويتجند له الجماعي للتضحية في سبيلها. فالصحراء قضية كل المغاربة دون استثناء، وأمانة في أعناقنا جميعاً.

كما أن المغرب ليست له، ولله الحمد، أي عقدة في التعامل الإيجابي مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، أينما كانوا.

وفي هذا الصدد، فقد أقدمنا بإرادتنا الخاصة، على إحداث مؤسسات وصنية وآليات جهوية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، مشغول لها بالاستقلال والمصداقية، وغالباً وفق المعايير الدولية، فضلاً عن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، والهيئات الجمعوية، ووسائل الإعلام.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خاصة من طرف من ينتهكون حقوق الإنسان، بصريقة ممنهجة. ومن يريد المزايدة على المغرب، فعليه أن يهرب إلى تندوف، ويتابع ما تشهده عدداً من المناطق العالورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان.

ورغم المحاولات البائسة لخصوم المغرب للمر بسمعته وسيادته، فإننا سنواصل التعاون مع الأميين العالم للأمم المتحدة، ومع مبعوثه الشخصي، ومع الدول الصديقة، من أجل إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في إطار مبادئنا للحكم الذاتي، المشغول لها بالمجدية والمصداقية وبروح الواقعية.

كما لن نرهن مستقبل أقاليمنا الجنوبية بتصورات قضية الصحراء، على المستوى الأممي، بل سنواصل النهوض بالتنمية الشاملة وبروحها.

شعبي العزيز،

لا ينبغي على أحد أن المغرب بكل مبعوثات جبارة في سبيل تنمية أقاليمه الجنوبية. ففي إطار التضامن الوطني، فإن جزءاً مهماً من خيرات وثروات المناطق الوسطى والشمالية للمغرب، يتوجه لتلبية حاجيات مواطنينا



في الجنوب، وغلا عكس ما يروج له خصوم المغرب، من استغلال لثروات الصحراء. وهو ما تؤكد جميع المؤشرات والمعضيات الاقتصادية الخاصة بالمنطقة.

وتعزينا لهذا المسار، فإننا حريصون على استكمال بلورة وتفعيل النموذج التنموي الجهوي لأقاليمنا الجنوبية الذي رفعه إلنا نحن السامي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن الأمر لا يتعلق بمجرد اقتراح حلول ترقية لخرافية صارة، أو مشاريع معزولة لا رابطة بينها، وإنما بمنظور تنموي متكامل، يركز على تحليل موضوعي لواقع الحال بأقاليمنا الجنوبية، ويهدف للتأسيس لسياسة مندمجة، على المدى البعيد، في مختلف المجالات.

إننا نريده نموذجا متعدد الأبعاد، عماله الالتزام بقيم العمل والاجتهاد والاستحقاق وتكافؤ الفرص، نموذجا متوجها نحو المستقبل، يحتل فيه المرأة والشباب مكانة خاصة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يركز هذا النموذج على مشاريع استثمارية كبرى، كفيلة بتحفيز النمو الاقتصادي، وإنتاج الثروات وفرص الشغل، وتشجيع الاتصال الاجتماعي والتضامني، وغلا ضمن تنمية مستدامة، تراعي الحفاظ على البيئة، وصيانة حقوق الأجيال الصاعدة، وخاصة من خلال التركيز على الصلقات المتجددة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإنه يقوم على سياسة جديدة، عمالها التضامن والإنصاف، وصيانة كرامة الفئات العشة، والنهوض بالتنمية البشرية، وتوكيد التماسك الاجتماعي.

وفي ما يخص الجانب الثقافي، فإن هذا النموذج يتوخى النهوض بالثقافات والخصوصيات المحلية، وغلا تجسيدا للمكانة الدستورية للثقافة العسانية، كأحد مكونات الهوية المغربية الموحدة، ولا سيما من خلال إعمالها في البرامج الحراسية، وتثمين التراث المعماري، وتشجيع الإبداع الفني بالمنطقة.

وحرصا منا على ضمان شروط النجاح لهذا النموذج الصموج، القائم على الإبداع وروح التشاكر، فإنه سيتم تزويده بآليات ناجعة للحكمة المسؤولة، فضلا عن كونه يندرج في إطار الجهوية المتقدمة التي نقول اختصاصات واسعة للمجالس المنتخبة.

ويصل هذا الأسمى، جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء للتنمية المندمجة، والعيش الكريم لأبنائها، وتعزير بعدها الجيو-استراتيجي، كقصب جهوي للربح والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

شعبي العزيز،

لقد ضلّت أقاليمنا الجنوبية، عبر التاريخ، تشكل العمق الإفريقي للمغرب، لما تجسده من روابط جغرافية وإنسانية وثقافية وتجارية عريقة، بين بلادنا وحول إفريقيا جنوب الصحراء.

ووفاء لانتمائه الإفريقي فقد حرص المغرب، منذ استقلاله، على التعاون المثمر والتضامن الفعال مع هذه الدول، والمساهمة في تحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والاستقرار.

ورغم أن المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، ليس عضوا بالاتحاد الإفريقي فإنه يعمل على تعزيز وتنويع علاقاته الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع دول القارة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار الهيئات والتجمعات الجهوية.

وعلى الصعيد الجهوي والدولي فإن بلدنا يعمل جاهدا على نصرة قضايا القارة الإفريقية، وخاصة التنمية منها.

وحرصا على إضفاء دينامية متجددة على هذه العلاقات، ما فتئنا نعمل سويا، مع أشقائنا قارة هذه الدول، لما يجمعنا بهم من أواصر عميقة من الأخوة والصبة والتفاهم على أعصائها صاحبها إنسانيا، والارتقاء بها إلى مشاركات تضامنية مثمرة.

وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعلماء من الدول الإفريقية الشقيقة، بما نعمله من مشاريع تنمية ملموسة، تعكس الأولوية للتنمية البشرية، وتوفير البنيات التحتية، وكذا توصيد الروابط الدينية والروحية التي تجمع، على الدوام، شعوبها الشقيقة بالمغرب، وبشخصنا، أمير المؤمنين.

كما أننا نضع التجربة المغربية رهف إشارة أشقائنا الأفارقة، في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع العرض على تبادل الخبرات، وإشراك القطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة لتعزيز سبل التنسيق والتعاون مع هذه الدول الشقيقة، في مختلف المجالات، وخاصة من أجل عقد اتفاقيات للتبادل الحر معها، في أفق تحقيق اندماج اقتصادي جهوي.

وبموازاة ذلك، فإن بلادنا لم تتركز جهدا في سبيل إرساء السلم والاستقرار، بمختلف مناصق القارة، والمساهمة في حل النزاعات بالصق السلمية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، برعاية الأمم المتحدة.



كما أن المغرب ما فتئ يؤكد على ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية التي تعرفها منصفة الساحل والصحراء، التي أضحت فضاء لجماعات التصرف والإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار في البشر والسلاح، بما لها من تداعيات وخيمة على تنمية واستقرار المنصفة.

وما دعمنا لجمهورية مالي الشقيقة، في مواجهتها لعصابات التصرف والإرهاب، وحضورنا شخصيا في مراسم تنصيب رئيسها الجديد إلا تعبير عن التزامنا الصالح بنصرة قضايا السلم والشرعية بدول القارة.

شعبي العزيز،

إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي، في العمق، روابط إنسانية وروحية عريقة.

واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل مصحة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة. وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. ونجسيدا للاهتمام الخاص الذي توليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزارتي قضايا الهجرة.

ومما يكرس صداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجارب الواسع الذي لقيته هذه المبادلة من الأكراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوروبي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا السنة، مبادرة "التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية". وهي مبادرة تقوم على منخو إفريقيا مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابك الوثيق بين الهجرة والتنمية.



ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي والأفراد القوي في معالجة هذه الصاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا.

شعبي العزيز،

إن تعزيز انفتاح المغرب على محيطه الإفريقي ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، والنهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، تعد خير وفاء للقسم الغالي للمسيرة الغضراء، وللروح الصاهرة لقائكم، والدنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنوجه تحية تقدير وتنويه لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تبندهم الدائم وتغانيهم في الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ التَّاسِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخُضْرَاءِ

12 مَهِرَ 1436 هـ الْمَوْافِقُ 06 نَوْنِبَرِ 2014 م

وَجِهَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ 06 نَوْنِبَرِ 2014، خُصَّابًا سَامِيًا
إِلَى الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ 39 لِلْمَسِيرَةِ الْخُضْرَاءِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ:

" الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزُ،

فَلَمَّا يَوْمَ، بِبَالِغِ الْإِعْتِرَازِ، الذِّكْرِ التَّاسِعَةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخُضْرَاءِ. وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَا
عَرَفْتَهُ أَقَالِيمُنَا الْجَنُوبِيَّةُ مِنْ تَصَوُّرٍ وَمَا كُصِّعَ مَسَارُهَا مِنْ شَوَائِبٍ، وَمَا تَوَاجَهَتْ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ دَاخِلِيَّةٍ
وْخَارِجِيَّةٍ.

لَقَدْ عَرَفْتَ هَذِهِ الْمَنَاصِقَ الْعَزِيزَةَ عَلَيْنَا، مِنْكَ اسْتِرْجَاعُهَا، الْعَدِيدُ مِنَ الْمُنْجَزَاتِ فِي مُخْتَلَفِ الْجِبَالَاتِ. غَيْرَ
أَنَّ الْأَوْرَاشَ الَّتِي سَنَقْدُمُ عَلَيْهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، خِلَالَ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، تَعْتَبَرُ حَاسِمَةً، لِمُسْتَقْبَلِ الْمُنْصَقَةِ. وَيَتَعَلَّقُ
الْأَمْرُ بِتَنْفِيعِ الْجُهُودِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّمُوْدَجِ التَّنْمُوِيَّيِّ لِلْأَقَالِيمِ الْجَنُوبِيَّةِ.

فَالْجُهُودُ الَّتِي نَتَخَلَّصُ إِلَيْهَا، لَيْسَتْ بِمَعْرُودِ نَصُوصٍ قَانُونِيَّةٍ، وَقَبُولِ اخْتِصَاصَاتٍ وَمَوَارِدٍ، مَالِيَّةٍ وَبَشَرِيَّةٍ، مِنْ
الْمَرْكَزِ إِلَى الْجِهَاتِ، وَإِنَّمَا نَرِيدُهَا أَنْ تَقُومَ عَلَى الْغَيْرَةِ الْوَكْنِيَّةِ الصَّالِحَةِ، عَلَى الْوَحْدَةِ التَّرَاتِيْبِيَّةِ لِبِلَادِنَا.



إننا نريد مناهج وجهات متضامنة ومتكاملة، غيورة على بعضها البعض. فالمغاربة تلاحق حضاري أصيل، بين جميع مكونات الهوية المغربية. وهم عندنا سواسية. لا فرق بين القبلي والريفي والصحراوي والسوسي...

ومن هذا المنطلق فإن البحث الأكاديمي في مكونات هويتنا، مفيد لترسيخ الوحدة الوطنية. أما النقاش الذي يقوم على التعصب، ويميل لزرع التفرقة، فلا يسمن ولا يغني من جوع. ومن يدعي أنه لا ينتمي لهذا المنهج، فهو منفي ومن يحاول إثبات عكس ذلك قد يفقد صوابه.

ومن هنا، فالهوية التي نريدها، هي استثمار لهذا الغنى، والتنوع البشري والصيغي، وترسيخ لهذا التمازج والتضامن والتكامل بين أبناء الوطن الواحد، وبين جميع مناهجه. فالمغرب الموحد للجهات لا يعني أبدا، التعصب القبلي ولن يكون عاملا للتفرقة والانفصال. لأنه أمر ممنوع، سواء في الدستور القديم أو الجديد للمملكة.

شعبي العزيز،

لقد مرت أربعون سنة من التضحيات، من أجل استرجاع الأرض، وتحرير الإنسان، وتكريم المواهب المغربية بالصحراء، وكسب قلبه، وتعزيز ارتباطه بوطنه.

وإننا لنستحضر بكل تقدير، جميع الذين قدموا حياتهم في سبيل الدفاع عن الصحراء. فهناك أمهات وآباء من جميع أنحاء الوطن، فقدوا أبناءهم في الصحراء.

وهناك أرامل تحملن أعباء الحياة وحدهن، وأيتام لم يعرفوا حنان الأب، من أجل الصحراء. وهناك شباب فقدوا حريتهم وعاشوا أسرى لسنوات صويلة، في سبيل الصحراء.

فالصحراء ليست قضية الصحراويين وحدهم. القضية كل المغاربة. وكما قلت في خطاب سابق : الصحراء قضية وجود وليست مسألة حدود. والمغرب سيظل في كثرائه والصحراء في مغربها، إلّا أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإضافة إلى التضحية بأرواحهم فقد قدم جميع المغاربة أشكالاً أخرى من التضحيات، المالية والمعنوية، من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقاسموا خيراتهم مع إخوانهم في الجنوب.



فالكل يعرف الوضع الذي كانت عليه الصحراء، قبل 1975. ولمن لا يعرف الحقيقة، أو يريد تجاهلها. أقدم بعض المعصيات: فمنذ استرجاعها، مقابل كل درهم من مداخيل المنصقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إظهار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد.

كما أن مؤشرات التنمية البشرية بالمنصقة، سنة 1975، كانت أقل بـ 6 بالمائة من جهات شمال المغرب، وبـ 51 بالمائة مقارنة بإسبانيا. أما اليوم، فهذه المؤشرات بالأقاليم الجنوبية، تفوق بكثير المعدل الوطني لباقي جهات المملكة. لهذا أقول، وبكل مسؤولية، كفى من الترويج المغلو لاستغلال المغرب لثروات المنصقة.

فمن المعروف أن ما تنتجه الصحراء، لا يكفي حتى لسد الحاجيات الأساسية لسكانها. وأقولها بكل صراحة: المغاربة قملوا تكاليف تنمية الأقاليم الجنوبية. لقد أعصوا من جيوبهم ومن رزق أولادهم ومن أرواحهم ليعيش إخوانهم في الجنوب، في ظل الكرامة الإنسانية. كما أن الكل يعرف أن المغرب حريم على استغلال سكان المنصقة من ثرواتها، في ظل تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية.

صحيح أن نمط التدبير بالصحراء، عرف بعض الاختلالات، جعلتها، مع توالي السنوات، تعاني لاقتصادا الريع واللامتيازات العائلية. وهو ما أدى إلى حالة من الاستياء لدى البعض، وتزايد الشعور بالغبن والإقصاء، لدى فئات من المواطنين.

إننا نعرف جيدا أن هناك من يخدم الوطن، بكل غيرة وصدق. كما أن هناك من يريد وضع الوطن في خدمة مصالحه. هؤلاء الذين جعلوا من الابتزاز مذهبا رائدا، ومن الريع واللامتيازات حقا ثابتا، ومن المتاجرة بالقضية الوطنية، مكية لتحقيق مصالح عائلية. كما نعرف أن هناك من يضعون رجلا مع الوطن، إذا استفادوا من خيراته، ورجلا مع أعدائه إذا لم يستفيدوا.

وهنا أقول: كفى من سياسة الريع واللامتيازات. وكفى من الاستنزاق بالوطن.

غير أنه لا يجب تضخيم الأمر. فهؤلاء الانتهازيون قلة، ليس لهم أي مكان بين المغاربة. ولن يؤثروا علواً. نشبت الصحراويين بوطنهم لهذا، وإنصافا لكل أبناء الصحراء، وللأغلبية الصامتة التي تؤمن بوحدة الوطن. دعونا لإعماله النص جديا في نمط الحكامة بأقاليمنا الجنوبية.



وفي هذا الإصرار، يندرج قرارنا بتنفيذ النهج المتقدمة، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية. غايتنا إجراء قصيدة مع نمط التدبير السابق، وتمكين أبناء المنصقة من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية، في ظل الشفافية والمسؤولية، وتكافؤ الفرص.

ولهذا الغاية ندعو لفتح حوار وصني صريح، ومناقشة مختلف الأفكار والتصورات، بكل مسؤولية والتزام، من أجل بلورة إجابات واضحة، لكل القضايا والانشغالات، التي تهم ساكنة المنصقة، وألا في إصرار الوحدة الوطنية والتراية للبلاء. كما ندعو القطاع الخاص، للانخراط أكثر في تنمية الأقاليم الجنوبية.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بتوفير شروط العيش الكريم لمواطنينا، لا يعامله إلا حرصنا على ضمان الأمن العام، وسلامة المواطنين، في إصرار دولة الحق والقانون.

ومن هنا، فإن المغرب يرفض كل الممارسات، التي تستهدف المس بأمنه واستقراره. وسيتصدى لها بكل حزم ومسؤولية، في إصرار القانون، وفتح سلعة القضاء.

فمتى كان تهريب المواطنين، وتزوير ممتلكاتهم التي اكتسبوها بجهدهم وعرق جبينهم حقا من حقوق الإنسان؟

ومتى كان الإخلال بالأمن العام، وتدمير الممتلكات العمومية، يدخل في إصرار ممارسة الحقوق والحريات؟ لقد سبق لنا في خطاب المسيرة سنة 2009، أن عبرنا عن رفضنا القاطع لهذه الممارسات، ونبهنا إلى أن «أشخاصا أن يكون وطنيا أو خائنا. فليس هناك مرتبة وسوي بين الوطنية والخيانة».

كما أنه ليس هناك درجات في الوطنية، ولا في الخيانة. فإما أن يكون الشخص وطنيا، وإما أن يكون خائنا.

صحيح أن الوطن غفور رحيم وسيظل كذلك. ولكن مرة واحدة، لمن تاب ورجع إلى الصواب. أما من يتعمد في خيانة الوطن، فإن جميع القوانين الوطنية والدولية، تعتبر التآمر مع العدو خيانة عظمى!



إننا نعرف أن الإنسان يمكن أن ينحصر، ولكن النيانة لا تغتفر والمغرب لن يكون أبدا، مصنعا «لشهداء النيانة». أما الشهداء الحقيقيون، هم الذين وهبوا أرواحهم في سبيل حرية واستقلال الوطن، والذين استشهدوا دفاعا عن سيادته ووحدته.

لهذا أقول: كفر من المزايدات على المغرب. وكفر من استغلال فضاء الحقوق والحريات، التي يوفرها الوطن، للتأمر عليه.

إن المغرب يتوفر على آلياته ومؤسساته الخاصة، المشهود لها دوليا بالالتزام والمصداقية، لمعالجة كل القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

والمغرب هو البلد الوحيد بالمنطقة، الذي يتعاون مع الآليات الخاصة للمجلس الأممي لحقوق الإنسان.

كما أنه مستعد للانفتاح أكثر على مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية، التي تعتمد عليها والموضوعية، في التعامل مع قضاياها.

والمغرب يرفض سياسة تبخيس مبادئه، وتضخيم الأحداث التي تقع بالأقاليم الجنوبية، مقابل الصمت والتواضع، تجاه ما يقع في تندوف، وفي بلدان الجوار.

شعبي العزيز،

إن المغرب عندما فتح باب التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، فإن غلاما لم يكن قصصا، ولن يكون أبدا حول سيادته ووحدته الترابية.

فقد سبق لي أن تفاوضت مع بعض المغاربة من تندوف، لما كنت وليا للعهد. وليس عندي في غلام أي مشكل. لأنني كنت أفوض مواهبين مغاربة، ولأن الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق المغرب.

فالمغرب ليس لديه أي عقدة، لا في التفاوض المباشر ولا عن طريق الوساطة الأممية مع أي كان. ولكن يجب التأكيد هنا، على أن سيادة المغرب، على كامل أراضيه ثابتة، وغير قابلة للتصرف أو المسالمة.

غير أن اختيار المغرب للتعاون، مع جميع الأطراف، بصح وحنانة، لا ينبغي فهمه على أنه ضعف، أو انحناء كدافع لصلب المزيد من التنازلات.

فمبادرة الحكم الذاتي هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب، في إطار التفاوض، من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي.



وبصفتي الضامن لاستقلال البلاد، ولوحدةها الترابية، فإن من واجبي تحييد المفاهيم والمسؤوليات، في التعامل مع الأمر المتحدة، والتعبير عن رفض المغرب للمغالطات والانزلاقات، التي تعرفها هذه القضية. وتأكيدا لموقف المغرب بهذا الشأن، أقول:

- لا محاولة تغيير صيغة هذا النزاع الجوهري وتقديمه على أنه مسألة تصفية الاستعمار. فالمغرب في صرته، لم يكن أبدا قوة محتلة، أو سلطة إدارية. بل ممارس صلاحياته السيادية على أرضه.

- لا لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعلاء النصر في مقام المينورسو أو توسيعها، بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان.

- لا محاولة الصرف الحقيقي في هذا النزاع، وتخليصه من مسؤولياته.

- لا محاولة التوازي بين محاولة عضو في الأمم المتحدة، وحركة انفصالية. ولا لإعلاء الشرعية بحالة انعدام القانون بتندوف.

فسيادة المغرب لا يمكن أن تكون رهينة، لأفكار إيديولوجية، وتوجهات نمشية لبعض الموضفين الدوليين. وأينزلاقات أو مغالطات، سترهن عمل الأمم المتحدة في هذه القضية.

وبالمقابل، فالمغرب مستعد للتعاون مع كل الأطراف، للبحث عن حل يحترم سيادته، ويحفظ ماء وجه الجميع، ويساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار بالمنطقة، وتحقيق الاندماج المغاربي.

وإننا نعبّر عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، وللقوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها البيت الأبيض، لمساهمتها الإيجابية، في مختلف المراحل لإيجاد حل لهذه القضية.

وإننا نشمخ بحمهم للجهد الذي يبذلها المغرب، وللمسار التفاوضي على أساس مبادرة الحكم الذاتي، فإننا نطالب، اليوم، بموقف واضح من هذا النزاع.

ففي الوقت الذي يؤكدون أن المغرب نموذج للتصور الديمقراطي، وبذلك فاعل في ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وشريكا في محاربة الإرهاب؛ فإنهم في المقابل يتعاملون بنوع من الغموض، مع قضية وحدته الترابية.



فكون تحميل المسؤولية للجزائر، الصرف الرئيسي في هذا النزاع، لن يكون هناك حل ويكون منصوص مسؤول للواقع الأمني المتوتر بالمنطقة، لن يكون هناك استقرار.

غير أن هذا لا يعني الإساءة للجزائر، أو لقياداتها، أو شعبها، الذي نكن له كل التقدير والاحترام. فكلنا منا موزون، ومعناه واضح. وإنما نتحدث عن الواقع والحقيقة، التي يعرفها الجميع.

هذه الحقيقة التي كلما قالها المغاربة، يتم اتهام الحكومة والأحزاب والصحافة المغربية، بمهاجمة الجزائر.

وإذا كان المغرب ليس لديه لا بترو ولا غاز، بينما الصرف الآخر لديه ورقة خضراء، يعتقد أنها تفتح له الطريق ضد الحق والمشروعية، فإن لدينا مبادئنا، وعدالة قضيتنا. بل لدينا أكثر من ذلك: حب المغاربة وتشبثهم بوصفتهم.

فمخضري من يعتقد أن تكدير قضية الصحراء، سيتم عبر تقارير تقنية مفكومة، أو توصيات غامضة، تقوم على محاولة التوفيق بين مصالح جميع الأطراف. ومنهم أيضا من يحاول مقارنة الصحراء بتييمور الشرقية أو بعض النزاعات الترابية بأوروبا الشرقية. لأن لكل قضية خصوصياتها. فارتباك سكان الصحراء بالمغرب، ليس وليد اليوم، بل تمتد جذوره في أعماق التاريخ.

شعبي العزيز،

إننا مؤمنون بعدالة قضيتنا، وبانتصار الحق والمشروعية، على نزوعات الانفصال. وإننا نتصلع، بكل أمل وتفاؤل، لجمع الشمل بين أبناء الصحراء، في وطنهم واثقين من انخراطهم في مسيرات جديدة، للنهوض بالتنمية، وتوفير العيش الكريم لكافة المواطنين، أينما كانوا. ولذا خير وفاء لروح مبدع المسيرة، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية تقدير لقواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، ولقوات الأمن، على قناعاتها الدائمة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار والدفاع عن حوزة الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ."



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكر الأربعين للمسيرة الخضراء

العيون، 23 مصر 1437هـ الموافق 06 نونبر 2015م

في يلي نص الخضاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مساء يوم الجمعة 06 نونبر 2015، إلى الأمة بمناسبة الذكر الأربعين للمسيرة الخضراء المكشوفة:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن تخليد الذكر الأربعين للمسيرة الخضراء ليس حدثا عابرا، أو احتفالا عابرا، بل نريده مرحلة فاصلة في تاريخ استكمال الوحدة الترابية للمملكة. فبعد ملحمة تحرير الأرض، وتوحيد الأمن والاستقرار، عملت بلادنا على تمكين أبناء الصحراء من مقومات المواطنة الكاملة، وضروف العيش الحر الكريم.

واليوم، وبعد أربعين سنة، بإيجابياتها وسلبياتها، نريد إجراء قصيدة حقيقية مع الأساليب المعتمدة في التعامل مع شؤون الصحراء: قصيدة مع اقتصاد الربيع والامتيازات، وضعف المبادرة الخاصة، وقصيدة مع عقلية التمرکز الإداري. فلماذا اليوم، وبعد أربعين سنة؟

لأننا بعد سنوات من التضحيات، ومن الجهود السياسية والتنموية، قد وصلنا إلى مرحلة النضج. ولأننا وفرنا الشروط لإطلاق مرحلة جديدة على حرب توحيد الوحدة الوطنية، والاندماج الكامل لأقاليمنا الجنوبية في الوطن الأم. وفي هذا الإطار، يندرج تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وتسيير الجهوية المتقدمة.

شعبي العزيز،

إننا نحرص على تمكين أبناء أقاليمنا الجنوبية من الوسائل اللازمة لتدبير شؤونهم وإبراز قدراتهم في النهوض بتنمية المنصقة. فالصحراويون معروفون، منذ القدم، بأنهم كانوا حوماً، رجال تجارة وعلم، يعيشون من جملتهم بكرامة وعزة نفس. ولا ينتهزون المساعدة من أحد، رغم قساسة الظروف.

إننا نتكلم عن أبناء الصحراء الحقيقيين، الوصنيين الصادقين، الذين ضلوا أوفياء لروابط البيعة التي تجمعهم وأجدادهم عبر التاريخ بملوك المغرب. أما الذين ينساقون وراء أصروحات الأعداء ويروجون لها، رغم قتلهم، فليس لهم مكان بيننا. ومن تاب ورجع إلى الصواب، فإن الوصن غفور رحيم.

شعبي العزيز،

إن تصديق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يمسك وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواصنين بأقاليمنا الجنوبية، يجعلها نموذجاً للتنمية المتكاملة. كما نريده دعامة لترسيخ إلمامها، بصفة نهائية في الوصن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية لمجتمعات العيون الساقية الحمراء، والداخلية والحي الكهف، وكلميم-والمون. ففي مجال البنيات التحتية، ستمت تقوية الشبكة الصربية بالمنصقة بإنجاز صريق مزوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت-العيون والداخلية. وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا. كما أن لدينا حلماً ببناء خط للسكة الحديدية، من صجنة إلى لكويرة، لربط المغرب بإفريقيا. وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكويرة. كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلية، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلية بالشبكة الكهربائية الوطنية. وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

وإيماناً منا بأن البنيات التحتية، لا تكفي وحدها، لتحسين ظروف عيش المواصنين، فإننا حرصنا على مواصلة النهوض بالعمل الاقتصادي ودعمه بمشاريع التنمية البشرية. وهنا نؤكد على مواصلة استثمار عائدات الثروات الصيعية، لفائدة سكان المنصقة، في إطار التشاور والتنسيق معهم. ولهذا الغاية،



قررنا إيجاز مجموعة من المشاريع، التي ستتمكن من تمييز واستغلال الموارد والمنتجات المحلية، كالمشروع الكبير لتحلية ماء البحر بالداخلية، وإقامة وحدات ومناقص صناعية بالعيون والمرسى وبوجور.

وإننا حريصون على تعزيز هذه المبادرات، بوضع إطار قانوني مفضل للاستثمار، يوفر للقصاص الخاص، الوصفي والأجنبي، وضوح الرؤية، وشروط التنافسية، للمساهمة في تنمية المنصقة. كما سيتم إحداث صنوق للتنمية الاقتصادية، معتمده تصوير النسيج الاقتصادي ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي وتوفير الدخل القار وفرص الشغل، وخاصة لفائدة الشباب.

شعبي العزيز،

إن ما يهمنا هو صيانة كرامة أبناء الصحراء، وخاصة الأجيال الصاعدة، وتعميق حبهم وارتباطهم بوطنهم. لذلك، وجعلنا الحكومة لإعلاء هيكلة منظومة الدعم الاجتماعي، لتكون أكثر شفافية وإنصافا، في التزام بمبادئ المساواة، والعدالة الاجتماعية، التي تصالب بها أغلبية الفئات المعنية.

واعتبارا لمكانة الثقافة العسانية، في وجدان أبناء الصحراء، فإننا نعمل على تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والتعريف به، ولا سيما من خلال بناء المسارح والمتاحف وأور الثقافة، بمناقص الجنوب.

أما فيما يخص الجانب الحقوقي، فقد استصاع المغرب، والحمد لله التصدي لمناورات أعداء الوطن، بفضل التعبئة الجماعية، والحكمة الأمنية، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني. كما أن المجلس الوصفي لحقوق الإنسان، ولجانة الجهوية، كمؤسسة دستورية، للدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، يقوم بكل استقلالية، بمعالجة أي تجاوز، في إطار الحوار والتعاون مع السلطات العمومية، والهيئات الجمعوية، والمواكيب.

شعبي العزيز،

إن المغرب بتصديق البهوية المتقدمة، إنما يعزز صداقيته، ويؤكد وفاءه بالتزاماته. وكما قلت في خطاب البرلمان، فإن الشرعية الديمقراطية والشعبية، التي حصل عليها المنتخبون، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوصفية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي.



وتجسيدا لحرصنا على جعل الأقاليم الجنوبية، في صدارة تصديق الجهوية المتقدمة، ستتم بلورة عقود-برامج، بين الدولة والجهات، لتحديد التزامات كل طرف، بنصوص إنجاز المشاريع التنموية. لذا، ندعو الحكومة للإسراع بتنفيذ المقتضيات القانونية، المتعلقة بنقل الاختصاصات، من المركز لهذه الجهات، ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية، والموارد المالية اللازمة، في أفق تعميم هذه التجربة، على باقي جهات المملكة.

كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمرکز الإداري، يعصر للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. وهنا نؤكد التركيز أيضا على ضرورة إشراك السكان من خلال توفير فضاءات وآليات دائمة لحوار والتشاور، بما يتيح تملكهم للبرامج، والانخراط في تنفيذها. وبهذا، نضع سكان أقاليمنا الجنوبية وممثليهم أمام مسؤولياتهم بعد أن وفرنا لهم الآليات المؤسسية والتنموية لتدبير شؤونهم والاستجابة لاحتياجاتهم.

شعبي العزيز،

إن المغرب إذا وعد وفى، قولا وفعل، ولا يلتزم إلا بما يستصعب الوفاء به. وبذلك فإننا نوجه رسالة إلى العالم: نحن لا نرفع شعارات فارغة ولا نبيع الأوهام، كما يفعل الآخرون، بل نقدر الالتزامات ونقوم بالوفاء بها، وتنفيذها على أرض الواقع. فالمغرب وعد بتصديق الجهوية المتقدمة، وهي اليوم حقيقة على أرض الواقع، بمؤسساتها واختصاصاتها.

والمغرب وعد بالديمقراطية، وبتمكين سكان أقاليمه الجنوبية من تدبير شؤونهم المحلية، وهذا هم اليوم يجتازون ممثليهم ويشاركون في المؤسسات المحلية بكل حرية ومسؤولية. كما أن المغرب التزم بنموذج تنموي خاص بأقاليمه الجنوبية، واليوم أصلقنا الأوراش المعقدة والمشاريع المحركة للثروة ولفرص الشغل. المغرب التزم بضمان الأمن والاستقرار والصحراء المغربية اليوم، أكثر المناطق أمانا، في جهة الساحل والصحراء.

وإن المغرب، إذا يلتزم اليوم بجعل الصحراء المغربية مركزا للتبادل وممورا للتواصل مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبوضع البنيات التحتية اللازمة لذلك، فإنه سيقوم مرة أخرى بالوفاء بوعداته أمام خيبة أمل الأعداء وحسرتهم.



وفي المقابل، فإن ساكنة تندوف بالجزائر، ما تزال تقاسم من الفقر واليأس والحرمان، وتعاني من الخرق المنهجي لحقوقها الأساسية، وهو ما يجعل التساؤل مشروعاً: أين ذهبت مئات الملايين من الأورو التي تقدم كمساعدات إنسانية والتي تتجاوز 60 مليون أورو سنوياً، دون احتساب الملايير المخصصة للتسلح ولدعم الآلة الحربية والقمعية للانفصاليين.

كيف يمكن تفسير الغنى الفاحش لزعماء الانفصال الذين يملكون العقارات ويتوفرون على حسابات وأرصدة بنكية بأوروبا وأمريكا اللاتينية. ولماذا لم تقرر الجزائر بأي شيء من أجل تحسين أوضاع سكان تندوف الذين لا يتجاوز عددهم 40 ألفاً على أقصى تقدير، أي حي متوسط بالجزائر العاصمة، وهو ما يعني أنها لم تستطع أو لا تريد أن توفر لهم حياة أرعبي سنة حوالي 6000 سكن، يصون كرامتهم بمعدل 150 وحدة سكنية سنوياً.

ولماذا تقبل الجزائر التي صرفت الملايير في حربها العسكرية والدبلوماسية ضد المغرب بترك ساكنة تندوف في هذه الوضعية المأساوية واللاإنسانية. إن التاريخ سيحكم على الذين جعلوا من أبناء الصحراء الأحرار الكرام متسولين للمساعدات الإنسانية. كما سيسجل عنهم أنهم استغلوا مأساة مجموعة من نساء وأطفال الصحراء وحولهم إلى غنيمة حرب، وصيد للالتجار اللامشروع، ووسيلة للصراع الدبلوماسي.

ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالسؤال لسكان مخيمات تندوف: هل أنتم راضون على الأوضاع المأساوية التي تعيشونها؟ وهل تقبل الأمهات بمشاعر اليأس والإحباط لدى أبنائهن والأفق المسكوك أمامهم؟ أنا لا أرضى لكم هذا الوضع اللاإنساني. أما إننا رضىتم به، فلا تلوموا إلا أنفسكم وأنتم تشاهدون المغرب يقوم بتنمية أقاليمه الجنوبية وتوفير الكرامة والعيش الحر لسكانها.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء ليست أول مشكل واجهه المغرب في تاريخه. فقد عرف أيام السبيبة والقوضي، وعاش تحت الحماية والاحتلال. كما شهد صراعات وحلقات ما بعد الاستقلال، بنصوص بناء الدولة الحديثة. لكنه دائماً يتجاوز الظروف الصعبة وينجز منها موحداً قوياً ومرفوع الرأس وغداً بفضل إيمان الشعب المغربي بوحدة مصيره، ودفاعه عن مقدساته ووحدة ترابه، وتلاحمه الوثيق مع عرشه.



وبإقدامه على تصديق الجعوية، والنموذج التنموي فإن المغرب يريد أن يعطي خصوصاً أوفر لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية. وإيماناً بعدالة قضيتنا، فقد استجاب المغرب، سنة 2007، لنداء المجموعة الدولية، بتقديم مقترحات، للخروج من النفق المسدود، الذي وصلت إليه القضية.

وهكذا، قدمنا مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، التي شهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها. وكما قلت في خطاب المسيرة الخضراء للسنة الماضية، فإن هذه المبادرة هي أقصر ما يمكن للمغرب أن يقدمه. كما أن تصديقها يبقينا يبقينا بالتوصل إلى حل سياسي نهائي في إطار الأمر المتحددة.

فمخشي من ينتصر من المغرب أن يقدم أي تنازل آخر. لأن المغرب أعصى كل شيء. أعصى من أرواح أبنائه، دفاعاً عن الصحراء. فهل يجب علينا أن نقدر المزيد، كما تريد بعض المنظمات الدولية، وغير الحكومية. إننا نعرف خلفيات هذه المواقف المعادية التي تريد تقسيم البلاد، ونعرف أنه ليس من حقها التدخل في شؤون المغرب.

وهو نفس المبدأ الذي نتعامل به، مع بعض الدوائر في منظمات دولية، التي تجهل تاريخ المغرب، وتحاول تقديم تصورات بعيدة عن الواقع تمصبها داخل مكاتب مكيفة، كاقتراعات لعل الخلاف الإقليمي حول مغربية الصحراء.

فالمغرب يرفض أي مغامرة -غير مسبوقة العواقب- ستكون لها تداعيات خطيرة، أو أي اقتراح فارغ وكون جدي وسوري محاولة نفس الدينامية الإيجابية، التي أصلقتها مبادرة الحكم الذاتي. كما سيتصدي للعمليات العدائية التي تستهدف المنتجات الاقتصادية المغربية، بنفس روح التضحية والالتزام التي يقدمها في المجالين السياسي والأمني دفاعاً عن وحدته ومقدراته. أما الذين يريدون مقاصدة هذه المنتجات، فليفعلوا ذلك، رغم أنه تعامل مخالف للقانون الدولي. فعليهم أن يتحملوا مسؤولية قراراتهم.

ومن حق المغرب أن يفتح الباب أمام شركائه، دولاً ومقاولات عالمية، للاستفادة من فرص الاستثمار، التي ستوفرها المنصة بفضل المشاريع الكبرى التي سيتم إطلاقها. وبما أننا لا نفرق بين جهات شمال المملكة وجنوبها، فإنه لا فرق لدينا بين هياكل أكادير والداخلية، وبين سركين العرائش وبوجدور، وبين فوسفات خريبكة، وفوسفات بوكراج، رغم أنه يمثل أقل من 2 في المائة من المخزون الوطني، كما تؤكد ذلك المعصيات المعترف بها عالمياً.



وبنفس الصرامة والعزم، سيواجه المغرب كل المحاولات، التي تستهدف التشكيك في الوضع القانوني للصحراء المغربية أو في ممارسة سلطاته كاملة على أرضه في أقاليمه الجنوبية، كما في الشمال. وهو ما يقتضي من الجميع مضاعفة الجهود، ومواصلة اليقظة والتعبئة للتعريف بعدالة قضيتنا وبالتقدم الذي تعرفه بلادنا، والتصدي لمناورات الخصوم.

شعبي العزيز،

إننا جميعا مؤمنون على النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية وصيانة كرامة أبنائها والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد بنفس روح الالتزام والتضحية التي ميزت المسيرة الخضراء. ولذا خير وفاء لروح مبدعيها والحداء المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

الغضاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء

إلى كار (العاصمة السنغالية) - 06 نونبر 2016

في ما يلي نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأحد 06 نونبر 2016، من العاصمة السنغالية إلى كار بمناسبة الذكرى العاشرة والأربعين للمسيرة الخضراء.

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبه العزيز،

إنني وأنا أخا صلب اليوم، بمناسبة الذكرى العاشرة والأربعين للمسيرة الخضراء، من مدينة إلى كار، عاصمة جمهورية السنغال الشقيقة، أعرف أنكم لن تنفجوا بهذا القرار.

فالسنغال كان من بين الدول التي شاركت في هذه الملحمة الوصنية، الرابطة لى إفريقيا وعربية أخرى. كما أن هذا البلد العزيز كان دائما في صليعة المدافعين عن الوحدة الترابية للمملكة، ومصلحتها العليا. بل أكثر من ذلك، فقد أبان قولا وفعل، في عدة مناسبات أنه يعتبر مسألة الصحراء المغربية، بمثابة قضية الوصنية.

ولن ينسى المغاربة موقفه التضامني الشجاع، أثناء خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، سنة 1984، حيث اعتبر الرئيس السابق السيد عبدو ضيوف، أنه لا يمكن تصور هذه المنظمة بدون المغرب. وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه آنذاك، العديد من الدول الإفريقية، مثل غينيا والغابون والزايير سابقا.

وقد اخترت السنغال أيضا، لمكانته المتميزة في إفريقيا، بفضل نموذجه، الديمقراطي الترابي واستقراره السياسي والاجتماعي واقتصاديه. إضافة إلى علاقات الأخوة والتضامن، ووحدة المصير التي تجمع عبر التاريخ الشعبين السنغالي والمغربي كشعب واحد، حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين، يحترمان خصوصيات بعضهما.

شعبي العزيز،

إذا كنت قد خالصتني في مثل هذا اليوم، من السنة الماضية، من العيون، بالصحراء المغربية، بنحور إفريقيا، فإنني أخالصك الآن من قلب إفريقيا، حول الصحراء المغربية. فهذا الخصاب من هذه الأرض الخصبة، تعبير عن الأهمية الكبرى التي نوليها لعزتنا.

إن السياسة الإفريقية للمغرب، لن تقتصر فقط على إفريقيا الغربية والوسطى، وإنما سنحرص على أن يكون لها بعد قاري وأن تشمل كل مناهق إفريقيا. وفي هذا الإطار، قمنا بزيارات إلى كل من رواندا وتنزانيا، رغم أن العلاقات مع دول إفريقيا الشرقية، لم تكن كافية، ليس بسبب الإهمال أو التقصير، وإنما لمبررات موضوعية، كاللغة والبعد الجغرافي، واختلاف الموروث التاريخي.

وبالرغم من مشتركة مع القبلات القوية لهذه الدول، قرنا أن نصفي دينامية جديدة، على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بلداننا، لما تمثله هذه المنصة من وزن سياسي وما تتوفر عليه من إمكانات اقتصادية، ومؤلفات استراتيجية. وقد ارتأيت، في نهاية هذه الجولة غير المسبوقة، أن اتقاسم معك، شعبي العزيز، نتائج هذه الزيارات.

لقد بدأت بواحد الانفتاح على هذا الفضاء الإفريقي العظم، بالزيارة التي قلم بها للمغرب، أخونا فخامة السيد الرئيس بول كغامبي، رئيس جمهورية رواندا، في شهر يونيو الماضي.

كما مكنت زيارتنا لرواندا من ترسيخ هذا التوجه، بوضع أسس شراكة واعدة، في مختلف المجالات، وجعلها مصورا أساسيا، لتكوير علاقاتنا مع هذه المنصة.

أما توجهنا إلى تنزانيا، فجاء تقدير لمكانتها الإقليمية، ولثقلها الجغرافي والبشري وحرصا على التنسيق معها في القضايا الإقليمية والدولية.

كما أجريت اتصالات مع السلطات بجمهورية إثيوبيا. وسنبدأ، إن شاء الله مرحلة جديدة في علاقاتنا معها. وستكون هي البعثة الأولى من الجزء الثاني من جولتنا في عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وغدا في سياق رجوع المغرب إلى المؤسسة القارية.

شعبي العزيز،

إن عوامة المغرب للاتحاد الإفريقي ليست قرارا تكتيكيا، ولم تكن لحسابات ضرفية. وإنما هو قرار منصف، جاء بعد تفكير عميق. وعندما نضرب بعوامة، فنحن لا نصلب الإذن من أحد، لنيل حقنا المشروع. فالمغرب راجع إلى مكانه الطبيعي، كيفما كان الحال، ويتوفر على الأغلبية الساحقة لشغل مقعده داخل الأسرة المؤسسية الإفريقية.

وإن المغرب، الذي لا يتدخل في السياسة الداخلية للدول، ولا ينفج سياسة التفرقة، يأمل أن تتعامل كل الأطراف مع هذا القرار، بكل حكمة ومسؤولية، لتغليب وحدة إفريقيا، ومصلحة شعوبها.

فهذا القرار تنويع لسياستنا الإفريقية، وللعمل الميداني التضامني الذي يقوم به المغرب، مع العديد من دول القارة، على مستوى النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية، في سبيل خدمة المواهب الإفريقية. وإضافة إلى التعاون الثنائي ومع المجموعات الإقليمية، سيتيح هذا الرجوع لبلائنا، الانخراط في استراتيجيات التنمية القصاعية بإفريقيا، والمساهمة الفعالة فيها، وإغنائها بالتجربة التي راكمها المغرب في العديد من المجالات.

أما على مستوى القضايا والإشكالات الكبرى، فإن عوامة المغرب إلى أسرته المؤسسية، ستمكنه من إسماع صوت القارة، في المحافل الدولية. وستتيح له مواصلة وتعزيز انخراطه، من أجل إيجاد حلول موضوعية لها تراعي مصالح الشعوب الإفريقية وخصوصياتها.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على مواصلة المساهمة في توصيد الأمن والاستقرار بمختلف المناطق، التي تعرف التوتر والحروب، والعمل على حل الخلافات بالصرق السلمية.

كما أن هذه العوامة، ستمكن المغرب من تقوية انخراطه في الجهود القارية بحاربة التصرف والإرهاب، الذي يرهق مستقبل إفريقيا. وإننا ملتزمون بتقاسم تجربتنا المتميزة، المشهورة بها عالميا، مع إخواننا الأفرقة سواء في مجال التعاون الأمني أو على مستوى بحاربة التصرف.

وفي ما يخص إشكالية الهجرة، فإن بلادنا ستواصل جهودها، من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وربطها بالتنمية واعتماد مقاربة إنسانية وتضامنية، تحفظ حقوق المهاجرين، وتضمن كرامتهم.



ووعينا منا بأن إفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا من التغيرات المناخية، فقد حرصنا على جعل مؤتمر المناخ، الذي ستنطلق أشغاله بمراكش هذا الأسبوع، مؤتمرا من أجل إفريقيا.

لذا، دعونا لعقد قمة إفريقية، على هامش هذا المؤتمر، بهدف بلورة رؤية موحدة، للدفاع عن مصالح قارتنا، وخاصة في ما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

شعبي العزيز،

إن عولمة المغرب إلى أسرته المؤسسية القارية، لن تغير شيئا من مواقفنا الثابتة، بخصوص مغربية الصحراء. بل إنها ستمكننا من الدفاع عن حقوقنا المشروعة، وتصحيح المغالطات، التي يروج لها خصوم وحدتنا الترابية، خاصة داخل المنظمة الإفريقية. كما سنعمل على منع مناوراتهم، لإقحامها في قرارات تتنافر مع الأسس، التي تعتمدها الأمم المتحدة، لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل، وتتناقض مع مواقف أغلبية دول القارة.

شعبي العزيز،

لقد أثبتت سياستنا في إفريقيا، والحمد لله نجاحها، وبدأت تعطي ثمارها، سواء على مستوى المواقف السياسية بشأن قضية وحدتنا الترابية، أو من خلال تعزيز الحضور الاقتصادي للمغرب، وتصوير علاقاته مع مختلف دول القارة. فالمغرب اليوم يعد قوة إقليمية وازنة، ويحظى بالتقدير والمصداقية، ليس فقط لدى قادة الدول الإفريقية، وإنما أيضا عند شعوبها.

وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنخر إليها كمجموعة.

كما نتنصر من الوزراء أن يعضوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية.

إن المغرب يحتاج لحكومة جادة ومسؤولة. غير أن الحكومة المقبلة، لا ينبغي أن تكون مسألة حسابية، تتعلق بإرضاء رغبات أحزاب سياسية، وتكوين أغلبية عدلية، وكأن الأمر يتعلق بتقسيم غنيمة انتخابية. بل الحكومة هي برنامج واضح، وأولويات محددة، للقضايا الداخلية والخارجية، وعلى رأسها إفريقيا. حكومة قادرة على تجاوز الصعوبات التي خلفتها السنوات الماضية، في ما يخص الوفاء بالتزامات المغرب



مع شركائه. الحكومة هي هيكله فعالة ومنسجمة، تتلاءم مع البرنامج والأسيقيات. وهي كفءات مؤهلة، باختصاصات قصاعية مضبوكة.

وسأحرص على أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة، كبقا لهذا المعايير، ووفق منهجية صارمة. ولن أسمح مع أي محاولة للخروج عنها. فالمغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذا المرحلة الخامسة.

شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن ترسيخ المسار الديمقراطي والتنمية وتعزيز سياستنا الإفريقية، يساهمان في تحسين الوحدة الوطنية والتراية. وأقاليمنا الجنوبية، والحمد لله قوية بتعلق أبنائها بمغريبتهم وبالانضمام السياسي لوطنهم وهو ما تعكسه مشاركتهم المكثفة، في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وانفراضهم بكل حرية ومسؤولية في تدبير شؤونهم المحلية. وهي كموجة بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إصلاؤها.

كما أنها تتوفر على جميع الإمكانيات، من أمن واستقرار وبنيات قمتية، تؤهلها لتكون قضا تنمويا مندمجا، فاعلا في ميضه الجهوي والقاري، ومصورا للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الإفريقي فتنمية واستقرار أقاليمنا الجنوبية، أمانة تاريخية ومسؤولية وطنية، على الجميع التغا في القيام بها بروح التعاون والتضامن.

وإننا نستحضر، بهذا المناسبة، بكل ترحم وإكبار، روح مبدع المسيرة الخضراء، والذا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وأرواح شهداء الوطن الأبرار. كما نشيد بالتجنيد الدائم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، تحت قيادتنا، وتفايتها في الدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ

الرَّابِعُ، 17 صَفَر 1439 هـ الموافق 06 نونبر 2017م

وَجَدَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ 06 نونبر 2017، خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى
الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ.

وَفِي مَا يَلِي نَصْرَ الْخُصَّابِ الْمَلِكِي السَّامِي:

”الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزِ،

فَإِنَّكَ الْيَوْمَ، بِكَامِلِ الْإِعْتِزَالِ الذِّكْرَ الثَّانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ. وَبَعْدَ أَسَابِيْعٍ سَنَحْتَفِلُ بِالذِّكْرِ
السَّتِينَ لَخُصَّابِ جَدِّكَ جَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ الْخَامِسِ، كَهَيْبِ اللَّهِ ثَرَاهُ، فِي مَسَامِيكِ الْغَزْلَانِ.

لَمَّاذَا نَسْتَحْضِرُ الْيَوْمَ، هَذَيْنِ التَّارِيخِيَيْنِ، وَمَا هُوَ الرَّابِضُ بَيْنَهُمَا؟

إِنَّ الْقَاسِمَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، هُوَ الْعَهْدُ الْمَوْصُولُ، الَّذِي يَجْمَعُ الْعَرْشَ بِالشَّعْبِ، حَوْلَ وَحْدَةِ الْوَحْدِ، وَفِي
مَقْدَمَتِهَا الصَّحْرَاءُ الْمَغْرِبِيَّةُ.

فَخُصَّابِ مَسَامِيكِ الْغَزْلَانِ التَّارِيخِيِّيَّيْنِ يَجْمَعُ أَكْثَرَ مِنْ دِلَالَةٍ، فَقَدْ شَكَلَ مَعْبُودَةً بَارِزَةً فِي مَسَارِ اسْتِكْمَالِ الْوَحْدَةِ
التَّارِيخِيَّةِ، وَأَكْثَرُ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا يُمْكِنُ لِأَيِّ أَحَدٍ أَنْكَارُهَا، هِيَ مَغْرِبِيَّةُ الصَّحْرَاءِ، وَتَشَبَّثَ الشَّعْبُ الْمَغْرِبِيُّ
بِأَرْضِهَا.

فمباشرة بعد استقلال المغرب، وقبل تسجيل قضية الصحراء بالأمن المتحدة سنة 1963، وفي الوقت الذي لم
تكن فيه أي مصالح بنصوص تقرير الصحراء، باستثناء المصالح المشروعة للمغرب، بل وقبل أن تُعْطَلَ
الجزائر على استقلالها، قبل كل هذا، أكد جَدُّكَ، آنذاك، الحقوق التَّارِيخِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ لِلْمَغْرِبِ فِي صُورَتِهَا،



حين قال أمام ممثلي وشيوخ القبائل الصحراوية، الذين قدموا له البيعة: «نعلن رسمياً وعلانية، بأننا سنواصل العمل من أجل استرجاع صحرائنا، في إطار احترام حقوقنا التاريخية، وصبقاً لإرادة سكانها...»، انتهى قول جندنا رحمه الله.

فهذه الكلمات، في تلك الضرفية، لا تحتاج إلى تلويل ولا يمكن لأحد أن يناع في مصداقيتها. فهي أكثر من التزام. بل هي ميثاق نخل يجمع العرش بالشعب.

كما تؤكد بأن الصحراء كانت دائماً مغربية، قبل اختلاق النزاع المفتعل حولها، وستظل مغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، مهما كلفنا ذلك من تضحيات. ووفاء لهذا العهد المقدس واستناداً على هذه الشرعية التاريخية والسياسية، أبدع والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، المسيرة الخضراء، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية.

وسيرا على نهج جندنا ووالدنا، وبعد تقرير الأرض، نواصل العمل بنفس الالتزام، من أجل تكريم مواهبنا بهذه الأقاليم والنهوض بتنميتها، وتقرير أبنائنا بالمخيمات، والإجماع الكامل لهذه المناصق ضمن الوصن الأم.

شعبي العزيز،

منذ توليت العرش، عاهدت الله وعاهدتكم على بكل كل الجهد، من أجل الدفاع عن وحدتنا الترابية، وتمكين أبناء الصحراء من ظروف العيش الحر الكريم.

وقد كان نهجنا الثابت، هو التكامل والانسجام بين العمل الخارجي للدفاع عن حقوقنا المشروعة، والجهد التنموية الداخلية، في إطار التضامن والإجماع الوصن.

فعلى المستوى الدولي، يظل المغرب ملتزماً بالانفراج في الدينامية الحالية، التي أراحها معالي السيد **Antonio Guterres** الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مبعوثه الشخصي في إطار احترام المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يتركز عليها الموقف المغربي، ومن بينها:

- أولاً: لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائنا، ومبادئ الحكم الذاتي التي يشهد المجتمع الدولي بحداثتها ومصداقيتها.



• ثانيا: الاستفادة من الدروس التي أبلت عنها التجارب السابقة، بأن المشكل لا يكمن في الوصول إلى حل، وإنما في المسار الذي يؤدي إليه.

لذا، يتعين على جميع الأطراف، التي بلغت إلى اختلاق هذا النزاع، أن تتحمل مسؤوليتها كاملة من أجل إيجاد حل نهائي له.

• ثالثا: الالتزام التام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل، باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة برعاية مسار التسوية.

• رابعا: الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بالحقوق المشروعة للمغرب، وبمصالحه العليا، ولأي مقترحات متجاوزة، للانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المعتمدة، أو إقحام مواضيع أخرى تتم معالجتها من طرف المؤسسات المختصة.

أما على المستوى الداخلي، وكما أكدت أكثر من مرة، فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي في انتظار إيجاد الحل المنشود. بل سنواصل عملنا من أجل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وضمن الحرية والكرامة لأهلها.

وفي هذا الإطار، سنواصل تصييق النموذج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، بموازاة مع تفعيل الجهوية المتقدمة، بما يتيح لساكنة المنصقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم والمساهمة في تنمية منصقتهم.

فالمشاريع التي أصلقناها، وتلك التي ستتبعها، ستجعل من الصحراء المغربية قسما اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكمحور للعلاقات بين دول المنصقة.

شعبه العزيز،

كما أكدنا دائما، فإنه لا يمكن اختزال هذا النموذج في الجانب الاقتصادي فقط، وإنما هو مشروع مجتمعي متكامل، يهدف للارتقاء بالإنسان وحياته كرامته، ويجعله في صلب عملية التنمية.

ومن هنا، فإنه يعطي مكانة خاصة للحفاظ على التراث الثقافي والعنصري الصحراوي. فنحن نعرف مكانته في قلوب ووجدان أهل المنصقة.

ومن هنا، فإننا نحرص على العناية بالثقافة العسانية، والتعريف بها، من خلال توفير البنيات والمرافق الثقافية، وتشجيع المبادرات والتظاهرات الفنية، وتكريم أهل الفن والثقافة والإبداع.



وعلما على غرار كل مكونات الهوية المغربية الموحدة. إذ لا فرق عندنا بين التراث والخصوصيات الثقافية واللغوية بكل جهات المغرب، سواء بالصحراء وسوس أو بالريف والأطلس، أو بالجهة الشرقية. فالعناية بالموروث الثقافي المحلي لا تعني أبدا التشجيع على التعصب أو الانغلاق، ولا يمكن أن تكون دافعا للتصرف أو الانفصال، وإنما تجسد اعتزازنا بتعدّد وتنوع روافد الهوية الوطنية، في ظل المغرب الموحد للجهات.

فمسؤوليتنا الجماعية تتمثل في صيانة هذا الرصيد الثقافي والحضاري الوطني، والحفاظ على مقوماته، وتعزيز التواصل والتلاقح بين مكوناته، في انفتاح على القيم والحضارات الكونية، وعلى عالم المعرفة والتواصل شعبي العزير،

إن تقليدنا كرم المسيرة الخضراء، واستحضار خطاب محاميد الغزلان، مناسبة لاستلهام قيم الوطنية الصالحة، والوفاء لمقدمات الأمة، والتضحية في سبيل الوطن.

فبفضل هذه القيم وبفضل التعبئة الوطنية الجماعية، تمكن المغرب من استرجاع أقاليمه الجنوبية، ويواصل المضي قدما في مسيرات التنمية والبناء.

وما أخرجنا اليوم لهذه القيم وتجسيدها في المدرسة والأسرة والمجتمع، وفي كل المجالات، لرفع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بلادنا. ونؤكد بهذه المناسبة، أن نعتبر عن اعتزازنا بقواتنا المسلحة الملكية، وبالقوات الأمنية، بكل مكوناتها، وعن تقديرنا للجهد والتضحيات التي تبذلها، وعلى قيمها الدائم تحت قيادتنا، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

كما نريدها فرصة سانحة لتجديد التزامنا، وتقوية التعبئة الجماعية، من أجل النهوض بالتنمية الشاملة بكل جهات المملكة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية، في ظل مغرب موحد، يضمن لكل أبنائه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية..

وفي ظل خير وفاء، للأرواح الصاهرة لأبصال التحرير والاستقلال، وفي مقدمتهم جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، أكرم الله مثواه، ولقسم المسيرة الخضراء، ومبدعها والذو المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، صيب الله ثراه، ولكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء

27 صفر 1440 هـ الموافق 06 نوفمبر 2018م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مساء يوم الثلاثاء، خضابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين للمسيرة الخضراء.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملك:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

لقد اعتمدنا مقاربة ناجعة في التعامل مع القضايا الكبرى للبلاد، تركز على العمل الجاد وروح المسؤولية داخليا، وعلى الوضوح والصموح كمبادئ لسياستنا الخارجية.

وقد كان عملنا وما يزال مبنيا على هذه المبادئ مع الجميع، وخاصة الإخوة والأصدقاء والجيران، في المواقف وفي ردود الأفعال.

ومن هذا المنطلق، أول الوقوف على واقع التفرة والانشقاق داخل الفضاء المغربي، في تناقض صارخ وغير معقول مع ما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، والتاريخ والمصير المشترك.

فهذا الواقع لا يتماشى مع الصموح الذي كان ينفذ جيل التحرير والاستقلال إلى تحقيق الوحدة المغربية، والذي جسده، آنذاك، مؤتمر صنعة سنة 1958، الذي نحتفل بذكره المستير.

وقبل ذلك، ساهم موقف المملكة المساند للثورة الجزائرية في توصيد العلاقات بين العرش المغربي والمقاومة الجزائرية، وأسس للوعي والعمل السياسي المغربي المشترك.



فقد قلومنا الاستعمار معا، لسنوات هويلة حتى الحصول على الاستقلال، ونعرف بعضنا جيدا. وكثيرة هي الأسر المغربية والجزائرية التي تربصها أواصر الدم والقرابة.

كما نذكر أن مصالح شعوبنا هي في الوحدة والتكامل والاندماج، دون الحاجة لصرق ذلك للتدخل أو الوساطة بيننا.

غير أنه يجب أن نكون واقعيين، وأن نعترف بأن وضع العلاقات بين البلدين غير هيصعي وغير مقبول. ويشهد الله أنني هالبت، منذ توليت العرش بصحق وحسن نية، بفتح الحدود بين البلدين، وبتصحيح العلاقات المغربية الجزائرية.

وبكل وضوح ومسؤولية، أؤكد اليوم أن المغرب مستعد للحوار المباشر والصريح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الصرفية والموضوعية، التي تعيق تصور العلاقات بين البلدين.

ولهذه الغاية، أقترح على أشقائنا في الجزائر إحداث آلية سياسية مشتركة للحوار والتشاور، يتم الاتفاق على تحديد مستوى التمثيلية بها، وشكلها وهصيعتها.

وأؤكد أن المغرب منفتح على الاقتراحات والمبادرات التي قد تتقدم بها الجزائر بهدف تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العلاقات بين البلدين الجارين الشقيقين.

وتتمثل مهمة هذه الآلية في الانكباب على دراسة جميع القضايا المصروحة، بكل صراحة وموضوعية، وصحق وحسن نية، وبأجندة مفتوحة، ودون شروط أو استثناءات.

ويمكن أن تشكل إصارا عمليا للتعاون، بنصو مختلف القضايا الثنائية، وخاصة في ما يتعلق باستثمار الفرص والإمكانات التنموية التي تزخر بها المنصة المغربية.

كما ستساهم في تعزيز التنسيق والتشاور الثنائي لرفع التحديات الإقليمية والولية، لاسيما في ما ينصر صارية الإرهاب وإشكالية الهجرة.

ونود هنا أن نجدد التزامنا بالعمل، يدا في يد، مع إخواننا في الجزائر، في إصار الاحترام الكامل لمؤسساتها الوهنية.



واعتبارا لما نكنه للجزائر، قيامة وشعبا، من مشاعر المودة والتقدير، فإننا في المغرب لن نذكر أي جهد، من أجل إرساء علاقاتنا الثنائية على أسس متينة، من الثقة والتضامن وحسن الحوار، عملا بقول جدنا صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ضمنت أنه سيورثه".

شعبي العزيز،

لقد شكل إصلاح المسيرة الخضراء، التي تحتل اليوم مكانا الثالثة والأربعين، مرحلة فاصلة، في النضال المتواصل، من أجل استكمال الوحدة الترابية للبلاد.

وقد تميز هذا المسار بالتلاحم القوي بين العرش والشعب، وبصاحبه السلمي والتدريجي، في استرجاع أقاليمنا الجنوبية.

ففي أبريل الماضي، خلدنا الذكرى الستين لاسترجاع صوفاة. وبعد شهر، ستحل الذكرى الخمسون لاسترجاع سيدي إفني، ثم الذكرى الأربعون لاسترجاع وادي الذهب.

وهو أحداث تاريخية، أبان فيها الشعب المغربي قاصبة، والقبائل الصحراوية، على وجه الخصوص، عز إجماع منقطع النخيز، حول التثبيت بمغربية الصحراء.

وهذا نحن اليوم، نربي الماضي بالحاضر، ونواصل الدفاع عن وحدتنا الترابية، بنفس الوضوح والصموح، والمسؤولية والعمل الجاد، على الصعيدين الأقليمي والداخلي.

ويتجسد هذا الوضوح في المبادئ والمرجعيات الثابتة، التي يتركز عليها الموقف المغربي، والتي حددناها في خطابنا بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء. وهي نفس المرجعيات التي تؤسس لعملنا إلى اليوم.

كما يتجلى في التعامل بكل صرامة وحزم، مع مختلف التجاوزات، كيفما كان مصدرها، التي تحاول المسر بالعقوق المشروعة للمغرب، أو الانحراف بمسار التسوية عن المرجعيات المحددة.

أما الصموح، فيتمثل في تعاون المغرب الصالح مع السيد الأمين العام للأمم المتحدة، ودعم مجهودات مبعوثه الشخصي قصد إرساء مسار سياسي جاد وذي مصداقية.



كما تعكسه أيضا، المبادرات البناءة، والتجاوب الإيجابي للمغرب، مع مختلف النداءات الدولية، لتقديم مقترحات عملية، كفيلة بإيجاد حل سياسي دائم، على أساس الواقعية وروح التوافق، وفي إطار مباداة الحكم الذاتي.

ويبقى المغرب مقتنعا بضرورة أن تستفيد الجهود الحثيثة للأمم المتحدة، في إطار الدينامية الجديدة، من دروس وتجارب الماضي، وأن تتغلب المعوقات والنواقص التي شابت مسار "ماندهاست".

أما على المستوى الداخلي، فإننا نواصل العمل من أجل وضع حد لسياسة الريع والامتيازات، ونرفض كل أشكال الابتزاز أو الاتجار بقضية الوحدة الترابية للمملكة.

كما لا نذكر أي جهد في سبيل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، في إطار النموذج التنموي الجديد، حتى تستعيد الصحراء المغربية دورها التاريخي كصلة وصل رائدة بين المغرب وعمقه الجغرافي والتاريخي الإفريقي.

وبموازاة ذلك، فإن تنزيل الهوية المتقدمة يساهم في انبثاق نخبة سياسية حقيقية تمثل الديمقراطية وفعليها، سكان الصحراء، وتمكنهم من حقهم في التدبير الذاتي لشؤونهم المحلية، وتحقيق التنمية المنهجية، في مناخ من الحرية والاستقرار.

شعبي العزيز،

سيرنا على نفس النهج، قررنا أن نركز عولمة بلادنا إلى الانخراط الإفريقي على الوضوح والصحوح.

فرجع المغرب إلى أسسه المؤسسية لم يكن فقط بهدف الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، والتي تتقاسم معظم الدول الإفريقية موقفه بشأنها.

وإنما هو نابع أيضا من اعتزازنا بانتمائنا للقرارة، والتزامنا بالانخراط في الدينامية التنموية التي تعرفها، والمساهمة في رفع مختلف التحديات التي تواجهها، دون التفرقة في حقوقنا المشروعة ومصالحنا العليا.

ونؤكد هنا، أن نشيد بالقرارات الأخيرة لقمة رؤساء دول وحكومات الانخراط الإفريقي المنعقدة بنواكشوط، وانسجامها مع المواقف والمبادئ الدولية ذات الصلة.



فهذا الموقف البناء هو انتصار للحكمة وبعد النض، وقصع مع المناورات التي تناسلت في رحاب الاقلام الإفريقي، وأضاعت على إفريقيا وشعوبها وقتنا ثميناً، كان أحرر أن يوضح من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الاندماج.

وبنفس الروح، سيعمل المغرب على الاستثمار في شركات اقتصادية ناجعة ومنتجة للثروة، مع مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، بما فيها الاقلام الأوروبي. إلا أننا لن نقبل بأي شراكة تمس بوحدةنا الترابية. وإننا حريصون على أن تعود فوائد هذه الشراكات بالنفع المباشر أولاً وقبل كل شيء، على ساكنة الصحراء المغربية، وأن تؤثر إيجابياً في تحسين ظروف عيشهم في ظل الحرية والكرامة داخل وطنهم شعبي العزيز،

إن الاحتفال بذكر المسيرة الخضراء لا يعني فقط تخليد حدث تاريخي، بما يجمله من رمزية ومبادئ وخصنية ثابتة.

فالمسيرة الخضراء تجسد إيمان الشعب المغربي بحقه المشروع في استكمال الوحدة الترابية للمملكة، والتزامه القوي بالتضحية في سبيل الدفاع عنها.

وهي نهج راسخ ومتواصل يقوم على الإجماع الوطني، والتعبئة الشاملة، من أجل النهوض بالتنمية المنهجية، وصيانة الوحدة والأمن والاستقرار.

وفي غلابة خير وفاء لروح مبدعها، والذنا المنعم بجلالة الملأ الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وللأرواح الصاهرة لشهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الرَّابِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ الْمُخْضِرَةِ
08 ربيع الأول 1441هـ الموافق 06 نونبر 2019م

وَجَدَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ 06 نونبر 2019م خُصَّابًا سَامِيًا
إِلَى الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الرَّابِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ الْمُخْضِرَةِ.
وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:
"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،
لَقَدْ كَانَتْ الْمَسِيرَةُ الْخَضْرَاءُ وَلَا تَزَالُ أَحْسَنَ تَعْبِيرٍ عَنِ التَّلَاحُمِ الْقَوِيِّ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالشَّعْبِ.
كَمَا أَكَّدَتْ بِالْخَلِيلِ قُدْرَةَ الْمَغَارِبَةِ، مَلَكًا وَشَعْبًا، عَلَى رَفْعِ التَّحَدِّيَّاتِ الَّتِي تَوَاجِهَ الْأُمَّةُ.
وَهِيَ مَسِيرَةُ لِهَائِمَةٍ، فَالْروحُ الَّتِي مَكَّنَتْ مِنْ اسْتِرْجَاعِ الصَّحْرَاءِ، سَنَةَ 1975، هِيَ الَّتِي تَدْفَعُنَا الْيَوْمَ، لِلنَّهْضِ
بِتَنْمِيَةِ كُلِّ جِهَاتِ الْمَمْلَكَةِ.
وَهُوَ مَا يَنْصَبُّ عَلَى أَقَالِيمِنَا الْجَنُوبِيَّةِ الَّتِي تَعْتَبِرُ حَلَّةً وَحَلَّ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَإِفْرِيقِيَا، عَلَى الصَّعِيدِ الْجِبَالِيِّ
وَالْإِنْسَانِيِّ وَالْاِقْتِسَادِيِّ.
شَعْبِي الْعَزِيزُ،

لَقَدْ خَلَّ الْمَغْرِبُ وَاضِحًا فِي مَوَاقِفِهِ، لِنُصُورِ مَغْرِبِيَّةِ الصَّحْرَاءِ، وَمُؤْمِنَا بِعَدَالَةِ قَضِيَّتِهِ، وَمَشْرُوعِيَّةِ حَقُوقِهِ.
وَسِيَوَاصِلِ الْعَمَلِ، بِصِدْقٍ وَحَسَنِيَّةٍ، كَصَبْقٍ لِلْمَقَارِبَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْمَعْتَمَدَةِ حَصْرِيًّا، مِنْ حَرَفِ مَنْظُمَةِ الْأُمَمِ
الْمَتَّحِدَةِ، وَقَرَارَاتِ مَجْلِسِ الْأُمَمِ مِنْ أَجْلِ التَّوَصُّلِ إِلَى حَلِّ سِيَاسِيٍّ وَاقِعِيٍّ عَمَلِيٍّ وَتَوَافُقِيٍّ.



وهو العمل الذي قمسده مبادرة الحكم الذاتي، فخرنا بجديتها ومصاداقيتها، وصواب توجهاتها؛ لأنها السبيل الوحيد للتسوية، في إقرار الاحترام التام للوحدة الوطنية والتراية للمملكة.

وقد نعرز هذا التوجه بربامة عداء الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي، والذي يفوق حاليا 163 دولة.

كما تؤكد أنه أيضا الشراكات والاتفاقيات التي تجمع المغرب بالقوى الكبرى، وعداء من الدول الشقيقة والصديقة، والتي تشمل كل جهات المملكة، بما فيها الأقاليم الصحراوية.

شعير العزيز،

لقد مكنت المسيرة الخضراء، من استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

ومنذ ذلك الوقت، تغيرت خريطة المملكة؛ ولم نستوعب بأن الرباط صارت في أقصى الشمال، وأكادير هي الوسط الحقيقي للبلاد.

فالمسافة بين أكادير وصنعة، هي تقريبا نفس المسافة التي تفصلها عن الأقاليم الصحراوية.

وليس من المعقول أن تكون جهة سوس ماسة في وسط المغرب، وبعض البنيات التحتية الأساسية، تتوقف في مراكش، رغم ما تتوفر عليه المنصة من صاقات وإمكانات.

لذا، فإننا ندعو للتفكير، بكل جدية، في ربط مراكش وأكادير ببنية السكة الحديدية؛ في انتصار توسيعه إلى باقي الجهات الجنوبية، ودعم شبكة الصق التي نعمل على تعزيزها بالصريق السريع، بين أكادير والداخل.

وسيساهم هذا النهج في فلا العزلة عن هذه المناطق، وفي النهوض بالتنمية، وتحرير الاقتصاد، لاسيما في مجال نقل الأشخاص والبضائع، ودعم التصدير والسياحة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

كما سيشكل رافعة لخلق العديد من فرص الشغل، ليس فقط في جهة سوس، وإنما أيضا في جميع المناطق البعيدة.

فجهة سوس-ماسة يجب أن تكون مركزا اقتصاديا، يربط شمال المغرب بجنوبه، من صنعة شمالا، ووجدة شرقا، إلى الأقاليم الصحراوية.

وذلك في إطار الجهوية المتقدمة، والتوزيع العادل للثروات بين جميع الجهات.



فالمغرب الذي نريده، يجب أن يقوم على جهات منسجمة ومتكاملة، تستفيد على قدم المساواة، من البنيات التحتية، ومن المشاريع الكبرى التي ينبغي أن تعود بالنفع على كل الجهات.

والتنمية الجهوية يجب أن تركز على التعاون والتكامل بين الجهات، وأن تتوفر كل جهة على منصفة كبرى للأشخص الاقتصادية، حسب مؤهلاتها وخصائصاتها.

كما ينبغي العمل على تنزيل السياسات القصادية، على المستوى الجهوي.

وهنا نؤكد على أن الدينامية الجديدة التي أطلقناها على مستوى مؤسسات الدولة، حكومة وإدارة، يجب أن تشمل أيضا المجال الجهوي.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة بكل جهات المملكة، لا يعال له إلا التزامنا بإقامة علاقات سليمة وقوية مع الدول المغربية الشقيقة.

فالوضع العالي بالمنصفة وبالفضاء المتوسطي يسائلنا جميعا، ويدعونا للتحرك الإيجابي، نضرا لما يمله من فرص وتحديات.

- فالشباب المغربي يصلبنا بفضاء منفتح للتواصل والتبادل؛

- وقضاع الأعمال يصلبنا بتوفير الظروف للنهوض بالتنمية؛

- كما أن شركاءنا، وخاصة الأوروبيين، يحتاجون إلى شريك فعال؛

- وإخواننا الأفارقة جنوب الصحراء، ينتظرون مساهمة بلداننا في البرامج والتحديات الكبرى للقرارة؛

- وأشقائنا العرب يريدون مشاركة المغرب الكبير في بناء نضام عربي جديد.

إن الآمال والانتظارات كبيرة، والتحديات كثيرة ومعقدة، وما يبعث على الأسف هو أن البعض لا يتعامل معها بجدية.

والحقيقة أن عدونا المشترك هو الجمود وضعف التنمية التي تعاني منها شعوبنا الخمسة.



شعبي العزيز،

إن الصحراء المغربية تشكل بوابة المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد جعلنا قارتنا، منذ احتلالنا العرش، في صلب سياستنا الخارجية. فقمنا بالعديد من الزيارات لمختلف دولها، وتم التوقيع على حوالي ألف اتفاقية تشمل كل مجالات التعاون.

وقد كان لكل أثر ملموس على مستوى مكانة المغرب الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية داخل القارة.

وإننا نألمون على جعل المغرب فاعلا أساسيا في بناء إفريقيا المستقبل.

كما نطمح للرفع من مستوى المبادلات التجارية، ومن الاستثمارات المغربية في القارة، وإصلاح مرحلة جديدة، عمادها المنفعة المشتركة.

ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على وفاء المغرب بالتزاماته، وعلى مواصلة ترسيخ حضوره في إفريقيا.

شعبي العزيز،

إننا نتحمل جميعا أمانة الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية، والنهوض بالتنمية الشاملة بجميع مناطق البلاد.

كما أننا مسؤولون على مواصلة تعزيز العلاقات الإنسانية والاقتصادية والسياسية التي تجمع المغرب بالدول الإفريقية.

وبذلك نجد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، ولروح مبدعها، والذنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولكل المغاربة الأحرار، الذين ضحوا من أجل حرية وتقدم المغرب، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسَبَةِ الذِّكْرِ الْخَامِسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْفَرَةِ

الرَّبَّاعِ، 21 ربيع الأول 1442هـ الموافق 07 نونبر 2020م

وَجْهَ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ، نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ السَّبْتِ 07 نونبر 2020م، خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى
الْأُمَّةِ بِمُنَاسَبَةِ الذِّكْرِ الْخَامِسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْفَرَةِ.

وَفِي مَا يَلِي نَحْنُ الْخُصَّابُ الْمَلِكِي السَّامِي:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزُ،

شَكَّلَتِ الْمَسِيرَةُ الْخَضَاءُ، الَّتِي فِيهَا الْيَوْمُ، ذِكْرًا خَامِسًا وَالْأَرْبَعِينَ، نَمُوذَجًا فَرِيدًا فِي التَّعَبُّنَةِ الْجَمَاعِيَّةِ،
وَالِاتِّزَامِ وَالِانْضِبَالِ، وَالتَّشَبُّثِ بِالْحَقِّ.

فَقَدْ اسْتَجَابَ الْمَغَارِبَةُ، بِكُلِّ تَلْقَائِيَّةٍ، وَبِرُوحِ الْوَكْنِيَّةِ الصَّالِحَةِ، لِنَدَاءِ مَبْدَعِهَا، وَالدُّنَا الْمُنْعَمِ جَلَالَةِ الْمَلِكِ
الْحَسَنِ الثَّانِي، بِحَيْبِ اللَّهِ ثَرَاهُ.

فَأَثْبَتُوا لِلْعَالَمِ قُدْرَةَ الشَّعْبِ الْمَغْرِبِيِّ عَلَى رَفْعِ التَّحَدِّيَّاتِ، وَالدُّخُولِ التَّارِيخِ، بِمَسِيرَةٍ سَلْمِيَّةٍ، تَكَلَّلَتْ بِاسْتِرْجَاعِ
أَقْلَامِنَا الْجَنُوبِيَّةِ.

فَالْمَسِيرَةُ الْخَضَاءُ لَيْسَتْ بِمَرَّةٍ وَحْدًا وَهَنِي بَارِزٍ فِي مَسَارِ اسْتِكْمَالِ وَحَدَثِنَا التَّارِيخِيَّةِ. إِنَّهَا مَسِيرَةٌ مُتَّجِدَةٌ
وَمُتَوَاصِلَةٌ، بِالْعَمَلِ عَلَى تَرْسِيخِ مَغْرِبِيَّةِ الصَّحْرَاءِ، عِلْمِ الصَّعِيدِ الدَّوْلِيِّ، وَجَعْلِهَا قَائِمَةً لِلتَّنْمِيَّةِ، عَلَى الْمُسْتَوَى
الْإِقْلِيمِيِّ وَالْقَارِيِّ.

وَقَدْ عَرَفَتِ السَّنَوَاتُ الْأَخِيرَةُ تَصَوُّرَاتٍ مَلْمُوسَةً، عَلَى عِدَّةِ مَسْتَوِيَّاتٍ:

فَعَلَى مَسْتَوَى الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ: أَقْبَرَتِ الْقَرَارَاتُ الْأَخِيرَةَ لِمَجْلِسِ الْأَمْنِ، الْمَقَارِبَاتِ وَالْأَنْصُرُوحَاتِ الْمُتَجَلَّوْزَةِ وَغَيْرِ
الْوَاقِعِيَّةِ.



كما أكدت على المشاركة الفعلية للأطراف المعنية الحقيقية، في هذا النزاع الإقليمي؛ ورشحت بشكل لا رجعة فيه، الحل السياسي الذي يقوم على الواقعية والتوافق.

وهو ما ينسجم مع المبادأة المغربية للحكم الذاتي التي تعضي بدعم مجلس الأمن، والقوى الكبرى، باعتبارها الخيار الصيغي الوحيد لتسوية هذا النزاع.

أما على مستوى الانخراط الإفريقي: فقد خلصت هذه المنظمة، بفضل رجوع المغرب إلى بيته الإفريقي، من المناورات التي كانت ضحيتها لعدة سنوات.

وأصبحت تعتمد على مقاربة بناءة، تقوم على تقديم الدعم الكامل للجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة، بشكل حصري من خلال أمينها العام ومجلس الأمن.

وعلى المستوى القانوني والدبلوماسي: فتحت عدة دول شقيقة، قنصليات عامة في مدينتي العيون والداخلية؛ في اعتراف واضح وصريح بمغربية الصحراء، وتعبيرا عن ثقتها في الأمن والاستقرار والرخاء، الذي تنعم به أقاليمنا الجنوبية.

وبالموازاة مع ذلك، ترفض الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي الانسحاق وراء نزوعات الأطراف الأخرى؛ فقد بلغ عدد الدول التي لا تعترف بالكيان الوهمي 163 دولة، أي 85% من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وقد تعزز هذا التوجه بالاعتماد على القوى الدولية الكبرى لمواقف بناءة، ومنها إبرام شراكات استراتيجية واقتصادية، تشمل كون تفضي أو استثناء، الأقاليم الجنوبية للمملكة، كجزء لا يتجزأ من التراب المغربي.

واستنادا إلى هذه المكتسبات، يؤكد المغرب التزامه الصالح، بالتعاون مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة، في إظهار احترام قرارات مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى حل نهائي، على أساس مبادأة الحكم الذاتي.

كما سيظل المغرب ثابتا في مواقفه. ولن تؤثر عليه الاستفزازات العقيمة، والمناورات البائسة، التي تقوم بها الأطراف الأخرى، والتي تعد بمجردهم هروب إلى الأمام، بعد سقوط أسسها المتجاوزة.

وهنا نؤكد رفضنا القاطع، للممارسات المرفوضة، بمحاولة عرقلة حركة السير الصيغي بين المغرب وموريتانيا، أو لتغيير الوضع القانوني والتاريخي شرق الجدار الأمني، أو أي استغلال غير مشروع لثروات المنطقة.



وسيبقى المغرب، إن شاء الله كما كان دائماً، متشبثاً بالمنصق والحكمة، بقدر ما سيتصدي بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحلّول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية. وإننا واثقون بأن الأمم المتحدة والمينورسو، سيواصلون القيام بواجبهم في حماية وقف إطلاق النار بالمنصقة.

شعبي العزيز،

إن التزامنا بترسيخ مغربية الصحراء، على الصعيد الدولي، لا يعامله إلا عملنا المتواصل، على جعلها قاصرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري.

واستكمالاً للمشاريع الكبرى التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية، فقد حان الوقت، لاستثمار المؤهلات الكثيرة، التي يزخر بها بحالها البحري.

وفي هذا الإطار، أكمل المغرب خلال هذه السنة، ترسيم بحالاته البحرية، بجمعها في إصدار منظومة القانون المغربي، في التزام بمبادئ القانون الدولي.

وسينضل المغرب ملتزماً بالحوار مع جارتنا إسبانيا، بخصوص أماكن التداخل بين المياه الإقليمية للبلدين الصديقين، في إصدار قانون البحار، واحترام الشراكة التي تجمعهم، وبعيداً عن فرض الأمر الواقع من جانب واحد.

فتوضيح نضاق وحواء البحالات البحرية، الواقعة تحت سيادة المملكة، سيدعم المخصص، الرامي إلى تعزيز الدينامية الاقتصادية والاجتماعية.

وانضاقاً من هذه الرؤية، ستكون الواجهة الأطلسية، بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي.

فإضافة إلى ميناء كنجة - المتوسط، الذي يحتل مركز الصدارة، بين موانئ إفريقيا، سيساهم ميناء الداخلة الأطلسي، في تعزيز هذا التوجه.

وسواصل العمل على تطوير اقتصاد بحري حقيقي، بهذه الأقاليم العزيزة علينا، لما تتوفر عليه، في برها وبحرها، من موارد وإمكانات، كفيلة بجعلها جسراً وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وفي هذا الإطار، يتعين الاستثمار في البحالات البحرية، سواء تعلق الأمر بتحلية ماء البحر، أو بالصاغات المتجددة، عبر استغلال مولدات الطاقة الريحية، وكهافة التيارات البحرية.



وبموازاة ذلك، يجب مواصلة النهوض بقصاع الصيد البحري لدوره في النهوض باقتصاد المنطقة، وإعلاء
دفعته الجديدة، للمخاض الأزرق، تجعل منه دعامة استراتيجية، لتنشيط القصاع السياحي بها، وتحويلها
إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية.

شعبي العزيز،

إن الوفاء لروح المسيرة الخضراء، ولقسمها الخالد، يتصلب من جميع المغاربة، مواصلة التعبئة واليقظة،
والعمل الجاد والمسؤول، لرفع التحديات الداخلية والخارجية.

فعلينا جميعا استحضار هذه الروح، وهذه القيم، لمواصلة إنجاز المشاريع، التنموية والاجتماعية، والدفاع
عن مصالحنا وقضايانا العامة، وتعزيز مكانة المغرب في محيطه الإقليمي والدولي.

وهي مناسبة أيضا للترحم على الأرواح الصاهرة لشهداء المغرب الأبرار، وتوجيه تحية تقدير لكل مكونات
القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، لتجندكم الدائم تحت قبايلنا، لصيانة وحدة الوطن، والاعتلاء
على أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّلَامَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ
الرَّابِعِ، 30 ربيع الأول 1443هـ الموافق 06 نونبر 2021م

وَجَدَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ، نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ السَّبْتِ 06 نونبر 2021م خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى
الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّلَامَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْفَرَةِ.
وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:
"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَكَعْبِهِ،
شَعْبِي الْعَزِيزُ،

فَنُتَغَلِّبُ الْيَوْمَ، بِكَامِلِ الْإِعْتِرَازِ، بِالذِّكْرِ السَّلَامَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ.
وَيَأْتِي تَحْلِيلُ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ الْعَبِيدَةِ، فِي سِيَاقِ مَضْجُوعٍ بِالْعَدِيدِ مِنَ الْمَكَاسِبِ وَالتَّحْدِيكَاتِ.
فَالِدِينَامِيَةِ الْإِيجَابِيَّةِ الَّتِي تَعْرِفُهَا قَضَيْتُنَا الْوَصْنِيَّةُ، لَا يُمْكِنُ تَوْقِيفُهَا.
إِنَّ مَغْرِبِيَّةَ الصَّحْرَاءِ حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ، لَا نَقَاشَ فِيهَا، بِعُكْمِ التَّارِيخِ وَالشَّرْعِيَّةِ، وَبِإِرَادَةِ قُوَّةٍ لِأَبْنَائِهَا، وَاعْتِرَافٍ
لِكُلِّ وَاسِعٍ.

شَعْبِي الْعَزِيزُ،
لَقَدْ سَجَلْنَا خِلَالَ الْأَشْهُرِ الْأَخِيرَةِ، بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ، تَصَوُّرَاتٍ هَلَامَّةً وَمَلْمُوسَةً، فِي الدِّفَاعِ عَنْ كِرَائِنَا.
وَهُنَا لَا بُدَّ أَنْ نَشِيدَ بِقَوَاتِنَا الْمُسَلَّحَةِ الْمَلِكِيَّةِ الَّتِي قَامَتْ فِي 13 نونبر 2020، بِتَأْمِينِ حُرِيَّةِ نَقْلِ الْأَشْخَاصِ
وَالْبَضَائِعِ، بِمَعْبَرِ الْكَرَكَاتِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَمُورِيْتَانِيَا الشَّقِيقَةِ.



وقد وضع هذا العمل السلمي العازم، حدا للاستغزات والاعتداءات التي سبق للمغرب أن أثار انتباه المجتمع الدولي لخصورتها، على أمن واستقرار المنصقة.

وبنفس الروح الإيجابية، نعب عن تقديرا، لتزايد الدعم الملموس لعدالة قضيتنا.

وإننا نعتز بالقرار السيلادي للولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بالسيلالة الكاملة للمغرب على كرائه. وهو نتيجة صبيعية، للدعم المتواصل للإدارات الأمريكية السابقة، ودورها البناء من أجل تسوية هذه القضية.

فهذا التوجه يعزز بشكل لا رجعة فيه، العملية السياسية، نحو حل نهائي مبني على مبادرة الحكم الذاتي في إصار السيلالة المغربية.

كما أن افتتاح أكثر من 24 دولة، قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، يؤكد الدعم الواسع، الذي يخصص به الموقف المغربي، لا سيما في مبيصنا العربي والإفريقي.

وهو أحسن جواب، قانوني ودبلوماسي على الذين يدعون بأن الاعتراف بمغربية الصحراء، ليس صريحا أو ملموسا.

ومن حقنا اليوم، أن نتنصر من شركائنا، مواقف أكثر جرأة ووضوحا، بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وهي مواقف ستساهم في دعم المسار السياسي، ودعم الجهود المبذولة، من أجل الوصول إلى حل نهائي قابل للتصديق.

شعبي العزيز،

إن المغرب لا يتفاوض على كرائه. ومغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا مصروحة فوق محاولة المفاوضات.

وإنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي، لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وعلى هذا الأساس، نؤكد تمسك المغرب بالمسار السياسي الأممي.



كما نجد التزامنا بالغير السلمي ووقوف إصلاق النار ومواصله التنسيق والتعاون، مع بعثة المينورسو، في
نصلاق اختصاصاتها العمدة.

وفي هذا الإصار، نجد التعبير لمعالى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنصونيو غونيريس، ولمبعوئه
الشخصى، عن دعمنا الكامل للجهود التي يقوم بها من أجل إعلاء إصلاق العملية السياسية، في أسرع وقت
ممك.

وهنا نلح على ضرورة الالتزام بالمرجعيات التي أكدتها قرارات مجلس الأمن، منذ 2007، والتي تم تبسيكها
في اللقاءات المنعقدة بجنيف، برعاية الأمم المتحدة.

شعبى العزيز،

إن التصورات الإيجابية التي تعرفها قضية الصحراء، تعزز أيضا مسار التنمية المتواصلة التي تشهدها أقاليمنا
الجنوبية.

فهو يعرف نهضة نمووية شاملة، من بنيات فنية، ومشاريع اقتصادية واجتماعية.

وبفضل هذه المشاريع، أصبحت جهات الصحراء، فضاء مفتوحا للتنمية والاستثمار الوصنى والأجبنى.
ولدينا والحمد لله شركاء دوليون صالون، يستثمرون إلى جانب القطاع الخاص الوصنى في إصار من
الوضوح والشفافية، وبما يعول بالغير علو ساكنة المنصقة.

ونو هنا أن نعبر عن تقديرنا، للدول والتجمعات التي تربطها بالمغرب اتفاقيات وشراكات، والتي تعتبر أقاليمنا
الجنوبية، جزءا لا يتجزأ من التراب الوصنى.

كما نقول لأصحاب المواقف الغامضة أو المزوجة، بأن المغرب لن يقوم معهم بأي خصول اقتصادية أو
قيادية، لا تشمل الصحراء المغربية.

ومن جهة أخرى فإن البعالمس المنتخبة، بأقاليم وجهات الصحراء، بصريقة لمقراكية، وبكل حرية
ومسؤولية، هي الممثل الشرعى الحقيقى لسكان المنصقة.

وإننا نتصلع أن تشكل قاصرة لتنزيل الهوية المتقدمة، بما تفتحها من آفاق نمووية، ومشاركة سياسية
حقيقية.



شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة. وهي قضية كل المغاربة.

وهو ما يقتضي من الجميع، كل من موقعه، مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية، وتعزيز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية.

وإذا خير وفاء لقسم المسيرة الخالد، ولروح مبدعها، والذنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

ونغتني هذه المناسبة، لنعبر لشعوبنا المغربية الخمسة، عن متمنياتنا الصادقة، بالمزيد من التقدم والازدهار، في ظل الوحدة والاستقرار.

ونود في الختام، أن نوجه تحية إشادة وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، على تبنينهم الدائم تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، والصفا على أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّابِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ

11 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 06 نونبر 2022م

وَجِهَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مُحَمَّدُ السَّلَامُ، نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْأَحَدِ 11 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 06 نونبر 2022م، خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى شَعْبِهِ الْوَفَّ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ السَّابِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ الْمُخْفَرَةِ.

فِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

شَعْبِي الْعَزِيزُ،

يَأْتِي تَحْلِيلُ الذِّكْرِ السَّابِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضَاءِ، فِي مَرَحَلَةٍ حَاسِمَةٍ، فِي مَسَارِ تَرْسِيخِ مَغْرِبِيَةِ الصَّحْرَاءِ.

وَإِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَلْحَمَةُ الْغَالِيَةُ، قَدْ مَكَّنَتْ مِنْ قَبْرِ الْأَرْضِ، فُتُنَ الْمَسِيرَاتِ الْمُتَوَاصِلَةِ الَّتِي نَقُولُهَا، تَهْدَفُ إِلَى تَكْرِيمِ الْمَوَاضِنِ الْمَغْرِبِيَّةِ، خَاصَّةً فِي هَذِهِ الْمَنَاطِقِ الْعَزِيزَةِ عَلَيْنَا.

وَمِنْ هُنَا، فَإِنْ تَوَجَّهْنَا فِي الدِّفَاعِ عَنْ مَغْرِبِيَةِ الصَّحْرَاءِ، يَرْكُزُ عَلَى مَنْحُورٍ مُتَكَامِلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ وَالدِّبْلُومَاسِيِّ، وَالنَّهْضِ بِالتَّنْمِيَةِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ لِلْمَنْصَقَةِ.

وَفِي هَذَا الْإِكْصَارِ، يَنْدَجُ الْبِرْنَامُجُ التَّنْمُوِي الْخَاصُّ بِالْاَقْلَامِ الْجَنُوبِيَّةِ، الَّذِي تَمَّ تَوْقِيعُهُ تَحْتَ رِئَاسَتِنَا، فِي الْعَيُونِ فِي نُونِبَرِ 2015، وَالْخَاخَلَةِ فِي فَبْرَايِرِ 2016.

شعبي العزيز،

يتعلق الأمر ببرنامج تنموي مندمج، بغلاف مالي يتجاوز 77 مليار درهم، ويهدف إلى إصلاح دينامية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وخلق فرص الشغل والاستثمار، وتمكين المنصقة من البنيات التحتية والمرافق الضرورية.

وهو برنامج صمّم، يستجيب لانشغالات سكان الأقاليم الجنوبية، وتتحمل السلطات المحلية والمنتخبة، مسؤولية الإشراف على تنزيل مشاريعه.

واليوم، وبعد مرور حوالي سبع سنوات على إطلاقه، فإننا نتمنّي النتائج الإيجابية، التي تم تحقيقها، حيث بلغت نسبة الالتزام حوالي 80 في المائة، من مجموع الغلاف المالي المخصص له.

فقد تم إنجاز الصريق السريع تيزنيت - الداخلة، الذي بلغ مراحله الأخيرة، وربط المنصقة بالشبكة الكهربائية الوطنية، إضافة إلى تقوية وتوسيع شبكات الاتصال.

كما تم الانتهاء من إنجاز محطات الطاقة الشمسية والريحية المبرمجة.

وسيتّم الشروع قريباً، في أشغال بناء الميناء الكبير الداخلة - الأطلسي، بعد الانتهاء من مختلف الدراسات والمساخر الإدارية.

وعلى الصعيد الاقتصادي الذي يعدّ المحرك الرئيسي للتنمية، تم إنجاز مجموعة من المشاريع، في مجال تجميع وتحويل منتوجات الصيد البحري الذي يوفر آلاف مناصب الشغل لأبناء المنصقة.

وفي المجال الفلاحي، تم توفير وتكوين أزيد من ستة آلاف هكتار، بالداخلة وبوجدور، ووضعها رهن إشارة الفلاحين الشباب، من أبناء المنصقة.

وتعرف معظم المشاريع المبرمجة، في قطاعات الفوسفات والماء والتصهير، نسبة إنجاز متقدمة.

وقد شهد المجال الاجتماعي والثقافي، عدة إنجازات في مجالات الصحة والتعليم والتكوين، ودعم مبادرات التشغيل الذاتي والنهوض باللغة والثقافة الحسانية، باعتبارها مكوناً رئيسياً للهوية الوطنية الموحدة.

وفي هذا السياق، المصبوع بروح المسؤولية الوطنية، ندعو القطاع الخاص، إلى مواصلة النهوض بالاستثمار المنتج بهذه الأقاليم لاسيما في المشاريع ذات الصابع الاجتماعي.



كما ندعو لفتح آفاق جديدة، أمام الدينامية التنموية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية، لاسيما في القطاعات الواعدة، والاقتصاد الأزرق، والصناعات المتجددة.

شعبو العزيز،

لقد شكلت الصحراء المغربية، عبر التاريخ، صلة وصل إنسانية وروحية وحضارية واقتصادية، بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وإننا نسعى من خلال العمل التنموي الذي نقوم به، إلى ترسيخ هذا الدور التاريخي، وجعله أكثر انفتاحا على المستقبل.

وهو توجه ينسجم مع صبيعة العلاقات المتميزة، التي تجمع المغرب، بدول قارتنا الإفريقية، والتي نحرص على تعزيزها، بما يخدم المصالح المشتركة لشعوبنا الشقيقة.

وفي هذا الإطار، بلدنا مع أخينا فخامة السيد محمدو بوحاري رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية بإصلاق مشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب.

ويسعدنا اليوم، أن نسجل التقدم الذي يعرفه هذا المشروع الكبير، صبقا للإعلان التعاقدي الذي تم توقيعه في 16 جينبر 2016.

وتشكل مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا، بالرباط، مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي نواكشوط مع موريتانيا والسنغال، لجنة أساسية في مسار إنجاز المشروع.

ويعكس هذا التوقيع التزام البلدان المعنية، بالمساهمة في إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي وإحداثها السياسية لإنجاحه.

واعتبارا لما نوليه من أهمية خاصة، للمشاركة مع دول غرب القارة، فإننا نعتبر أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، أكثر من مشروع ثنائي، بين بلدين شقيقين.

وإنما نريده مشروعا استراتيجيا، لفائدة منصفة غرب إفريقيا كلها، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 440 مليون نسمة.



وخلال ما يوفره من فرص وخدمات، في مجال الأمن الصافي، والتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، بالنسبة للدول الخمسة عشر للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إضافة إلى موريتانيا والمغرب.

إنه مشروع من أجل السلام، والاندماج الاقتصادي الإفريقي والتنمية المشتركة: مشروع من أجل الحاضر والأجيال القادمة.

وبالنظر للبعد القاري لأنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، فإننا نعتبره أيضا مشروعا مهيكلًا، يربط بين إفريقيا وأوروبا.

كما نشيد بدعم المؤسسات المالية، الإقليمية والدولية، التي عبرت عن رغبتها في المساهمة الفعلية، في إنجازها.

ونؤكد أن نؤكد هنا، حرص المغرب على مواصلة العمل بشكل وثيق مع أشقائنا في نيجيريا، ومع جميع الشركاء، بكل شفافية ومسؤولية، من أجل تنزيله، في أقرب الآجال.

كما نبدأ انفتاحنا على جميع أشكال الشراكة المفيدة، من أجل إنجاز هذا المشروع الإفريقي الكبير. شعب العزير،

إن الوفاء لروح المسيرة الخضاء، ولقسمها الخالد، يتكلم مواصلة التعبئة واليقظة، من أجل الدفاع عن وحدة الوطن، وتعزيز تقدمه وارتياحه بعمقه الإفريقي.

وهي مناسبة لترحم على روح مبدعها، والذنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، وعلى أرواح كل شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه تحية إشادة وتقدير للقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني والدرك الملكي والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تضائهم تحت قيادتنا، في الدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مَعْمَدِ السَّالَسِ
بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّامِنَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ
22 ربيع الثَّانِي 1445 هـ الموافق 06 نونبر 2023 م

وَجِهَ صَاحِبُ الْجَلَالَةِ الْمَلِكُ مَعْمَدُ السَّالَسُ نَصْرَهُ اللَّهُ مَسَاءَ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ 06 نونبر 2023 م خُصَّابًا سَامِيًا إِلَى
الْأُمَّةِ بِمُنَاسِبَةِ الذِّكْرِ الثَّامِنَةِ وَالْأَرْبَعِينَ لِلْمَسِيرَةِ الْخَضْرَاءِ الْمُضْفَرَّةِ.

وَفِي مَا يَلِي النِّصْرَ الْكَامِلَ لِلْخُصَّابِ الْمَلِكِيِّ السَّامِيِّ:

"الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَوْلَانَا رَسُولِ اللَّهِ وَآلِهِ وَكَعْبِهِ،

شَعْبِي الْعَزِيزُ،

لَقَدْ مَكَّنْتَ الْمَسِيرَةَ الْخَضْرَاءَ، الَّتِي نَحْتَفِلُ بِهَا الْيَوْمَ بِذِكْرِهَا الْعَزِيزَةِ، مِنْ اسْتِكْمَالِ الْوَحْدَةِ التَّرَابِيَةِ لِلْبِلَادِ.

وَوَفَاءً لِقِسْمِهَا الْخَالِدِ، نَوَاصِلَ مَسِيرَاتِ التَّنْمِيَةِ وَالتَّحْدِيثِ وَالْبِنَاءِ، مِنْ أَجْلِ تَكْرِيمِ الْمَوَاضِنِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَحُسْرِ
اسْتِثْلَارِ الْمُؤَقَّلَاتِ الَّتِي تَزْخُرُ بِهَا بِلَادُنَا، وَخَاصَّةً بِالصَّحْرَاءِ الْمَغْرِبِيَّةِ.

قَدْ مَكَّنَ اسْتِرْجَاعُ أَقْلِيَمِنَا الْجَنُوبِيَّةِ، مِنْ تَعْزِيزِ الْبَعْدِ الْأَكْسَلِسِيِّ لِلْمَمْلَكَةِ.

كَمَا مَكَّنْتَ تَعْبِئَةَ الدِّبْلُومَاسِيَةِ الْوَحْشِيَّةِ، مِنْ تَقْوِيَةِ مَوْقِفِ الْمَغْرِبِ، وَتَزَايِدِ الدَّعْمِ الْخَوْلِيِّ لَوَحْدَتِهِ التَّرَابِيَّةِ،
الَّتِي تَصْدُرُ لِمَنَاوِرَاتِ الْخُصُومِ، الْمَكْشُوفِينَ وَالْمُخْفِيِّينَ.

وَإِنَّمَا كَانَتْ الْوَاجِهَةُ الْمُتَوَسَّعِيَّةُ، تَعَدُّ صِلَةً وَصَلِيَّةً بِالْمَغْرِبِ وَأُورُوبَا، فَإِنَّ الْوَاجِهَةَ الْأَكْسَلِسِيَّةَ هِيَ بَوَابُ
الْمَغْرِبِ نَحْوَ افْرِيقِيَا، وَنَافِذَةُ انْفِتَاحِهِ عَلَى الْفَضَاءِ الْأَمْرِيكِيِّ.

وَمِنْ هُنَا يَأْتِي حِرْصُنَا عَلَى تَأْهِيلِ الْعِمَالِ السَّاحِلِيِّ وَحْشِيَّةِ، بِمَا فِيهِ الْوَاجِهَةُ الْأَكْسَلِسِيَّةُ لِلصَّحْرَاءِ الْمَغْرِبِيَّةِ، وَكَذَا

هَيْكَلَةُ هَذَا الْفَضَاءِ الْجَيِّو-سِيَاسِيِّ عَلَى الْمُسْتَوَى الْإِفْرِيقِيِّ.



غايتنا أن نحول الواجهة الأطلسية، إلى فضاء للتواصل الإنساني، والتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والكولي.

لذا، نحرص على استكمال المشاريع الكبرى، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية، وتوفير الخدمات والبنى التحتية، المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية.

وكذا تسهيل الربح، بين مختلف مكونات الساحل الأطلسي، وتوفير وسائل النقل ومعدات اللوجستية؛ بما في ذلك التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وصني، قوي وتنافسي.

ولمواكبة التقدم الاقتصادي والتوسع الحضري الذي تعرفه مدن الصحراء المغربية، ينبغي مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري، يساهم في تنمية المنطقة، ويكون في خدمة ساكنتها.

اقتصاد متكامل قوامه، تطوير التنقيب عن الموارد الصاعدة في عرض البحر، ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري، وتخليّة مياه البحر، لتشجيع الأنشطة الفلاحية، والنهوض بالاقتصاد الأزرق، ودعم الصناعات المتجددة.

كما ندعو لاعتماد استراتيجية خاصة بالسياحة الأطلسية، تقوم على استثمار المؤهلات الكثيرة للمنطقة؛ قصد تحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية والصحراوية.

شعبي العزيز،

إن المغرب، كبلد مستقر وذا مصداقية، يعرف جيّدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص.

فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تعاني من خصاص ملموس في البنى التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الصاعدة.

ومن هذا المنطلق، نعمل مع أشقائنا في إفريقيا، ومع كل شركائنا، على إيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الكولي.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب-نيجيريا.



وهو مشروع الاندماج الجهوي والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريحة الأكلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالصاقة.

وهو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإصلاق مبادرة إحداث إصار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأكلسية الثلاثة والعشرين، بغية توحيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.

إن المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاء الأمنية والعسكرية فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة.

لذا، نقترح إصلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأكلسي. غير أن نجاح هذه المبادرة، يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي.

والمغرب مستعد لوضع بنيانه التحتية، الصربية والمينائية والسكا الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيماننا منا بأن هذه المبادرة ستشكل قفولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها.

شعبي العزيز،

لقد تكلمت عن الجدية، وعن القيم الروحية والوكنية والاجتماعية، التي تميز الأمة المغربية، في عالم كثير التقلبات.

وقد جسدت المسيرة الخضراء هذه القيم العريقة؛ قيم التضحية والوفاء وحب الوطن، التي مكنت المغرب من تحرير أرضه، واستكمال سيادته عليها.

وعندما تكلمت عن الجدية، فذلكا ليس عتابا؛ وإنما هو تشجيع على مواصلة العمل، لاستكمال المشاريع والإصلاحات، ورفع التحديات التي تواجه البلاد. وهو ما فهمه الجميع، ولقي قبولا واسعا، من مختلف الفعاليات الوكنية.

وهي منظومة متكاملة من القيم، مكنت من توحيد المكاسب التي حققناها، في مختلف المجالات، لاسيما في النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وترسيخ مغربيتها، على الصعيد الدولي.



وقد اعترفت، والحمد لله العديك من الدول بمغربية الصحراء، وعبرت دول أخرى كثيرة وفاعلة، بأن مبادرة الحكم الذاتي، هي الحل الوحيد، لتسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما ساهمت قيم التضامن والتعاون والانفتاح، التي تميز المغرب، من تعزيز دوره ومكانته، كفاعل رئيسي، وشريك اقتصادي وسياسي موثوق وذي مصداقية، على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع الدول العربية والإفريقية الشقيقة.

شعبي العزيز،

نغتني مناسبة تخليد هذه الذكرى العظيمة، لنجدة التزامنا بقيم المسيرة الخضراء، ووفاءنا لقسمها الخالد.

كما نشيد بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة الملكية، والقوات الأمنية، والإدارة الترابية، وكل القوى الحية، داخل الوطن وخارجه، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للوطن.

ولا يفوتنا أن نستحضر بكل تقدير وإجلال، روح مبدع المسيرة الخضراء، والذنا المنعم بجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، والأرواح الصاهرة لكل شهداء الوطن الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء
الرباط، 03 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 06 نونبر 2024م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مساء يوم الأربعاء 06 نونبر 2024، خضابا ساميا إلى
شعبه الوفي بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء المكفلة.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:
"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم، ببالغ الاعتزاز، الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء.

وهي مسيرة سلمية وشعبية، مكنت من استرجاع الصحراء المغربية، وعززت ارتباط سكانها، بالوطن الأم.
ومنذ ذلك الوقت، تمكن المغرب من ترسيخ واقع ملموس وحقيقة لا رجعة فيها، قائمة على الحق والشرعية،
والالتزام والمسؤولية. ويتجلى ذلك من خلال:

- أولا: تثبيت أبنائنا في الصحراء بمغريبتهم وتعلقهم بمقدسات الوطن في إصرار وابطح البيعة، القائمة
عبر التاريخ، بين سكان الصحراء وملوك المغرب.
- ثانيا: النهضة التنموية، والأمن والاستقرار، الذي تنعم به الصحراء المغربية.
- ثالثا: الاعتراف الدولي المتزايد بمغربية الصحراء، والدعم الواسع لمبادرة الحكم الذاتي.



وبموازاة مع هذا الوضع الشرعي والصيغي، هناك مع الأسف، عالم آخر، منفصل عن الحقيقة، ما زال يعيش على أوامام الماضي، ويتشبث بأفكارهات تجاوزها الزمن :

- فهناك من يصلب بالاستفتاء، رغم أنلي الأمر المتحدة عنه، واستحالة تصيغه، وفي نفس الوقت، يرفض السماح بإحصاء المعتجزين بمخيمات تندوف، ويأخذهم كرهائن في ظروف يرثي لها، من الخل والإهانة، والحرمان من أبسط الحقوق.

- وهناك من يستغل قضية الصحراء، للحصول على منفعة على الصيغ الأكلسي.

لهؤلاء نقول: نحن لا نرفض الخلد والمغرب كما يعرف الجميع، اقترح مبادرة حولية، لتسهيل ولوج دول الساحل للمحيي الأكلسي، في إطار الشراكة والتعاون، وتحقيق التقدم المشترك، لكل شعوب المنصقة.

- وهناك من يستغل قضية الصحراء، ليغص على مشاكله الداخلية الكثيرة.

- وهناك كذلك من يريد الانصراف بالجنائب القانونية، لخدمة أهداف سياسية ضيقة.

لهؤلاء أيضا نقول: إن الشراكات والالتزامات القانونية للمغرب، لن تكون أبدا على حساب وحدته الترابية، وسيادته الوصنية.

لقد حان الوقت لتتحمل الأمر المتحدة مسؤوليتها، وتوضح الفرق الكبير بين العالم الحقيقي والشرعي الذي يمثلته المغرب في صحرائه، وبين عالم متجمد، بعيد عن الواقع وتصوراته.

شعبي العزيز،

إن المرحلة التي تمر منها قضية وحدتنا الترابية، تتصلب استمرار تضار جهاول الجميع.

ونود الإشادة هنا، على وجه الخصوص، بروح الوصنية التي يتحلوا بها المغاربة المقيمون بالخارج، وبالتزامهم بالدفاع عن مقدسات الوصن، والمساهمة في تنميته.

وتعزينا لارتياح هذه الفئة بالوصن، قررنا إحداث تحول جديد، في مجال تدبير شؤون الجالية المغربية بالخارج.

وخلال من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بها، بما يضمن عدم تداخل الاختصاصات وتشتت الفاعلين، والتجاوب مع حاجياتها الجديدة.



لهذا الغرض، وجهنا الحكومة للعمل على هيكلة هذا الإصدار المؤسسي على أساس هياكل رئيسيتين :

- الأولى، هي مجلس الجالية المغربية بالخارج، باعتباره مؤسسة مستوية مستقلة، يجب أن تقوم بدورها كاملا، كأصل للتفكير وتقديم الاقتراحات، وأن تعكس تمثيلية مختلف مكونات الجالية.

وبهذا الخصوص، ندعو إلى تسريع إخراج القانون الجديد للمجلس، في أفق تنصيبه في أقرب الآجال.

- أما الثانية، فهي إحداث هيئة خاصة تسمى "المؤسسة العمومية للمغاربة المقيمين بالخارج"، والتي ستشكل الذراع التنفيذي للسياسة العمومية في هذا المجال.

وسيتنم تمويل المؤسسة الجديدة، مهمة جميع الصلاحيات، المتفرقة حاليا بين العديد من الفاعلين، وتنسيق وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذها.

وستقوم المؤسسة الجديدة كذلك، بتدبير "الآلية الوطنية لتعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج"، التي دعونا لإحداثها، وجعلها في صدارة مهامها.

وكذلك لفتح المجال أمام الكفاءات والخبرات المغربية بالخارج، ومواكبة أصحاب المبادرات والمشاريع.

وإننا ننتظر من هذه المؤسسة، من خلال انخراط القطاعات الوزارية المعنية، ومختلف الفاعلين، أن تعطي دفعة قوية، للتأخير اللغوي والثقافي والديني لأفراء الجالية، على اختلاف أجيالهم.

ومن أهم التحديات، التي يتعين على هذه المؤسسة رفعها، تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية والقضائية، التي نهم أبناءنا بالخارج.

كما نحرص أيضا، على فتح آفاق جديدة، أمام استثمارات أبناء الجالية داخل وطنهم. فمن غير المعقول أن تظل مساهمتهم في حجم الاستثمارات الوطنية الخاصة، في حدود 10%.

شعبي العزيز،

إن التضحيات التي قدمها جيل المسيرة، تحفزنا على المزيد من التعبئة واليقظة، قصد تعزيز المكاسب التي حققناها، في ترسيخ مغربية الصحراء، ومواصلة النهضة التنموية، التي تعرفها أقليمنا الجنوبية.

وبنفس الروح، يجب العمل على أن تشمل ثمار التقدم والتنمية، كل المواهب في جميع الجهات، من الريف إلى الصحراء، ومن الشرق إلى الغرب، مروراً بمناطق الجبال والسهول والواحات.



ونغتني هذه الذكرى العبيدة، لاستحضار قسمها الخالد، وفاء لروح مبدعيها، والدننا المنعم، جلالة الملك
الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وأرواح كل شهداء الوطن الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

ROYAUME DU MAROC
CENTRE ACADÉMIQUE D'ÉTUDES ET
DE RECHERCHES

RECUEIL DES DISCOURS DE
SA MAJESTÉ LE ROI
MOHAMMED VI,
QUE DIEU L'ASSISTE,

À L'OCCASION DE
LA FÊTE DE LA MARCHÉ VERTE
DE 1999 À 2024

*Publication documentaire
au service de la mémoire nationale
et de la première cause nationale*

SOUS LA SUPERVISION
ET LA PRÉPARATION DU
CENTRE ACADÉMIQUE D'ÉTUDES
ET DE RECHERCHES

2025